

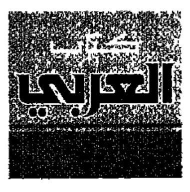
١٥ أبريل ٢٠٠٤

فلسطين ..
روح العرب الممزق

نخبة من الكتاب

فلسطين

روح العرب الممزق



١٥ أبريل ٢٠٠٤

رئيس التحرير

د. سليمان العسكري

سلسلة فصلية تقدم مجموعة من المقالات
والموضوعات لكاتب واحد
أو موضوعا واحداً تتناوله عدة أقلام.

عنوان الكتاب: فلسطين روح العرب الممزق
المؤلف: مجموعة من الكتاب
الناشر: مجلة «العربي»

الطبعة الأولى:١٥/٤/٢٠٠٤

رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية :

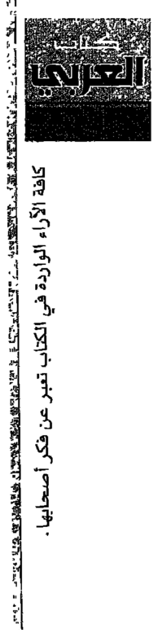
ردمك: ٥ - ١٩- ٣٨ - ٩٩٩٠٦ ISBN: 99906-38-19 -5

العنوان: ص.ب: ٧٤٨ الصفاة -
الكويت - الرمز البريدي: ١٣٠٠٨
برج الإنماء ـ شارع عبدالله المبارك ـ المرقاب

AL-Arabi Book, 56st
The Title
Palestine...The Sundered Spirit of The Arabs
15 April 2004
Publisher: AL-Arabi Magazine.

E. mail: arabimag@arabimag . net

الغلاف تصميم: رضا سالم



فلسطين

روح العرب الممزق

مجموعة من الكتاب

كتاب ٣ العربي

فلسطين..
مرآة الذات العربية

تقديم : د. سليمان ابراهيم العسكري



في الحكاية الخرافية القديمة تقف الساحرة أمام المرآة لتسألها عن أجمل امرأة في العالم، ولكن المرآة لا تجاملها ولا تخشى سطوتها، بل تصفعها دائما بحقيقة قبحها، وأن هناك من هو أجمل منها بكثير، وفلسطين هي مرآة الذات العربية التي تواجهها صباح مساء، مهما حاولت هذه الذات أن تتخفى خلف الأقنعة، أو أن تزين نفسها بالأوسمة الزائفة والشعارات الطنانة فإن المرآة لا تنخدع ولا تقدر أن تخادع.

أكثر من خمسين عاما مرت على ضياع فلسطين، تغير فيها العالم كثيرا، وكأنه انقلب إلى النقيض، لم يعد هناك مكان لحكمة الحكايات الخرافية، ولكنه أصبح مكانا للرعب والقسوة دون مبرر ودون حكمة. اختفت الساحرات رعبا أمام التهديد النووي والتلوث البيولوجي، وما زالت المرآة قائمة باطارها العتيق وما زلنا كعرب نطرح عليها الأسئلة العقيم ذاتها. في عام ١٩٤٨ عندما سلب الجزء الأول من فلسطين كشفت المرآة للذات العربية عن مدى تغيبنا عن العالم، وكيف أنهم يعيشون في أوطان رسمت خرائطها دون علمهم، وحاصرتهم اسلاكها الشائكة دون أن يدروا من أين تبدأ هذه الأسلاك، ولا إلى اين تنتهي، وفي عام

١٩٦٧ عندما ضاع الجزء الباقي من فلسطين وأجزاء أخرى من أوطان أخرى، كشفت المرآة للذات العربية زيف الدولة الوطنية التي كان العسكر يدعون أنهم يبنونها، كما كشفت زيف شعارات التقدم والحرية التي كانت ترفعها هذه الدول فإذا بها مجرد دول بوليسية تستأسد على مواطنيها وترتعد فرقا أمام متحديها، ولم تتوقف الصور المنعكسة على صفحة المرآة بعد ذلك، تكشف عن أكثر الأمور غرابة وبعدا عن المنطق في عالمنا العربي، اشتعلت الحروب العربية - العربية، وكالعادة بدأت بالكلام وانتهت بالسلاح، عملا بالمثل العربي القائل «الحرب أولها كلام»، وعرفت المدن العربية من القتل والتدمير أكثر مما عرفته في حروبها مع إسرائيل، وقامت جيوش أنظمة عربية أخرى - وقد ضلت طريقها للقدس - باحتلال أراضي جيرانها، وانشغلت أنظمة أخرى بمحاولات مميته للتقرب من اسرائيل، وعبثا حاول الجميع الاختفاء من المرآة الفاضحة، والتظاهر بأنهم أبطال قوميون، ولكن المشهد العربي في نصف القرن الأخير كان غريبا، لم يكن رقيقا وحالما كما في الحكايات الخرافية، ولا يحمل جلال المآسي الإغريقية، ولكنه كان هزليا، ومرعبا في آن واحد، كأنه مشهد متكرر من إحدى المسرحيات الارتجالية أو «الكوميديا دي لارتي» التي كنا نقرأ عنها قديما.

ومن المشاهد المؤلمة في المرآة منظر المواطن العربي الذي لم يفقد إيمانه أبدا بعدالة القضية الفلسطينية، فقد مثلت فلسطين جزءا دائما من إحباطه الشخصي حتى في البلدان التي لاتربطها حدود مباشرة معها، لم تخل مدينة عربية من

التظاهر من أجل الإخوة المحاصرين في الأرض المحتلة، لم يخرجوا من أجل فقدان حريتهم السياسية ولا من أجل متاعبهم الاقتصادية، ولا من أجل هزائمهم الشخصية، ولكنهم خرجوا من أجل حلم غامض في التغلب على الألم الذي يقض مضاجعهم، ألم العدالة الضائعة والرجولة المفقودة. في أصغر الأحياء العربية وأفقرها ألفوا لجانا للمناصرة، وجمعوا الدعم من قروشهم القليلة، وكالعادة، تكشفت في المرآ ة صورة رجال الأمن وهم الأنظمة العربية وهم يترصدون دون رحمة هؤلاء المتألمين، وتسلط عليهم خراطيم المياه، وتطلق عليهم الغازات المسيلة للدموع، والرصاص الحي أحيانا، ثم تقودهم إلى السجون لا إلى الحدود.

في المرآة أيضا تظهر واضحة أيضا صورة حروبنا المشوهة مع إسرائيل، لقد جربنا معها تقريبا كل أنواع الحروب. في البداية كانت حرب الفدائيين، حرب سعى إليها كل المتطوعين، أو «المجاهدين» كما كان يطلق عليهم من كل أنحاء الوطن العربي، ولكنها لم تكن حربا منظمة، لم تملك الإمكانات - غير الأرواح - التي تساعدها على الاستمرار، في الوقت الذي كانت تواجه فيه عصابات صهيونية مدججة بالسلاح الأوربي، ومزودة بخبرة الجنرالات اليهود الذين شاركوا في الحرب العالمية الثانية، والمؤلم - وكما يحدث دوما - كانت بعض الأنظمة العربية تؤيد جماعات المجاهدين علنا وتترصدهم سرا، وأشهر الأمثلة على ذلك أن البطل أحمد عبد العزيز الذي كان يطلق عليه «أبو الفدائيين» قد مات بنيران صديقة، بعد ذلك جربنا الحروب النظامية، وزحفت الجيوش العربية إلى أرض فلسطين محملة بالأسلحة الفاسدة والخلافات المزمنة، وكان المضحك أن جيوشا لأوطان محتلة تحاول أن تنقذ وطنا محتلا آخر، وبالطبع كانت الهزيمة للجميع بالمرصاد. ثم جربنا الحروب تحت ظل الدولة الوطنية، أيام كنا نحسب أنفسنا مزودين بالجيوش الحديثة والأسلحة

الفتاكة، والأهم من ذلك الشعارات العادلة، ولكن اسرائيل كانت أذكى من أن تخدع بكل هذه المظاهر فبادرتنا بالهجوم، واحتلت من الأرض أضعاف ما أخذت في المرة الأولى، وحتى عندما حاولنا أن نوازن معها القوى في حرب التحرير في أكتوبر، استطاعت هي أن تخترق دفاعاتنا الخلفية، وأن تجعل النصر الكامل يفلت من بين أيدينا، ثم كانت هذه الحرب التي نعيشها هذه الأيام، حرب الناس والمدن والشوارع في قلب فلسطين، وربما هذه كانت الحرب الوحيدة التي تخشاها إسرائيل، الحرب التي حول فيها أناس الأرض المحتلة إحساسهم بالألم والإحباط واليأس إلى رغبة عارمة في الاستشهاد، هذه هي أشد الحروب مع إسرائيل وأطولها، وربما كانت أكثرها فاعلية، فقد استطاع هذا النوع من المقاومة أن يخرج إسرائيل من جنوب لبنان، وهو على وشك أن يخرجها من غزة، وغدا سوف يخرجها من أماكن أخرى. وهي ليست سهلة، بل إنها باهظة التكاليف، ولكن اليأس أشد كلفة، والأمل دائما يستحق الثمن الذي يدفع فيه، الأمل في الحرية والكرامة، وأن يأتي يوم تنظر فيه الذات العربية إلى مرآتها دون خجل.

هذا الكتاب بمنزلة المرآة لقضية فلسطين، جمعت من كم كبير من المقالات نشرتها العربي على مدى أعوام طويلة، بل إنها كانت مقالتها الرئيسية، ونحن لا نرى في هذا الكتاب - المرآة - الشعب الفلسطيني المحاصر فقط، ولكن نرى فيه كل الذوات العربية المحاصرة، ولا تنبعث من صفحاته آلام الشعب الفلسطيني وحده، ولكن آلامنا جميعا، كأمة، حية ومسئولة، مطالبة أن تحول هذا الألم إلى طاقة للعمل والسعي نحو التغيير، ربما تكون صورتنا أفضل في تلك المرآة الصغيرة الموجودة في عيون أطفالنا.

فلسطين .. روح العرب الممزقة

كتاب ٨ العربي

المحور
الاول

فلسطين استلاب التاريخ

■ د. سليمان إبراهيم العسكري
■ د. أحمد عيسى الاحمد
■ د. محمد عيسى صالحية
■ د. محمود حداد

فلسطين :
استلاب التاريخ .. قبل الأرض

د. سليمان ابراهيم العسكري

كانت الدراسات التاريخية التي اتخذت من الحفريات الآثارية أساسا مرجعيا لها قد اعتمدت في الجامعات الأوربية ومراكز الأبحاث التاريخية كمرجع أساسي في البحث التاريخي، وتخلص بذلك البحث التاريخي والكتابة التاريخية من التفسيرات الغيبية والأساطير في تفسير التاريخ البشري، فانطلقت مدارس البحث والتنقيب عن الآثار ودراستها لفهم تاريخ البشرية منذ أقدم عصورها.

وفي منطقتنا العربية اهتم المستشرقون والرحالة والمكتشفون الأوربيون الأوائل بالبحث والتنقيب عن آثارنا والكشف عنها، فتحملوا المشاق ومضايقات المناخ القاسي ووعورة الصحراء للكشف عن تلك الآثار لدراسة تاريخنا في عصوره المختلفة وقرأوا وفسروا ما تكشف لهم من طبقات من التاريخ عبر العصور بالطرق التي فهموا بها تلك الآثار مسلحين بثقافاتهم ومدارسهم التاريخية التي نشأوا عليها وعالجوا بها تاريخهم وآثارهم. وكانت تلك الاكتشافات العظيمة في بلادنا أمضى سلاح استخدموه في دراسة أوطاننا وشعوبنا في العصر الحديث، ورسموا من خلالها استراتيجياتهم للسيطرة على المنطقة بأسرها، وهيمنوا على ثرواتها الهائلة سواء منها ما هو على سطح الأرض أو تلك التي نقبوا عنها في باطنها.

جرى كل ذلك أمام أعيننا ونحن لا نرى في تلك الاكتشافات الآثارية الهائلة إلا بقايا (أمم سادت ثم بادت) وهذه (سنة الحياة) دون أن نتساءل لماذا يتحمل هؤلاء الأجانب كل هذه المشاق في مصارعة أهوال الطبيعة وهم ينقبون، بصبر وتؤدة، عن آثارنا ويستخرجونها من بطون الأرض ويعكفون على دراستها وتحليلها وفك رموزها وطلاسمها.

إن موقفنا تجاه آثارنا يكاد يكون عدائيا وعدوانيا، سواء في تجاهله وعدم الكشف عنه والاعتناء به، أو في تدميرنا لما هو موجود منها على سطح الأرض ولا أخالني أجافي الواقع لو قلت إننا حتى اليوم، الذي انتشرت فيه المدارس والجامعات على امتداد الأرض العربية، لانزال نعادي آثارنا بالتجاهل والاحتقار والإهمال، ناهيك عن الترفع والتعالي عن دراستها والبحث فيها.

والذي حملني على الاقتراب من هذا الموضوع هو ذلك الكتاب الخطير الذي يثير قضايا بالغة الأهمية حول تاريخ فلسطين وما يحملنا من ذنب لإهمالنا دراسة ذلك التاريخ مما أدى إلى (اختلاق إسرائيل القديمة.. إسكات التاريخ الفلسطيني) وهو عنوان الكتاب لمؤلفه العالم البريطاني المعاصر كيث وايتلام، وهو رئيس قسم الدراسات الدينية بجامعة ستيرلنج (STIRLING) بأسكتلندا، بالمملكة المتحدة البريطانية.

إن في مقدمة هذه القضايا، التي يطرحها الكتاب، ذلك التقاعس

الذي يأخذه وايتلام على المؤرخين وعلماء الآثار المتخصصين في تاريخ المنطقة، والذي سمح ـ كما يرى ـ لعلماء اللاهوت والباحثين التوراتيين في الغرب أن يفرضوا خطابهم المبني على (اختلاق تاريخ لإسرائيل قديمة) وإسكات تاريخ فلسطين القديم أو إدراجه كجزء، فقط من سياق تاريخي أعم وهو تاريخ إسرائيل القديمة. وما يهمنا بوجه خاص من أمر هذا التقاعس هو الجانب العربي منه، والمتمثل في خلو الدوائر العلمية العربية المتخصصة في تاريخ المنطقة وآثارها من أي جهد علمي منهجي منظم من أجل بناء خطاب للتاريخ الفلسطيني يوفر ـ من خلال إنجاز دراسة الأعمال المسحية والآثارية في المنطقة ـ فهما أكثر إيجابية للمنجزات المادية والحضارية لسكان هذه المنطقة ككل، ومن ثم دحض النظرة التطويرية التي فرضها باحثو الدراسات التوراتية الغربيون والتي افترضت حلول الحضارة الإسرائيلية (إن وجدت) محل الحضارة الكنعانية، وعملت على الحط من قدر المميزات والسمات الثقافية والفنية للاكتشافات الآثارية في أرض فلسطين القديمة.

لقد غابت عن أفق البحث التاريخي والآثاري العربي المعاصر تلك المهمة الملحة التي يسلط المؤلف في كتابه المهم ضوءا قويا عليها، والمتمثلة في تحرير التاريخ الفلسطيني من عبودية وطغيان الدراسات اللاهوتية التوراتية وخطابها المهيمن على مراكز البحث اللاهوتي والتاريخي في جامعات الغرب ومراكز دراساته المتخصصة في آثار المنطقة وتاريخها القديم، تلك المهمة التي تقتضي التحرر أولا من القيود اللاهوتية التي هيمنت على تاريخ المنطقة، والسير في اتجاه خطاب تاريخي يسمح ببناء تصورات بديلة للماضي، وهو ما سيحرر أيضا الفترات السابقة واللاحقة من قبضة التاريخي الإسرائيلي المهيمن.

إن الفكرة الجوهرية التي يدور حولها كتاب (اختلاق إسرائيل القديمة) هي أن الباحثين التوراتيين قد اختلقوا تاريخا (لإسرائيل قديمة) خلال الفترة الممتدة من أواخر العصر البرونزي حتى بداية العصر الحديدي، وهي الفترة التي شهدت نشوء (مملكة إسرائيل) مما عتم على تاريخ

فلسطين القديم وأسكته بفاعلية، ويدعو وايتلام إلى إعادة نظر جذرية فيما يعرف بفترة (المملكة المتحدة) (أي مملكة داود وسليمان) حيث قاد الوهم الاسطوري لإمبراطورية داود على أنها دولة عظمى كانت في المنطقة ومحاولة الترويج لفكرة وجود استمرارية تاريخية بينها وبين إسرائيل المعاصرة، معتبرين هاتين الفترتين هما (اللحظتين الحاسمتين) في تاريخ المنطقة متجاهلين كل تاريخ شعوب ودول وديانات المنطقة، مما أدى إلى تشويه تام لتاريخ المنطقة.

وينوه المؤلف إلى أن كتابه ليس محاولة لإنكار مملكتي داود وسليمان، إنما هو محاولة للدعوة لإعادة التوازن بعد أن تم تصوير التاريخ الإسرائيلي واليهودي على أنه تاريخ المنطقة الوحيد بدلا من كونه جزءا من تاريخ فلسطين القديم والأشمل. فلو نظرنا من منظور أوسع وأشمل وأطول زمنا، فإن تاريخ إسرائيل القديم سيبدو لحظة قصيرة في التاريخ الفلسطيني الطويل.

ويقول المؤلف عن كتابه إنه محاولة لإيضاح معالم الفكرة القائلة إن تاريخ فلسطين موضوع قائم بذاته يحتاج إلى تخليصه وتحريره من قبضة الدراسات التوراتية، وهو يؤكد أن من الملائم تسميتها (فكرة) لأنها حتى الآن لم تدخل في مضمار الحقائق العلمية، ولفترة طويلة اعتبر التاريخ الفلسطيني فرعا (صغيرا) من الدراسات التوراتية التي هيمنت عليها الدراسات التاريخية المستوحاة والمعتمدة أساسا على التوراة ككتاب ديني كتب في فترات متعددة ومتباعدة. ولهذا فإن تاريخ فلسطين - وخاصة منذ القرن الثالث قبل الميلاد حتى القرن الثاني الميلادي - لا وجود له علميا إلا كخلفية لتواريخ إسرائيل ويهودا أو فترة الهيكل الثاني اليهودية، فلقد صُنف تاريخ فلسطين تحت بند التطورات الاجتماعية والسياسية والدينية - وهو الأهم - لإسرائيل القديمة.

لقد أسكت التاريخ التوراتي كل مظاهر التاريخ الأخرى في المنطقة من العصر البرونزي حتى الفترة الرومانية. ويرى وايتلام أن بناء الماضي هو في جوهره صراع حول تعريف الهوية التاريخية والاجتماعية، فإذا

تمكنا من تغيير المنظور الذي تنبع منه هذه التصورات فسيتضح أمامنا عندئذ أن خطاب الدراسات التوراتية قد اختلق تاريخا يعكس في كثير من جوانبه حاضر هذه الدراسات السياسي والأيديولوجي، وسيصبح بإمكاننا من ثم أن نحرر التاريخ الفلسطيني ونتقدم في اتجاه خطاب يسمح ببناء تصورات بديلة للماضي، وهو ما سيحرر الفترات السابقة واللاحقة من قبضة التاريخ الإسرائيلي.

لقد تعمد المؤلف استخدام عدد كبير من الاقتباسات من مؤلفات معروفة في هذا المجال لكي يبين ماذا فعل خطاب الدراسات التوراتية - من فمه - موضحا في سياق تحليله لتلك النصوص المقتبسة أن الدراسات التوراتية تعتبر التوراة العبرية بمنزلة كتاب تاريخي، مركزا في طيات كتابه على خطورة هذا الادعاء، ومنوها إلى أن هؤلاء التوراتيين وعلماء الآثار الغربيين قد جاءوا إلى فلسطين، كما كان يقال، (والمجراف في يد، والتوراة في اليد الأخرى).

ويوضح وايتلام أن التواريخ التي جاءوا بها لا تعدو كونها تكرارا، أو صياغات (بتصرف) للقصص التي وردت في التوراة العبرية، والتي لا تزيد بدورها على كونها قصصا خيالية.

إن إعادة بناء التاريخ، كما يقول وايتلام، هي عمل سياسي بالدرجة الأولى، ومن ثم يوضح في طيات كتابه كيف يؤدي هذا الفهم إلى كتابة تواريخ منحازة. لقد صورت (إسرائيل القديمة) على أنها دولة ناشئة تبحث عن وطن قومي، وفي القرن العشرين هيمن هذا الإسقاط لإسرائيل القديمة، وأصبح أكثر نفوذا مع صعود الحركة الصهيونية التي هي في جوهرها مشروع أوربي. وظلت هذه الأفكار سائدة ومهيمنة حتى السبعينيات دون أن يشكك أحد في صحتها، على الرغم من المكتشفات الأثرية التي تقول بعكس ذلك. وأصبح تصوير الماضي على هذا النحو (حقيقة) يصعب التشكيك فيها، نتيجة لتكرارها المستمر على ألسنة، أو بأقلام أهم الأكاديميين المتخصصين في المجال التوراتي. وأصبحت هذه الأفكار واسعة الانتشار في الأوساط الأكاديمية المعنية، مختفية في

الكثير من الكتابات التاريخية (الاستشراقية) وراء ستار لغوي يتسم بالمعقولية والموضوعية والنزاهة غير المنحازة دينيا.

أما إسرائيل، فقد تمتعت منذ إنشائها عام ١٩٤٨م بسيطرة مدهشة على البحث الأكاديمي الغربي، ووظفت الطاقات الهائلة - الفكرية والمادية - للبحث عن (إسرائيل القديمة)، وهذا البحث لا يقابله أي بحث مماثل عن التاريخ الفلسطيني للفترة نفسها أو لأي من الفترات اللاحقة. فخطاب الدراسات التوراتية، شأنه في ذلك شأن الخطاب الصهيوني المعاصر، يرفض الاعتراف بالقيمة الكامنة للثقافة المحلية (أي تاريخ وفنون الكنعانيين) وحقها في أن يكون لها تاريخها الخاص. ويرى وايتلام أنه من الضروري أيضا إيضاح الدوافع السياسية للدراسات التوراتية وتصورها للماضي، ويسلط الضوء على نقطة جوهرية حين يقول إن النضال من أجل (السماح بسرد التاريخ الفلسطيني المعاصر) - هذا النضال الذي خاضه جورج أنطونيوس ومحمد مصلح وعبداللطيف الطيباوي ووليد الخالدي وإبراهيم أبو لغد وإدوارد سعيد وغيرهم - هذا النضال أخفق في استعادة الماضي القديم من قبضة الغرب وإسرائيل، بل يذهب إلى أن التاريخ الفلسطيني القديم قد تم التخلي عنه لمصلحة الغرب وإسرائيل.

يقول وايتلام إن إدوارد سعيد يشكو من أن أهم مظاهر نجاح الحركة الصهيونية كان غياب أي تاريخ رئيسي لفلسطين العربية وسكانها، ثم يضيف أن صمت التاريخ هو أكثر عمقا في واقع الأمر. ذلك أن اهتمام سعيد ينصب بالدرجة الأولى على التاريخ المعاصر لفلسطين، ومن ناحية أخرى فإن بحث أوربا عن جذورها، الذي اقتبسته الصهيونية وعملت به في محاولتها إضفاء الشرعية على جذورها هي، استبعد أي مطالبة فلسطينية بالتاريخ القديم. ويبلغ هذا الاستبعاد حدا من القوة يجعل فكرة وجود تاريخ فلسطيني قديم لا تخطر حتى ببال الكتاب المهتمين بنقض الفكر الصهيوني المعاصر.

وعلى الرغم من ظهور العديد من الدراسات التي حاولت رد الاعتبار

للتاريخ الفلسطيني، خلال العقود الأخيرة (والتي يعرض لها المؤلف تفصيلا في ثنايا الكتاب) فإن هذه الدراسات ظلت مقيدة بخطاب الدراسات التوراتية وأسيرة لها، كما أن هذه الأعمال (التصحيحية) - عند ألتروم وطومسون وويبرت وغيرهم - لم تتطرق إلى السؤال الجوهري حول ماهية العوامل الثقافية والسياسية التي قيدت التاريخ الفلسطيني القديم وجعلته أحد التواريخ المستبعدة التي أسكتها التعصب الأوربي، أو الرؤية الغربية للماضي. وتظل أكبر المعوقات ضد تحقيق تاريخ فلسطين القديم، في رأي المؤلف، متمثلة في أنه حتى لو تم تحرير هذا التاريخ من قيود أو هيمنة الدراسات التوراتية فسوف يظل حكرا على العلوم الغربية.

وفي ضوء ما سبق، وحتى يُعطى صوت لتاريخ فلسطين القديم، لا غنى عن بناء خطاب للتاريخ الفلسطيني خاص به. وأي تقدم في هذا الاتجاه سيعتمد في الأساس على قيام علماء الآثار بنشر نتائج بحوثهم وكشوفهم باستمرار لكي يتمكن المؤرخون من تفسير المعطيات في سياق مقارن ومشترك بين فروع المعرفة المختلفة.

إن على التاريخ الفلسطيني أن يخلق لنفسه مكانا خاصا به حتى يتمكن من إنتاج روايته الخاصة للماضي، وعلينا - نحن العرب في جامعاتنا ومراكز دراساتنا التاريخية - أن نجد له موقعا بديلا خارج نطاق الدراسات التوراتية، كما يتعين الاعتراف بالتاريخ الفلسطيني كموضوع قائم بذاته حتى يتمكن من تحدي اختلاق إسرائيل القديمة.

كذلك يتحتم تحرير التاريخ الفلسطيني القديم من قبضة الدراسات التوراتية، والمطالبة بموقع خاص له ضمن الخطاب الأكاديمي في اقسام التاريخ العربية، التي تجاهلته كذلك وسارت وراء المدرسة الغربية الأوربية باعتباره جزءا من تاريخ (إسرائيل القديمة).

إن ما يدعو إليه وايتلام فيما سبق يعنينا - نحن العرب - بالدرجة الأولى ويحمل جامعاتنا ومراكز دراساتنا التاريخية مسئولية مواجهة هذا الاستيلاء التوراتي على التاريخ الفلسطيني، وأقول على تاريخ المنطقة

بأسرها فتهويد التاريخ القديم جزء من تهويد التاريخ الحديث للمنطقة.

إن دراساتنا العربية ظلت حتى الآن أسيرة لخطاب الدراسات التوراتية، وتابعة لأقسام التاريخ بالجامعات الأوربية. وعلى هذا فإن مراكز الدراسات التاريخية العربية وفي مقدمتها أقسام التاريخ والآثار بجامعاتنا - أمام هذا الصراع التاريخي الطويل - تتحمل مسئولية الاستجابة لدعوة هذا العالم البريطاني البارز في التوجه إلى تعزيز معالم تاريخ فلسطين القديم وإنجاز استقلاله عن هيمنة خطاب الدراسات التوراتية الغربية، خاصة أن كل المحاولات الصهيونية في التنقيب قد باءت بالفشل في الوصول إلى ما يثبت تلك المدرسة التوراتية، وفي المقابل فإن الاكتشافات الآثارية الحديثة في المنطقة المحيطة بدولة إسرائيل الحالية تؤكد على عظمة حضارة الشعوب غير التوراتية في المنطقة.

إن وايتلام يرى أن محاولة تحديد معالم فكرة وجود تاريخ فلسطيني قديم قائم بذاته هو ما سعى كتابه هذا إلى تحقيقه، أما تجسيد هذه الفكرة فينتظر أعمالا أخرى، وهو يأمل أن يولي الآخرون (فأين نحن بين هؤلاء (الآخرون)!) اهتماما بنوعية الأسئلة التي أثارها في كتابه، وكذلك أن يسعوا إلى إلقاء المزيد من الضوء حول العلاقة بين السياسة والدراسات التوراتية.

وتلك دعوة ننقلها إلى أقسام التاريخ والآثار في جامعاتنا ومراكزنا البحثية، ونتطلع معه إلى أن يسهم علماؤها ومفكروها وباحثوها في إكمال ما بدأته هذه الدراسة الرائدة.

علينا الآن ونحن نلقي نظرة على تاريخ فلسطين وما تم فيه من تشويه أن نتطلع إلى المستقبل، خاصة ونحن في بداية ألفية جديدة يدخلها الإنسان وهو مفعم بالطموحات رغم ما كان في الألفية السابقة من آلام.. وفيما يخص القضية الفلسطينية يجوز لنا أن نتساءل: هل تشهد الألفية الجديدة دولة ثنائية القومية في فلسطين. وهل هذا الحلم هو حلم طوباوي أو واقع ثقافي؟ وهل تكون تلك الدولة الثنائية هي الخلاص لتلك الأرض المقدسة من دوامة العنف والقتل؟

(ستشهد الألفية الثالثة - على الأغلب - إنشاء دولة فلسطينية. إن ما يسمّونه بالانتفاضة الثانية هو في الحقيقة حرب استقلال الفلسطينيين، والعنف الذي ينشره الجيش الإسرائيلي والمستوطنون، والذي لم يسبق له مثيل. ليس إلا التعبير الدموي، والمثير للشفقة، عن حقد استعماري ومنتقم أمام ثورة نعرف نتيجتها المحتومة. وهذه ليست أول مرة في نصف القرن الماضي تعبر قوة محتلة عن هزيمتها برجفة أخيرة من العدوانية المجرمة والتي لا جدوى منها).

الفقرة السابقة تبدو كما لو أنها صادرة عن كاتب عربي قومي فلسطيني الانتماء، مؤمن بهزيمة إسرائيل في نهاية مطاف هذا الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني الدامي، والذي مازال مرشحا للمزيد من الاستمرار، والمزيد من الدماء والتضحيات الجسام. لكن المثير للدهشة والاهتمام هو أن هذه الفقرة إنما هي للكاتب الإسرائيلي (ميشيل فارشوسكي)، رئيس مركز الإعلام البديل في مدينة القدس، والذي يعمل ويقيم حاليا في فرنسا. وليست كلماته السابقة إلا السطور الأولى لكتابه المهم الذي صدر في طبعته الفرنسية في عام ٢٠٠١م، وأعيد نشره بالعربية في دمشق من دار (اسكندرون) في العام نفسه تحت عنوان (إسرائيل - فلسطين، وتحدي ازدواج القومية) وعنوانه بالفرنسية (Israel - Palastine¨ Le dÕfi binational) لم ينتبه كثيرون لهذا الكتاب المهم على صغره النسبي، ويبدو أن عدم الانتباه هذا سوف يتواصل في أعقاب ما حدث من اجتياح إسرائيلي وحشي للأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يعيد للذهن الاحتلال الإسرائيلي الأول عام ٦٧م. لقد كتب الشاعر الفلسطيني (مريد البرغوثي) مقالة لافتة عن (البطل) في إشارة للمناضل (مروان البرغوثي) أحد أبرز قادة الانتفاضة الثانية والتي أطلق عليها انتفاضة الأقصى، نشرت في أبريل الماضي، كتب فيها مشيرا إلى شارون وحملته العسكرية الضارية ضد مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، يقول: (تحت ركام بيوتنا في جنين ونابلس لم يُدفن مستقبلنا فقط، بل مستقبله ومستقبل إسرائيل) إشارة واضحة

المغزى ومقنعة المنطق، فهذا العنف العنصري للاجتياح الإسرائيلي أودع في باطن الأرض الفلسطينية بالفعل ثأرا هائلا لن يهدأ إلا باجتثاث مَن ارتكب الجريمة سواء على مستوى الأفراد أو على مستوى التركيبة المجتمعية أو السياسية.

لكن ما دفنته الدبابات الإسرائيلية تحت أنقاض بيوت جنين ونابلس ورام الله لم يقتصر على مستقبل الجلاد وحده، بل يخشى أن تكون هذه الدبابات قد دفنت أيضا زوايا لرؤية مختلفة للصراع كانت تبشّر بشعاع ضوء ما في نهاية نفق مظلم طويل، أو على الأقل زوايا يمكن أن تفتح بابا للنقاش فتكون بمنزلة سؤال جاد يلد أسئلة جادّة على درب إجابة وعرة، والكتاب الذي نشير إليه يدخل ضمن هذا الإطار.

ودون أن ندخل في مسألة الاتفاق أو الاختلاف مع هذا الكتاب وأفكار صاحبه، خاصة ما جاء من أفكار قد تكون غمرها النسيان بعد الاجتياح الشاروني، إلا أنها تكون في حدّها الأدنى سؤالا جادًا يستدعي بدوره أسئلة قد تفضي إلى إجابة غير متوقعة لكنها مفيدة، فالكتاب هو محاولة لرؤية ثقافية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

هي رؤية تستند إلى معطى ثقافي من الداخل الإسرائيلي يقترب من معطيات موازية في الجانب الفلسطيني داخل إسرائيل، ولابد من الاعتراف بأننا مقصّرون في الإصغاء لهذا الصوت الفلسطيني الداخلي والمحاصر خلف خطوط العام ٤٨، فهو وليد معاناة نوعية، قاسية وحقيقية، ويمتلك مبررات ما تطرحه، سواء اتفقنا معه أم اختلفنا، إنها رؤية مهمة، أو ربما هي بعض رؤية للعرب الذين بقوا داخل ما سمي بإسرائيل، وهم الفلسطينيون الذين أصبحوا، بالاضطرار، من مواطني إسرائيل أو المقيمين فيها إقامة دائمة، وسمّتهم بعض الأدبيات غامضة التوجه بـ (العرب الإسرائيليين)، وهم يشكّلون ٢٢٪ من سكان إسرائيل ويتوالدون أكثر مرتين من بقية سكان إسرائيل. وهي نسبة ذات دلالة في تبيان المزق التي تتكون منها الدولة اليهودية التي خطط لها الصهاينة المؤسسون.

فهذه الدولة، إضافة للفلسطينيين في قلبها، تعاني قلقا من أن ٥٠٪ من المهاجرين الذين قدموا إليها من الاتحاد السوفييتي السابق ليسوا من الديانة اليهودية، أو لا يعتبرون أنفسهم يهودا، وهم يشكلون ١٠٪ من عدد السكان، وبزيادة ٨٪ من العمال المهاجرين من جنوب شرق آسيا ومن وسط أوربا وإفريقيا، فإن الدولة التي أرادوا لها أن تكون (يهودية) يتكون ٤٠٪ من سكانها من غير اليهود. لكن الفئة الأكثر معاناة في هذه الدولة هم العرب الفلسطينيون بالطبع. وهم مجابهون بتحديات عنصرية أكثر من غيرهم، خاصة بعد ظهورهم الجديد والبارز في قلب الكيان الصهيوني، فعبر نضال دامٍ وصبور استطاع الشعب الفلسطيني في إسرائيل (عرب ١٩٤٨) أن يكون له مكان في الشارع والجامعات وأماكن العمل التي كانت محرمة عليهم، كذلك في فرق كرة القدم من الدرجة الأولى، وفي الثقافة والإعلام، وفي الجامعات، وفي البرلمان (الكنيست). وهذا الظهور لم يقلل من التفرقة والاضطهاد العنصري الممارسين على العرب في إسرائيل، بل زاد حدة واشتعالا، فثمة أراض عربية تُصادر وتُعطى لليهود كما حدث في منطقة (روحة) التي تقع على مقربة كيلومترات قليلة من مدينة (أم الفحم) ثانية كبرى المدن الفلسطينية في إسرائيل، ولم تتراجع إسرائيل عن مصادرتها إلا بعد عشرة أيام من المظاهرات العنيفة، كما أن مصادرة بطاقات الإقامة للمقدسيين (سكان القدس الفلسطينيين) أمر شائع، وأخيرا المحاكمات الحاقدة لكل من يرفع صوته بالحق العربي في البرلمان الإسرائيلي. (عزمي بشارة والطيبي كأمثلة).

لقد صاحب هذا (الظهور الجديد للفلسطينيين في إسرائيل) - كما يصفه فارشوسكي في كتابه - بروز وجهات نظر جديدة ليس بين الفلسطينيين وحدهم، بل بين بعض الإسرائيليين أيضا، فالفلسطينيون الذين ولدوا بعد النكبة شكلوا جيلا جديدا، أصبح يرفض فتات الميزانية والاضطهاد الإسرائيليين ويصر على المساواة والحق في نمو ثقافته الخاصة، مستندا في ذلك إلى وجود منظمات للحقوق الإنسانية ذات

صلات دولية، وإلى بعض (ملامح) القانون في المحكمة العليا الإسرائيلية التي تزعم المساواة بين (المواطنين) إضافة لانتقادات علماء الاجتماع الجدد، والمؤرخين الجدد، وأخيرا السينمائيين الجدد في إسرائيل.

في الوقت ذاته، وفي العام ١٩٩٢م قامت مجموعة من الحزبيين ذوي التوجه اليساري من العرب واليهود بتقديم ما يسمى (ميثاق المساواة للعمل على برنامج لجعل إسرائيل ديمقراطية حقيقية تساوي بين كل مواطنيها) و(تحويل النظام العرقي إلى جمهورية علمانية وديمقراطية)، كان ذلك هو المطلب الأول لهذه المجموعة، أما المطلب الثاني فكان مفهوم الاستقلالية للأقلية العربية وهويتها وثقافتها مع منحها الوسائل لإدارة نواحي حياتها.

في غضون ذلك، نشأ حزب سياسي عربي جديد في إسرائيل هو (حزب التحالف الوطني الديمقراطي) الذي مثله في البرلمان الإسرائيلي الدكتور عزمي بشارة، وتبنى ميثاق المساواة الذي كان أحد صانعيه فكرا ونضالا. ولقد شرح عزمي بشارة هذا الميثاق في مقال نشر في مجلة (الدراسات الفلسطينية) خريف العام ١٩٩٩م بقوله (نحن نعي أن المطالبة بدولة المواطنين، كل المواطنين، تعارض الطبيعة الصهيونية لإسرائيل، ومن الواضح أن تبني هذا المشروع السياسي للمساواة بين المواطنين يفرض على عرب إسرائيل محاربة الصهيونية وتدعيم هويتهم الوطنية والثقافية أكثر).

بهذا الوضوح أفصح المناضل المفكر أو المفكر المناضل عزمي بشارة عن فهمه لميثاق المساواة، لهذا لم تطق المؤسسة الصهيونية الحاكمة عليه صبرا، وقدمته إلى محاكمة ملفقة هدفها حصاره إن لم يكن القضاء على فعاليته الجسورة، ولهذا كله فإننا نتعرض لمفهوم (ازدواج القومية) الذي تبناه كمطلب عربي داخل إسرائيل عزمي بشارة نفسه، بكل الجدية والاحترام الثقافي، بغض النظر عن النتيجة النهائية للنقاش.

يقول فارشوسكي في كتابه هذا إن هناك ثلاثة نماذج تتناوب في التقدم إلى مفترق الطرق حيث تتوضع دولة إسرائيل كدولة (يهودية)،

أولها النموذج غير الديمقراطي الذي يُبقي قسما مهما من المواطنين في وضع دوني وظالم وهو يشكل نموذجا مليئا بالتوتر والتناقضات التي لا يمكن حلها حتى داخل المجموعة الحاكمة نفسها. أما النموذج الثاني فهو يستند إلى الانفصال الكامل بين القومية والدولة، بين العرقية والمواطنين، نموذج الدولة التي هي أمة لكل المواطنين ولا يهمها أصلهم العرقي أو القومي، وهو النموذج الذي أوجدته الثورة الفرنسية التي أرادت إنشاء أمة مؤلفة من مواطنين وذلك بمحو انتمائهم العنصري والعرقي أو الديني وهو النموذج الجمهوري الذي اختاره حزب المؤتمر الوطني الإفريقي - حزب مانديلا - في كفاحه ضد التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا. لكن الضعف الأساسي لهذا النموذج هو ضعف النموذج الجمهوري في الألفية الثالثة الذي لا يأخذ بعين الاعتبار التنوع الأساسي للهوية الجماعية الوطنية أو العرقية للأشخاص الذين من المفترض أن يشكلوا أمّة مواطنين وخاصة أن الدولة - في إسرائيل - لم تعد تقوم بواجبها كمنظم عادل بين عناصر (الأمة) التي لم تعد بدورها تعني جموع المواطنين. وهنا يبرز النموذج الثالث الذي يتبنّاه فارشوسكي وكتابه، وهو الدولة متعددة الجنسيات والتي تفترض وجود شعوب عديدة ذات هويات جماعية مختلفة معترف بتنوع قوميتها في دولة واحدة وبتركيز لغوي يبرز من هذا النموذج الثالث مشروع (ازدواج القومية) والذي تمخض عنه (مطلب الدولة مزدوجة القومية) والذي ورد لأول مرة كمطلب على لسان عزمي بشارة أحد القادة الرئيسيين لفلسطينيي إسرائيل - كما يقول الكاتب - لكن ورود المطلب أو المصطلح على لسان قائد ومفكر وطني فلسطيني مشهود له بالشجاعة والإخلاص، لا يمكن أن يُستنتج منه ما استنتجه فارشوسكي، وقد سبق إيراد مفهوم عزمي بشارة التكتيكي والاستراتيجي لطرح مطلب الدولة مزدوجة القومية في مواجهة الجور والعسف الذي يلاقيه مواطنوه الفلسطينيون داخل إسرائيل.

دعونا لا نتفق ولا نختلف - مؤقتا - مع هذا المصطلح (الدولة مزدوجة القومية) ونختبره في إطاره، إنه بالتأكيد مفهوم مناقض للفلسفة الموجودة

في قلب الصهيونية، فالصهيونية فلسفة تقسيم واقصاء ورفض للتعددية ومناداة بأحادية عنصرية واضحة تتمحور أو تتشبث بشعار (دولة واحدة، شعب واحد، أمة واحدة، ثقافة واحدة، أيديولوجيا واحدة) وتدور جميعها حول محور اليهود واليهودية، بمنظور سياسي قبل أن يكون دينيا.

إن مجرد طرح المطلب يشير إلى مأزق حقيقي داخل إسرائيل، فنصف المجتمع تقريبا يرفض عبر الواقع والمصالح والمعاناة أحادية الدولة العنصرية، وهو ما يدعو فارشوسكي الى القول إن الفكرة أقرب إلى الواقع فهي جزء من حيوية موضوعية متصلة بنمو إسرائيل الاقتصادي والاجتماعي وكذلك بآثار العولمة على ثقافتها. فأسوار التجمعات العربية داخل إسرائيل لم تعد مغلقة تماما كما كان الحال منذ ثلاثة عقود كما يعترف بذلك الكاتب الإسرائيلي نفسه (أصبحت حيفا ويافا والرملة مدنا متعددة الجنسيات والثقافات حيث يختلف الإسرائيليون والروس والعرب، وجنوب تل أبيب هو خليط عرقي).

هنا، وفي اعقاب ما حدث من الاجتياح الشاروني للأرض الفلسطينية ابتداء من مجازر وجرائم جنين وصولا إلى نفي المحاصرين في كنيسة المهد، تبدو أفكار ميشيل فارشوسكي حلما طوباويا بالفعل، وهو كابوس إذا أخذ من الجانب الإسرائيلي الذي أفرز ناخبوه نموذج شارون، الذي يطالب بدولة يهودية صرفة من النهر إلى البحر، وقذف الفلسطينيين إلى ما وراء نهر الأردن، وتزداد شعبيته كلما أوغل في الدم الفلسطيني.

ومع ذلك وإذا سلمنا بامكانية الدولة متعددة الجنسيات أو متعددة أو مزدوجة القومية - والذي علينا جميعا وفي مقدمتنا الشعب الفلسطيني أن نصيخ السمع لهذه الدعوة التي سيكون لها شأن في المستقبل - نسأل: لماذا لا تكون هذه الدولة هي فلسطين وليست إسرائيل، خاصة أن أرض فلسطين التاريخية أسبق وأشمل من إسرائيل، ثم إن مطلب (الدولة الديمقراطية العلمانية) برز بوضوح وتبلور في فكر منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٦٩م.

لقد اختتم الكتاب بفصل عنوانه (إضافة أم مقدمة متأخرة) للكاتب

الفلسطيني (إلياس صنبر) الذي عاب على مؤلف الكتاب مسألة (قراءة التاريخ من خلال نتائجه فقط، إلى ما انتهى إليه، وهو خطأ فادح ومشوه لهذا التاريخ) ويتبع (صنبر) تاريخ ظهور فكرة ازدواج القومية فيرجعها الى العشرينيات من القرن الماضي (العشرين) حيث ظهرت بين مجموعة صغيرة من المفكرين اليهود والذين جاءوا إلى فلسطين وبينهم الفيلسوف (مارتان بوبر) و(جود مانيس) مؤسس الجامعة العبرية، أما تحوّل الفكرة إلى مطلب (الدولة مزدوجة القومية) فطبيعي أن يكون في مواجهة الصعوبة التي يلاقيها الفلسطينيون المواطنون في إسرائيل كي ينالوا حقوقا كاملة، وهم يخوضون منذ سنين طويلة مريرة معركة للمساواة داخل إسرائيل المؤسسة على الشعار العنصري (دولة اليهود فقط) وبهذا يتضح أن فكرة (الدولة مزدوجة القومية) لم تولد من (رأس) د. عزمي بشارة بل من (وضع مجتمعه)، هكذا نفهم ونقدّر تبني هذه الفكرة كمطلب للفلسطينيين أو بعض الفلسطينيين داخل إسرائيل، وهو عمل سياسي بقدر ما هو ثقافي يعرّي عبر الحلم بالحدود الدنيا من المساواة زيف ديمقراطية وعنصرية إسرائيل - ومن يقف خلفها من مجتمعات ودول الديمقراطيات الغربية - ويدفع عنصريتها العرقية ومخاتلاتها الأصولية التوراتية والتلمودية التي تؤكد على تهافت مدنيتها وتحضرها المزعوم.

ولكن ماذا عن أحاديث المصالحة وهيمنة السلام العربي - الإسرائيلي الذي يكفل أن يحل المشاكل ويداوي كل الجراح. وهل ما نتحدث عنه عن سلام عادل وشامل يمكن أن يتحقق في ظل الظروف المأساوية التي تعيشها منطقتنا.

ما أبعد الجواب عن الإيجاب، فتاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي يؤكد بوضوح أن الحركة الصهيونية في فلسطين والعالم لم تنظر أبدا إلى المشروع الاستيطاني في فلسطين إلا من منظور واحد هو القمع الدائم للجيران العرب، وربطهم بقوة هذا القهر والإرغام بعجلة المشروع الصهيوني الذي سيعتمد في بقائه واستمراره، بعد تجليه في شكل دولة هي الأكثر تفوّقا عسكريا واقتصاديا في المنطقة، على التفوق الدائم

لجانب واحد.

وهذا التفوق لا بد أن يقابله بالضرورة ضعف عربي وتبعية عربية دائمة لإسرائيل المتفوقة والمهيمنة.

فإسرائيل التي تتظاهر الآن بالسعي للسلام، كما توضح ذلك أجهزة إعلامها، وتشاركها في ذلك المؤسسات الإعلامية اليهودية في العالم، وبالتالي كل الآلة الإعلامية الغربية الضخمة السائرة في هذا الركب، تواصل في الوقت نفسه، العمل بسرعة هائلة في بناء أكبر ترسانة أسلحة عسكرية في منطقتنا العربية، وتسعى - فوق هذا - لتكون المصدر المهم للأسلحة المتطورة لتركيا، بل وتعرض إنتاجها العسكري المتقدم من السلاح لإيران ودول آسيوية وإفريقية، وتتبرع بتقديم خبراتها العسكرية والأمنية حتى لبعض الدول العربية التي تواجه مشاكل مع جيرانها. أي أنها تسير في كل درب يمكن أن يفضي إلى إضعاف الدول العربية اقتصاديا وعسكريا، فهي تخطط وتشرع بالفعل - على سبيل المثال - في تنفيذ مشاريع عدة في مجال المياه، من بينها مشروع لتحلية مياه البحر بدعم مالي ضخم من أمريكا والاتحاد الأوربي باستخدام تكنولوجيا متقدمة، وسيوفر هذا المشروع عند اكتماله مياها تكفي لإرواء الصحراء وتعميرها، كما يوفر لها أيضا وسيلة من الوسائل التي تجهد لتجميعها للهيمنة على المنطقة.

فهل تساعد تلك الاستراتيجية وتوجهاتها على إضفاء سمة الاستدامة على التسوية الوشيكة التي تتعجلها الدول الكبرى وقيادات عربية كثيرة مقابل تنازلات يومية أمام المطالب الإسرائيلية خوفا من ضياع أمل السلام أو بالأحرى وهم السلام، ولنضع التساؤل في صياغة أخرى، فنقول: هل تتوافر فرص حقيقية أمام تواصل حلقات السلام العربي - الإسرائيلي لعقود قادمة مع الإصرار الإسرائيلي على ربط استمرارية المشروع الصهيوني اعتمادا على التفوق والهيمنة والضغط متعدد المصادر من أجل إدامة عوامل الضعف العربي.

ويتصل بهذا التساؤل المشروع سؤال آخر: ألن يؤدي فرض شروط

مجحفة على العرب اليوم، بحكم ضعفهم وتفوّق عدوّهم، إلى إمكان نشوب حروب جديدة في مرحلة لاحقة، وهل ستكتفي إسرائيل بفرض شروطها اليوم، والسماح للعرب بعد الصلح والتوقيع بأن يلتفتوا لشئونهم وإعادة بناء أوطانهم، وفي المقدمة بناء قوتهم العسكرية والاقتصادية، أم أنها ستضع خطا أحمر على حركة تلك المجتمعات وتمنع تجاوزه في أي اتجاه حتى لا يختل ميزان القوة في يوم ما لصالح العرب، فتفقد الدولة العبرية تفوّقها عليهم، إننا لا ندعو هنا لوقف المفاوضات، فهي أحد أشكال النضال - الآني على الأقل - لاستعادة الحقوق العربية، وهي الوسيلة المتاحة لرفع معاناة القمع اليومي عن كاهل سكان الأرض المحتلة، ولكن بشرط أن تُدار هذه المفاوضات بشكل صحيح، وأن ندرك أن إسرائيل في حاجة للوصول إلى هذه الاتفاقيات بأكثر من حاجتنا إليها.

إن التاريخ ينبئنا أن هناك دولا وشعوبا فرضت عليها شروط استسلام مجحفة في مرحلة من مراحل صراعها مع دول أخرى، وقد أدت - تلك الشروط - إلى انفجار حروب أخرى لاحقة أشد قسوة وضراوة، وألمانيا خير مثال على ذلك، فشروط الحرب العالمية الأولى المجحفة هي التي أدت بها إلى خوض الحرب العالمية الثانية، ورغم هزيمة ألمانيا النازية في هذه الحرب أيضا إلا أن الدول الغربية المنتصرة استفادت من الدرس السابق فلم تسع لوضع شروط جديدة بقدر ما سعت إلى وضع مشروع شامل لإعادة بناء ألمانيا وتعويض الشعب الألماني عن خسائره في الحرب والتخفيف من حدة شعوره بالهزيمة، خوفا من تكرار ما حدث بعد الهزيمة الأولى، وقطعا لطريق بروز النعرة الفاشية الألمانية من جديد.

إن التفاؤل الشديد، والاستعجال المفرط للوصول إلى سلام دائم وشامل قريب لدى أركان القرار السياسي العربي، يؤديان بهم إلى تعجل في القبول والموافقة على كل ما تريده إسرائيل منهم، وكأننا نسعى إلى التخلص من قضية طارئة وإزاحتها عن كواهلنا بحثا عن الراحة، وبعدها ستسعد شعوبنا وتتفرّغ للتنمية والاستقرار، ولقد قيل قبل أكثر من عشرين عاما إن التصالح والسلام وإنهاء حالة الحرب سيوفر مبالغ

ضخمة من ميزانيات التسلح، توجه للتنمية والبناء، ولم تثبت صحة تلك التصوّرات، فاستمرت ميزانيات التسلح في المنطقة العربية كلها في تصاعد جنوني حتى يقال إنها أكبر منطقة في العالم يتآكل فيها السلاح بفعل الصدأ.

ومما يعزز من إمكانات تصاعد التوتر والنزاع - بعد التصالح - إلى مستوى الخطورة على هذا السلام المصنوع في المنطقة، واقع التركيبة الإسرائيلية الحالية التي تؤكد تفوق الجناح الديني التوراتي المتطرف بصورة متزايدة، وهو الجناح الذي يعتمد في فكره وإيمانه على أن الوجود الصهيوني الديني قائم على إلغاء الطرف الآخر، وهو هنا الفلسطيني العربي المسلم. كما أن هذا الطرف العربي الإسلامي - كذلك - ليس مستعدا للتنازل عن مبادئه الدينية وتوجهاته ومنطلقاته الثقافية، كما هو الحال لدى الجانب الصهيوني المتعصب الذي هو بدوره ليس لديه الاستعداد للتخلي عن فكره اليهودي الإلغائي القائم على بناء دولة دينية تحت الشعار الدائم له (شعب الله المختار). وهؤلاء المتدينون المتخلفون والمتعصبون هم الذين يرجحون الآن ميزان قوى الرأي في السلطة الإسرائيلية، ويتزايد عددهم بفعل مصادر الهجرة اليهودية التي تمدّهم بأفواج مستمرة إلى فلسطين وخاصة من الدول التي يتميز يهودها بالانغلاق والتعصّب الديني (إفريقيا، اليمن، روسيا، الدول العربية، دول آسيوية أخرى)، ووجود هؤلاء خطر مؤكد على أي مرحلة سلام قادمة ولو كانت بضمانات بعض الدول الكبرى كأمريكا مثلا.

إن التضاد الثقافي بين الثقافة العربية الإسلامية واليهودية (الشرقية والغربية) لا يمكن الرهان على حلّه أو حتى تعايشه ضمن الإطار القائم حاليا في المنطقة، أي في وجود دولة يهودية، وأؤكد على كلمة يهودية، ودول عربية إسلامية محيطة بها، ناهيك عن الشعب الفلسطيني الساعي للاستقلال في دولة ملاصقة ومتداخلة مع الدولة العبرية. والتاريخ - مرة أخرى - يؤكد لنا أن كل التجمعات اليهودية - سياسية كانت أم اقتصادية - التي تكوّنت في التاريخ سرعان ما تصطدم بها القوى

المحيطة، ويؤدي هذا التصادم - دائما - إلى ضرب تلك التجمعات اليهودية والقضاء عليها، حدث هذا في روسيا القيصرية، وحدث في ألمانيا النازية، وليس هذا نتيجة لتعصب هذه الجماعات المتصارعة مع اليهود بقدر ما هو نتيجة للفكر والثقافة اليهوديين اللذين لا يقبلان التعايش مع الآخر، ويعملان على التميز والاستعلاء واستغلال الآخرين. وتاريخ اليهود حافل بالصراعات، مع الرومان والبابليين والمسيحيين في أوربا، وفي الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام عندما حاولوا احتواء الدعوة الجديدة وإخضاعها لسيطرتهم الاقتصادية تمهيدا للسيطرة عليها سياسيا ثم عسكريا.

فهل يؤمن المفاوض العربي اليوم بأن التاريخ لن يعيد نفسه، وأن الصراع الثقافي العربي - الصهيوني قد أصبح في حكم المنتهي، وهل أصبحت الطريق سالكة أمام قيام سلام آمن وعادل لشعوب المنطقة العربية رغم أن في قلبها دولة تؤمن بالتفوق ويحكمها فكر توراتي عنصري يملك اليوم من التفوق العسكري ما يملؤه مزيدا من الغرور والاستعلاء على العرب والمسلمين؟

إن مسيرة الدولة العبرية، وكل مراحل التفاوض مع العرب (السرية منها والعلنية) تؤكد أن إسرائيل ليس لديها أدنى استعداد لأي تنازل أو تغيير في فكرها الديني أو الثقافي، للوصول إلى مستوى من التعايش والتصالح مع ثقافات شعوب المنطقة، فمهما تنازل العرب عن مساحات من الأرض أو عن أنهر ومصادر للمياه أو عن مواقع عسكرية إستراتيجية، او حتى عن جزء من حريتهم السياسية في علاقاتهم العربية - العربية أو العربية - الدولية، فسيبقى مطلوبا منهم التنازل عن الأصعب والأعمق أثرا وهو ما يمس صميم فكرهم الديني والثقافي، ومبادئهم التي قامت عليها كياناتهم السياسية والقومية، ويبدو أن بعض الجهات والمؤسسات هنا وهناك بدأت في تنفيذ بعض هذه التنازلات ولو بخفاء إعلامي كإزالة بعض الشعارات والمصطلحات السياسية والثقافية من أجهزة الإعلام والمناهج الدراسية إرضاء لمطالب إسرائيلية، ولكنها لن تتمكن

من مواصلة هذا التنازل الذي هو في النهاية من صميم ثقافة العرب والمسلمين وأساس وجودهم التاريخي.

إن ذكرى مرور قيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين في مايو عام ١٩٤٨م تدعونا إلى أن نتأنى قليلا في سيرنا نحو البحث عن السلام العاجل بأي ثمن، وألا نلغي التاريخ من حساباتنا، فلقد صمد العرب أكثر من خمسين عاما، وقدّموا تضحيات وتضحيات، لكنها لم تكن بلا ثمن، فالصراع العربي - الإسرائيلي خلق حالة جديدة في المنطقة، حالة قابلة للتطوّر لمصلحة العرب، إذا ما حاولوا أن يمسكوا بخيوطها بأيديهم ويستخدموا ما في التاريخ، تاريخ المنطقة والصراع، بعقل مفتوح وثقة بإمكاناتهم البشرية والجغرافية ومصادر قوتهم الاقتصادية، فسيتمكنون في النهاية من الوصول إلى نتائج ملموسة لمصلحتهم واستقرار أوطانهم والمنطقة بأسرها في نهاية المطاف.

محاولة لاستعادة تاريخ فلسطين الحقيقي*

د. أحمد عيسى الأحمد

لم يعرف التاريخ صراعا يكاد يكون متصلا حول بقعة فوق أديم الكرة الأرضية، كما عرفه على ثرى فلسطين.. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أحد أمرين أو إلى الأمرين كليهما: أولهما أمر القداسة، إذ هي الأرض المقدسة عند أصحاب الديانات السماوية الثلاث، فلا عجب والحالة هذه، أن تكون محط أنظار المسلمين والمسيحيين واليهود على السواء. وثانيهما يرجع إلى الموقع الاستراتيجي المميز الذي جعل من فلسطين مركزا متوسطا بين حضارات العالم القديم.

ان احتلال فلسطين عبر التاريخ من قبل الغزاة لفترات طالت أم قصرت، كان مكتوبا عليه الاضمحلال والزوال، لأنه لم يكن في الأساس احتلالا استيطانيا على المدى البعيد.. بعكس ذلك الغزو الذي تعرضت له فلسطين من قبل اليهود في العصر الحديث، فهو يمثل هجمة استيطانية مركزة، مدفوعة بعبق التراث التوراتي الذي يجعل من هذه البلاد (أرض الميعاد)، ويغذيها فكر صهيوني عنصري ينكر وجود أي شعب آخر غير (الشعب المختار).. كما ينكر وجود أي حضارة أخرى على أرضها غير حضارتهم.. وقد سخروا لهذا الاعتقاد وترسيخه في الأذهان كل ما أوتوا من قوة وتأثير، في محاولة لطمس أي أثر لوجود حضارة أو حضارات أخرى صاغت وجودا تكاملت جوانبه الحضارية على أرضها قبل طروء بني إسرائيل في أول وجود لهم فوق ثراها بقرون عديدة.

غير أنني سأتطرق هنا لبعض الأمور التي قد تلقي ضوءا، ولو يسيرا على التاريخ الحقيقي لفلسطين ـ أو لبلاد كنعنان كما كانت تسمى قديما ـ إذن حري بنا أن نتعرف على الحقبة التي عمر فيها الكنعانيون أرض كنعان.

يقول المؤرخون إن الكنعانيين جاءوا إلى فلسطين في أكبر موجة عربية خرجت من الجزيرة العربية في أواخر الألف الرابع وأوائل الألف الثالث قبل الميلاد، فاستوطنوا سواحل لبنان وفلسطين وسيناء.. كما انحدر جزء منهم إلى مصر.. وقد جاء الكنعانيون من سواحل الخليج العربي من الأطراف الشرقية للجزيرة العربية حيث كانوا يقيمون في باديء أمرهم.. وقد حمل الكنعانيون معهم أسماء المدن والأماكن من شرقي الجزيرة إلى بلاد الشام موطنهم الجديد.. ومما يدل على ذلك وجود أسماء أماكن وجزر ومدن وقرى في الخليج والساحل الشرقي للجزيرة تشابه أسماء مدن وقرى أقامها الكنعانيون في لبنان وفلسطين وغيرهما، مثل منطقة (كنعان) التي تقع على الساحل الشرقي من جزيرة العرب، وجزيرة (أرواد) وتسمى الآن (المحرق) وهي من جزر البحرين، وجزيرة (صور) على ساحل عمان، وجزيرة (صيدا) على الساحل الشرقي للجزيرة العربية، و(جبيل) على ساحل الأحساء، وغير ذلك كثير.. وذكر بعض المؤرخين أن سفن الكنعانيين كانت تمخر عباب الخليج العربي قبل أن تنزل البحر الأبيض المتوسط، فكانوا يتاجرون مع الهند وإيران وسواحل الجزيرة العربية الجنوبية بل وإفريقيا.

ومن الذين قالوا بهجرة الكنعانيين من الخليج العربي (هيرودوتس) نقلا عن علماء صور الذين ذكروا له ذلك.. و(هيرودوتس) مؤرخ يوناني عاش خلال الفترة من ٤٨٤ ـ ٤٢٢ ق.م. وهو يلقب (بأبي التاريخ) وساح في بلاد الشرق الأدنى، ولما عاد إلى بلاده كتب تاريخ تلك الأقطار. ومنهم (استرابو) الجغرافي الروماني الذي عاش خلال الفترة من ٦٤ ق.م ـ ١٩م. وقد أشار إلى المقابر الموجودة في جزر البحرين وقال إنها تشبه مقابر الفينيقيين، وأن سكان هذه الجزر يذكرون أن أسماء جزرهم ومدنهم هي أسماء فينيقية.. وقال أيضا إن في هذه المدن هياكل تشبه الهياكل الفينيقية الشامية.

أما عن الصلة بين الكنعانيين والفينيقيين، فهي صلة وثيقة جدا.. فالكنعانيون الذين نزلوا الساحل أمام جبل لبنان عرفوا بعد القرن الثاني عشر أو الحادي عشر قبل الميلاد بالفينيقيين. فالكنعانيون والفينيقيون شعب واحد نسبا ولغة ودينا وتمدنا.. وقد انقسم هذا الشعب إلى قسمين: الأول سكن فلسطين والثاني الساحل الشمالي من مصب نهر العاصي إلى جنوبي الكرمل.. ومع أن اسم الفينيقيين أصبح أشهر من اسم كنعان عليهم، فإنهم ظلوا محافظين على نسبهم الكنعاني، وبقوا يسمون أنفسهم كنعانيين ولا يرضون عنه بديلا.

أما عن حضارة الكنعانيين فحدث ولا حرج.. فقد كانت مدنهم في فلسطين خلال الألف الثاني قبل الميلاد وقبل غزو العبرانيين لها، تعج بمظاهر الحضارة والاستقرار، فقد مارسوا زراعة القمح والشعير والزيتون والعنب ومختلف أنواع الفاكهة والخضار، كما دجنوا الماشية والطيور.. ودأبوا على ذلك إلى حد دعا الناس آنذاك إلى أن يصفوا البلاد بأنها (تفيض لبنا وعسلا)، وقد اقتبس العبرانيون هذا الوصف فشاع عنهم ونسب إليهم وذكروه في توراتهم في أماكن متعددة. ومارس الكنعانيون الصناعة على نطاق واسع نسبيا، وصنعوا أسلحتهم من البرونز والحديد، فتمكنوا بذلك من التغلب على أعدائهم، وصنعوا الفخار.. وشيدوا الأسوار كما أخذوا ينسجون الصوف ليصنعوا منه ملابسهم.. واستعملوا الخشب في الأبنية والأثاث، واستوردوه من إخوانهم الفينيقيين في لبنان.

ولعله من المناسب هنا أن نورد شهادة لكاتب يهودي أمريكي هو (موشيه مينوحين)، إذ يقول في كتابه: (انحلال اليهودية في عصرنا): (منذ أكثر من أربعة آلاف سنة كما تروي قصص التوراة، عاش الكنعانيون في فلسطين. إن بعض عرب فلسطين الذين يعيشون الآن كلاجئين مشردين في الخيام والأكواخ في معسكرات خارج حدود وطنهم، هم من نسل هؤلاء الكنعانيين القدامى.. لقد بنى الكنعانيون المدن والقصور، واستعملوا الجياد والعربات، وأقاموا المعابد المزدانة بالأصنام.. لقد عبدوا الطبيعة.. وكانت بيوتهم مبنية بشكل جيد وبصورة فريدة في ذلك الزمن البعيد).

وكان الكنعانيون أصحاب ديانة معروفة، فكان إله الشمس (بعل) هو إلههم الأكبر، وهو إله الخصب والإنتاج، وكان (بعل) يسيطر على الرياح والغيوم والأمطار.. وقد كشفت الآثار في (أوغاريت) عن هيكل لبعل يرجع تاريخه إلى (٢٦٠٠ ق.م) وشكله أقدم نموذج بني هيكل سليمان فيما بعد على طرازه، وفكرة (بيت يهوه) عند اليهود مقتبسة من فكرة (بيت بعل) عند الكنعانيين.

وقد تكلم الكنعانيون لهجة أو لغة خاصة بهم مشتقة من العربية الأولى.. ووجد ضمن حفريات مملكة أوغاريت نماذج من الأبجدية المسمارية الخاصة التي كان الكنعانيون يستخدمونها، وهي أقدم أبجدية عرفت في تاريخ البشرية.

وقد دلت الحفريات أيضا على أن هناك مقارنات ومشابهات من حيث اللغة والأفكار بين أدب أوغاريت الكنعاني وبين كثير من أسفار التوراة.. من ذلك نجد التشابه في المفردات والأفكار والأوزان الشعرية والتراكيب الأدبية بين الأدب الأوغاريتي والمزامير العبرانية.

يقول العالم (جون جراي) عن وثائق أوغاريت الأثرية: (إن الدراسة التفصيلية لهذه الوثائق تكشف عن نقاط اتصال غزيرة بينها وبين التوراة.. وفوائدها في دراسة التوراة جمة.. فهي تسجل بصورة وثائقية عبادة الخصب عند الكنعانيين التي تأثر بها العبرانيون.. كما تسجل العادات الاجتماعية والعلاقات العائلية والفضائل المتبعة عند الإسرائيليين المقتبسة من الكنعانيين).

وفي هذا المعنى يقول المؤرخ (فيليب حتي): (إن كثيرا من خير ما تركه

التراث الأدبي الكنعاني اقتبسه العبرانيون ودخل في كتاباتهم المقدسة.. وينطبق هذا خاصة على القطع الغنائية والحكم التي استعارها سفر (الأمثال) و(المزامير) و(نشيد الإنشاد)، وعلى الأخبار الخرافية التي دخلت في سفر التكوين وفي قصص الأنبياء.. ولم يكن هذا الأمر معروفا إلى أن اكتشفت مدينة أوغاريت).

إن ما حصل بالنسبة لكتابة أجزاء كثيرة من أسفار (العهد القديم) أو (التوراة) كان أشبه بعملية اقتباس قام بها كتبة هذه الأسفار.. ونقول عملية اقتباس تخفيفا.. ولكن ليس هناك مبرر للتردد بوصفها أنها كانت أقرب إلى (السرقة الأدبية) منها لما يعنيه مفهوم (الاقتباس).. حيث إن الربانيين اليهود الذين أخذوا على عاتقهم مهمة تدوين(العهد القديم) نسبوا (لتوراتهم) كل ما أخذوه من آداب وفنون المنطقة.. حتى أنهم عندما نزلوا أرض كنعان جعلوا لغتهم لغة كنعانية.. قال إشعيا وهو يتنبأ بغلبة قومه على أرض مصر: (في ذلك اليوم يكون في أرض مصر خمس مدن تتكلم بلغة كنعان) (سفر إشعيا ١٩ : ١٨).

وهكذا يتضح لنا أن الكنعانيين العرب أسسوا حضارة مزدهرة في فلسطين وما حولها قبل أن يظهر الإسرائيليون على مسرح التاريخ.. وعندما دخل هؤلاء الإسرائيليون أرض كنعان في وقت لاحق وجدوا تراثا حضاريا متكاملا.. اقتبسوه في جوانبه المختلفة وضمنوه أسفارهم المقدسة ونسبوه لأنفسهم وهم لا يمتون إليه بأي صلة.

وقبل أن نختم هذه المقالة يجدر بنا أن نورد آراء بعض العلماء والمؤرخين في حقيقة العبرانيين الذين دخلوا أرض كنعان ـ أو فلسطين ـ ونسبوا الحضارة المزدهرة التي شهدتها المنطقة قبل مجيئهم، نسبوها لأنفسهم.

يقول أدولف لودز: (كان بنو إسرائيل منذ بداية تاريخهم المدون، وقبل دخولهم أرض كنعان، بدوا يرعون قطعان الماشية ويسكنون الخيام).

ويقول GH. Wells: (لم يكن لبني إسرائيل أهمية تذكر في أيامهم مثلما أصبح تأثيرهم على تاريخ العالم فيما بعد). ويقول عن فلسطين في موضع آخر: (ما يسمى بفلسطين الآن كانت معروفة بأرض كنعان وكانت

مأهولة بشعب سام يدعى الكنعانيين، وهم أقرباء الفينيقيين الذين أسسوا مدن (صور) و(صيدا)، وأقرباء الأموريين الذين أخذوا (بابل) وأسسوا بقيادة (حمورابي) الإمبراطورية البابلية الأولى.. بينما كان آباء اليهود آنذاك يعيشون حياة بدوية كرعاة في المنطقة الممتدة من بابل وحتى مصر).

وينقل روجيه جارودي في كتابه: (فلسطين أرض الرسالات الإلهية) عن العالم (نوث) قوله: (إسرائيل.. وجود اتحاد بين اثنتي عشرة قبيلة.. لم يكن ظاهرة حية إلا ابتداء من اللحظة التي احتل فيها البلد ذو الثقافة الفلسطينية.. وتاريخها لا يبدأ إلا على أرض فلسطين).

ونختتم أقوال هؤلاء العلماء بما قاله العلامة (غوستاف لوبون) عن المجتمع اليهودي: (لم يكن لليهود فنون ولا علوم ولا صناعة ولا أي شيء تقوم به حضارة.. واليهود لم يأتوا قط بأي مساعدة صغرت أم كبرت في شتى المعارف البشرية.. واليهود لم يجاوزوا قط مرحلة الأمم شبه المتوحشة التي ليس لها تاريخ..).

ويقول في موضع آخر: (إن تاريخ بني إسرائيل لا يبدأ في الحقيقة إلا في عهد ملوكهم، فقد كانوا أقل من أمة حتى زمن شاؤول.. كانوا مجموعة غير منسجمة تتألف من قبائل بدوية صغيرة، تقوم حياتها على الغزو والجدب وانتهاب القرى الصغيرة حيث تقضي عيشا رغيدا بضعة أيام تعود بعدها إلى حياة التيه والبؤس).

وبعد.. هذه هي فلسطين القديمة، أو كنعنان كما كانت تسمى.. وهؤلاء هم الكنعانيون الذين أسسوا فيها حضارة مزدهرة، قبل أن يوجد بنو إسرائيل أو العبرانيون، وقبل أن يكون لهم دور على مسرح التاريخ.

ومهما حاولت الدراسات التوراتية الأمريكية والأوربية والإسرائيلية إسكات التاريخ الفلسطيني القديم باختلاق ماض تاريخي قديم لدولة إسرائيل الحديثة، فإن الحقيقة الناصعة تتمثل فيما قاله كيت وايتلام: (إن تاريخ إسرائيل القديمة يبدو لحظة قصيرة في التاريخ الفلسطيني القديم).

التاريخ يعيد نفسه:
الصليبيات والصهيونيات *

د. محمد عيسى صالحية

«الإفرنج يجوسون المدينة، شاهري السيوف.
لا يشفقون على أحد، حتى على الذين يتوسلون الرحمة.
سقط شعبُ الكفار تحت ضرباتهم، مثلما تسقطُ جوزاتُ
البلوط المهترئة من شجر البلوط حين يهزون أغصانها».

بهذه الأبيات الشعرية، صوّر الشاعر فوشيه الشارتري، المآثم والوحشيات والمجازر، وعمليات النهب والسلب التي اقترفها جنود الرب، عساكر الفرنجة، عشية استيلائهم على المدينة المقدسة، أمام عينيه، في الثاني والعشرين من شهر شعبان عام ٤٩٢ هـ - ١٥ يوليو ١٠٩٩م، فقد امتزجت صلواتهم المحمومة أمام قبر السيد المسيح بدماء الرجال والنساء والأطفال والشيوخ، الأصحاء والمقعدين، حتى رءوس الرضع سحقت على الحجارة، فوشيه نفسه وبعباراته يؤكد «إنا لم نترك أحدا منهم على قيد الحياة».

بعد أيام على النكبة، وصل أول اللاجئين من فلسطين إلى دمشق، حاملين بعناية فائقة نسخة المصحف العثماني التي كانت تحتضنها قبة الصخرة المشرفة. وفي دمشق استقبلهم القاضي محمد بن نصر بن منصور الهروي، أبو سعد، رووا له فظائع ما لحق بالقدس وأهلها، وتفتق ذهن قاضي القضاة، زين الإسلام، عن ضرورة الاستنجاد بالخليفة، حارس الدين والدنيا، فاصطحب القاضي أبو

سعد الهروي مقادسة النكبة إلى ديوان الخليفة المستظهر بالله في بغداد، أليس على المسلمين اللوذ بخليفتهم في الساعات العصيبة؟ ووصل المستنفرون من الشام في رمضان إلى بغداد، «فأوردوا في الديوان كلاما أبكى العيون، وأوجع القلوب، وقاموا بالجامع يوم الجمعة، فاستغاثوا وبكوا وأبكوا، وذكروا ما دهم المسلمين من مصاب». ولشدة وجد الخليفة عليهم، وشفقته على قضيتهم، اكتفى بتشكيل لجنة من خواص ندمائه وجلسائه للتحقيق في تلك الأحداث المفجعة، فالخليفة يرى فيما وقع، نوعا من المناوشات المعتادة بين بيزنطة وثغور الدولة، وأن المقادسة يبالغون، فلا فرنجة ولا غزو. وحتى هذه اللحظة، لم ترفع اللجنة تقريرها، كان استجداء مثل استجداء المكدين على قارعة الطريق.

أما الشاعر أبو المظفر الأبيوردي، ممثل القرن الخامس الهجري في نادي الفكر العربي، فقد وصف حال الأمة آنذاك قائلاً:

مزجنا دماء بالدموع السواجم
فلم يبق منا عرضة للمراجم
وشر سلاح المرء دمع يريقه
إذا الحرب شبت نارها بالصوارم

أتهويمة في ظل أمن وغبطة
وعيش لنوار الخميلة ناعم
وكيف تنام العين ملء جفونها
على هفوات أيقظت كل نائم

وأقول: لقد نامت العيون خمسين سنة، قبل أن يتحرك الشرق العربي لمواجهة المحتل، والاحتفاء بدعوة قاضي دمشق إلى الجهاد في ديوان الخليفة بوصفها أول عمل مشهود من أعمال المقاومة.

استكانت الأمة خمسين سنة في مستنقع لجب أخرس، العلماء والفقهاء ما التوت أفواههم بذكر الجهاد، ولا دارت أحناكهم بخطبة، حتى الشعراء وكأن ألسنتهم قد حبست عن القول، بكاء دون إسبال الدموع، صياح في غرف موصدة كتيمة، صرخات في قيعان وديان بلا صدى، ضعف وتخاذل وانقسام.

الباحثون الإسرائيليون يولون الصليبيات عناية فائقة، يرون فيها الحركة الرائدة والتجربة السالفة، فالغزو الصهيوني يشبه في غزوه واحتلاله الغزو الصليبي، يهتمون بالمشكلات التي واجهت الصليبيات، الأمن، الاستيطان، العمائر والمستوطنات الحربية، نقص في الطاقات البشرية، يدرسون الموقف في الشرق العربي الإسلامي، جذوره ويحللون عناصره.

هناك فرق عمل كاملة في الجامعات العبرية تخصصت في دراسة الحروب الصليبية، يوشع براور، ميرون بنفنستي، بنيامين كيدار، سلفيا سكين، ديفيد آيالون، زهافا جاكوبي، بنيامين أربل،آربيه جرابوس، يائيل كاتزير، والقائمة طويلة طويلة، يكتبون بالعبرية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والروسية، ويتابعون ما يُنشر عن الصليبيات في العالم أجمع، ويشاركون في الجمعيات العلمية المهتمة بدراسة الصليبيات مثل جمعية دراسة الحروب الصليبية والشرق اللاتيني بإنجلترا.

الصليبيات في حد ذاتها لا تهمهم، وإنما يهتمون بها باعتبارها

نقلة بين الحركة الصهيونية والمستقبل، إسقاط التاريخ على الواقع المستقبلي، درسوا القلاع الصليبية، ونظم التحصين الصليبي في مرتفعات الجولان، حللوا رحلات الحجاج والتغير في الرؤية للأرض المقدسة، درسوا الجغرافية التاريخية لفلسطين إبان الحروب الصليبية، وتاريخ اليهود والأحياء اليهودية، والاستيطان الصليبي والإقطاع وقوانين الإدارة والتجارة والحدود وقضايا الزراعة والمياه وملكية الأرض والعلاقات، والسقوط المفاجئ لمملكة بيت المقدس وطرد آخر بقايا الصليبيين غداة سقوط عكا.

هذه المسألة الأخيرة هي الهاجس المؤرق للدولة الصهيونية، فجذور الحاضر موجودة في الماضي، وممدودة في المستقبل، كيف استيقظ فرض الجهاد في نفوس المسلمين بعد خمسين سنة من الإغفاء على وسن الفراء؟، كيف مادت الأرض تحت أقدام الغزاة الصليبيين بعد ذاك الاستيطان طويل العهد؟ كيف تحركت الرمال تحت الغزاة في فلسطين وحول فلسطين؟ وما شأن مئات المستوطنات والقلاع الحربية، ولماذا تحولت إلى مدن وقلاع ملح ذابت في لهيب غليان الأمة الإسلامية، كذا فجأة، ومرة واحدة؟

الإسرائيليون يتحسّسون في الصليبيات مصير الغد، إنها الرؤية المركزية المتخيلة لهم، هم يدرسون خطب الجهاد المودعة في كتب الجهاد، يدرسون كتب الفضائل وعلى الأخص، فضائل الشام وبيت المقدس، يستنطقون دواوين شعراء العصر، وكتب الفقه، والفتاوى وحتى السير الشعبية، يرون في كل ذلك منجم المشاعر العميقة للجموع المقاتلة. أكثر ما يقلقهم ذاك السر العجيب الذي أنهض الناس، فقد كان الناس عند وصول الفرنجة أكواما من الرمل، ذرتها السيوف الصليبية مع الريح، فكيف تحول مواطنو الريح إلى كتل صخرية جلدة صلدة، تكسّرت عليها كل الفولاذيات الفرنجية فجأة ومرة واحدة، وابتلعت كل الغزوات والغزاة.

دون مقدمات انتفضت الأمة، أزهرت روح الجهاد، وانتصب الحق،

فكيف يتفادى الصهاينة المصير الصليبي، وكيف يحلون سر عوامل نهوض الأمة؟ يدرسون جوانب الفشل والإخفاق التي قضت على الوجود الصليبي، وفي فكرهم أن يتجاوزوا تلك العوامل، ويفلتوا من عين ذاك المصير!

الصليبيات والصهيونيات كأنهما فلقتان، أخرجتا من بذرة واحدة، كان النصف الأول من البذرة في القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي، والنصف الآخر في القرن الثالث عشر الهجري/ التاسع عشر الميلادي، المكان واحد هو فلسطين، الغزوة الصليبية والغزوة الصهيونية نتاج مشاكل أوربية داخلية خالصة، اجتماعية واقتصادية، زيادة سكانية، تدني مردود الزراعة، زحام قومي، وكان الحل، إلقاء هذه الفضلات البشرية في نظر الأوربيين من النافذة على الجيران، تلك المشاكل الداخلية وجدت حلها في عمل خارجي وعلى أرض خارج أوربا.

في الغزوتين معا، سواء بسواء، تحركت جموع بشرية من مختلف أنحاء أوربا مع القوافل برا وعلى أشرعة المراكب بحرا، كانوا حجاجا ومحاربين وتجارا ونبلاء وكهنة ومغامرين ومن كل زوج غير بهيج، يدفعهم إغراء الشرق والأرض التي تفيض لبنا وعسلا، وامتزج حلم تطهير المسيح برغيف الخبز عند الصليبيين، ومثله امتزج وعد الإله يهودا بطائرات الفانتوم وصواريخ الباتريوت.

في نوفمبر ١٠٩٥م، انتصب البابا أوربان الثاني قائدا للصليبيات في مجمع كليرمون فران الفرنسي، وحدد للضواري الفرنجية الهدف والطريق.

وكان تيودور هرتزل هو بابا الصهيونيات: في نوفمبر ١٨٦٧م، نشر كتابه الدولة اليهودية، وفي نوفمبر ١٨٩٧م، حدد لعصابات القتل في مدينة بازل، الهدف والطريق، الدولة اليهودية في فلسطين، أرض إسرائيل.

كلاهما حدد الرؤية والنهج، وترك للآخرين مهمة التنفيذ وبكل

الوسائل. الأيديولوجية الدينية كانت هي المطية في الغزوتين معا، الند بالند، فكرة الاختيار والأرض الوعد، وعد توراتي بتخليص القبر المقدس في أرض المسيح من أيدي الكفار المسلمين، وعينه السفر التوراتي بتخليص الهيكل المقدس في أرض الميعاد، ارتز إسرائيل، ألم يفتتح يوشع براور كتابه «عالم الصليبيين» بسفر التكوين، الإصحاح ٣٥: ١١ - ١٢.

«وقال الله ليعقوب، أنا الله القدير، أثمر وأكثر أمة وجماعة أمم، تكون منك، وملوك سيخرجون من صلبك، والأرض التي أعطيت إبراهيم وإسحق، لك أعطيها ولنسلك من بعدك أعطي الأرض».

وتمضي أوجه الشبه بين الصليبيات والصهيونيات، فالحروب الصليبية لم تعرف هذا الاسم إلا على تخوم الأزمنة الحديثة، أول من استعمل مصطلح الحروب الصليبية هو لويس ممبور، مؤرخ بلاط لويس الرابع عشر في بحثه الذي نشره سنة ١٦٧٥م، بعنوان تاريخ الحروب الصليبية، فالاسم الذي استعمله مؤرخو الصليبيات هو «حروب الفرنجة» أو، «المآثر والأعمال التي تمت فيما وراء البحار».

ومؤرخو الصهيونيات هم أيضا لم يسموا حركتهم بالحركة اليهودية أو العبرية، وإنما الحركة الصهيونية، وغلفوها بأسفار الكتاب المقدس والزبور الإلهي ومزامير التوراة والشمعدان والناقوس.

الغزو الصليبي بدأ حجا سلميا إلى القبر المقدس تحوّل فيما بعد إلى حج مسلح، والغزو الصهيوني بدأ حجا إلى حائط المبكى، مهد الطريق إلى وعد بلفور، وإلى مجازر سنة ١٩٤٨م، ومازالت، والصليبيون يسمون أنفسهم «فرسان المسيح»، والشعب المقدس وشعب الرب، والصهاينة يسمون أنفسهم «شعب الله المختار»، وغيرهم «غوييم هائم»، والذين هم كل البشر.

الصليبيون حوّلوا التوراة إلى سكاكين وسيوف، باسم المسيح تقتل، وبعون الرب تحرق وتدمر، أوجدوا منظمات مدنية إرهابية كوسيلة للحفاظ على الحقد الديني.

فرسان القنطرة وفرسان قلعة ترافا وفرسان القديس يوحنا، وعلى النهج نفسه، صنعت الصهيونية أحزابا مدنية إرهابية، لتؤجج التعصب والتطرف الديني، وتؤيد اعتداءات الدولة على الأرض والناس، همها أن تبقي الحقد الديني في حال غليان ليصب الحساء ساخنا في الصحن الصهيوني، مئير كاهانا، حزب أغودات، هاتوراه، المفدال، شلوموغورين، غئوله كوهين، شاس، بيتان، كاخ، الهيكليون، فما أشبه اليوم بالبارحة.

الصليبيات والصهيونيات، وعلى الرؤية والنهج أنفسهما، والقدم يحاذي القدم، استغلتا الجهل الأوربي بتاريخ المنطقة وفنها، فصوّرتا فلسطين أرضا بلا شعب، وشوّهتا قدسية الإسلام ونبيه، أليس العرب برابرة، أنذالا، مخادعين، إرهابيين؟! الصليبيون حاربوا الشياطين، والصهاينة حاربوا الأبالسة، ألم يقل أوربان الثاني في موعظته لجنود الرب: «يا له من عار، إذا قام جنس خسيس مثل هذا الجنس المنحل، تستعبده الشياطين بهزيمة شعب يتحلى بإيمان عظيم الرب، يزهو ويتألق باسم المسيح».

أليست هي مواعظ الحاخامات في زماننا؟

وفي محاولة من الحركة الصليبية لتثبيت حيازتها للأرض والتشبث بها، والتوسع قدر الإمكان، عملت على التوطّن في القلاع والمدن المسوّرة التي كانت قائمة، وأشادت الجديد منها، فزرعت سلسلة من القلاع والحصون تحرس بعضها البعض على طول الحدود المتاخمة، ألم تحاكها الحركة الصهيونية بقلاع عسكرية من مثلها، نراها في المستوطنات المزروعة على طول الحدود وفي داخل البلاد.

سواء بسواء، عاشوا مزارعين محاربين، قلاع صليبية موزعة بين منظمات الإرهاب المدني، ومستوطنات صهيونية موزّعة بين أحزاب الإرهاب المدني.

الغزوة الصليبية اعتمدت في توطّنها على المعونات الأوربية، المال والسلاح والرجال والطاقات البشرية، كلها تأتيها من أوربا التي

جعلت من الأرض المقدسة مشروعها الاستثماري وميدان تجاربها، الأمراء يأتون بأموالهم لينفقوها على الحرب، ريتشارد (قلب الأسد) بحث عمّن يشتري لندن منه ليموّل حملته إلى الأرض المقدسة.

هل اختلف الحال في الغزوة الصهيونية؟ ماذا لو أضفنا كلمة الولايات المتحدة قبل أو بعد أوربا؟ ألسنا نتحدث عن الأموال التي تتدفق على الكيان الصهيوني من أمريكا وأوربا، ألسنا نرقب سيل الطاقات البشرية المؤهلة المهاجرة من أوطانها في روسيا وأوربا والولايات المتحدة لتتوطن في الأرض المقدسة، كأننا نعيد قراءة قوائم المعونات وجرائد الأسماء في غير ذاك الزمن؟ ومن ثوابت الاتفاق أن المرابين اليهود قد موّلوا الحملات الصليبية عندما شحّت موارد الملوك والأمراء والنبلاء، فلجأوا إلى الاقتراض من أغنياء اليهود بفوائد مرتفعة، وعندما فشلت الحروب الصليبية، وعاد الملوك والأمراء بوفاض خال، صبّوا جام نقمتهم على اليهود، وحرّضوا شعوبهم ضدهم، لا لشيء سوى أكل الديون، وانضاف إلى ذلك سبب ذرائعي، تاريخي قديم، فاليهود هم الذين قاموا بصلب السيد المسيح، الديون والصلب، شكّلا النواة الأولى لسياسة العزل والكره التي مارستها أوربا ضد اليهود فيما بعد، ألا تروننا نتحدث عن صهاينة الواقع المعاصر، والعزل اليهودي في فرنسا وإنجلترا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا بسبب شيلوك وتاجر البندقية؟

ثم، ما كان للحروب الصليبية ولا الحروب الصهيونية أن تحقق أهدافها لولا حالة العداء والانقسام والتشرذم التي خيّمت على علاقات القوى الإسلامية في المنطقة، حين يكون دقاق، أمير دمشق، أخا لرضوان أمير حلب، ويكون في الوقت نفسه أعدى أعدائه، وحين يتصيّد فاطميو مصر انشغال سلاجقة الشام في حروبهم مع الفرنجة، لينقضوا على القدس ويحتلوها، وحين ينفرد أمير شيزر بإمارته، وينفرد ابن ملاعب بحمص وابن عمار بطرابلس، كل لبعضهم البعض عدو، الشك يحكم العلاقات بينهم، فماذا ينتظرون إلا الانهيار

للجميع؟ لقد استغلت الصليبيات حال التمزّق السياسي والقلق وعدم الثقة بين الأخوة الأعداء، والأصدقاء الخصماء، هل تراني أصف الأوضاع العربية ليلة ١٥ مايو ١٩٤٨م؟ شك وقلق وعدم ثقة بين الملوك والرؤساء وحتى قادة جيوشهم في الميدان. ومن عجب أن تكون القوى التي تصدّت للفرنجة في غزوتهم الأولى سبع قوى، وتكون الدول التي تصدت للاحتلال الصهيوني سبع دول أيضا.

ولكن المفارقة بين القوى والدول، أن حائط الدم، ومنذ اليوم الأول للاحتلال الفرنجي، قد انتصب بين القوى الإسلامية على تفرّقها والوجود الصليبي، وظل هذا الحائط يكبر ويتكاثف حتى غدا سورا خانقا حول الإمارات الفرنجية، كانت اللعنة الأبدية التي تطارد العلاقات الإسلامية، الفرنجية، أبدا ما صفا قلب أحد لأحد، ولا تقرّب إليهم أحد لا بصداقة ولا نسب ولا سعى إليهم أحد بزيارة أو اعتذار.

كل القوى الإسلامية على تفرّقها انتهجت سياسة العزل والنبذ والتطويق للكيانات الإفرنجية، تماما كما تطوق الكائنات الحية الأجسام الغريبة حتى تنفقئ كالدمامل.

حتى التجارات، وإن كانت تسير دون عائق آمنة، فما تعدّت المصالح المادية، ولم تؤد إلى أي تقارب فكري أو ثقافي أو تطبيعي، كان حوار طرشان، فالشريعة لا تجيز بتاتا التنازل عن أي شبر من أرض الإسلام، ظلت الإمارات الفرنجية خلايا غريبة في وجودها، ولسانها وعقيدتها وعاداتها وتقاليدها.

ألا ترى الصهيونية المعاصرة تسعى جاهدة لاختراق العقل العربي بتحطيم سياسة العزل والنبذ والتطويق، تعمل لإيجاد واقع تطبيعي جديد يمتد إلى الثقافة والتعليم والاقتصاد والتاريخ، فتكون جزءا من المنطقة.

كانت بعض الطوائف ألعوبة بيد الإمارات الصليبية تثيرها وتجنّدها وتستغلها ضد المسلمين، وقد استجابت بعضها لإغراءات

الفرنجة، فصارت مجنّدة أو متطوعة في الجيش الفرنجي، ألستم ترون مراهنات إسرائيل على مجندي الطوائف، تحرّكها وكأنها ألاعيب بيدها، وكأن لا جديد تحت الشمس، هم كلاب أثر، أو بهائم هائمة تتفجّر لدبيبها الألغام بها، أو تكون صيدا سهلا لكل كامن لهم بالمرصاد.

وأخيرا، فإن من كبريات الأعاجيب تلك الفرص التي أضاعها المسلمون، للقضاء على الفرنجة، فقد انتصبت أمامهم عشرات الفرص اعتورها قصر النظر السياسي، أمام أنطاكية وعند الرملة وعند الأقحوانة وحتى عند القدس أيام مملكة الفرنجة فيها.

ومثلها فرص ضاعت سنة ١٩٢٩م، وسنة ٣٦ وسنة ٣٩ وحتى سنة ١٩٤٨م. وللفرص الضائعة حديث يطول.

قدر هذه الأمة أن تصنع حراقة هرقل الأسطورية التي قاتل بها الهيدرا، الأفعوان ذا الرءوس السبع، هل هو الحلم؟ ما في ذلك شك، فالمشاريع الإنسانية الكبرى إنما بدأت أحلاما.

برنارد لويس
يرد على برنارد لويس! *

د. محمود حداد

يعرف المثقفون العرب اسم المستشرق الأستاذ برنارد لويس حق المعرفة. فهو أستاذ مشهور في الغرب تخصص في التاريخ الإسلامي، وكتب كتبا عدة في مواضيعه المختلفة خلال نصف القرن الماضي. إلا أن المثقفين العرب يعرفون الدكتور لويس لأسباب أخرى أيضا، وهي أن هذا المستشرق البريطاني المولد، الأمريكي الجنسية، الصهيوني الهوى، ما ترك مناسبة، خاصة في السنوات العشرين الماضية إلا وحاول فيها أن ينتقص من دور المسلمين عامة، والعرب خاصة، في التاريخ وذلك لمصلحة إسرائيل والجماعات الصهيونية الدائرة في فلكها في الولايات المتحدة. وقد ازداد نفوذ لويس في دوائر صنع القرار السياسي الغربي باعتباره خبيرا أكاديميا في التاريخ العربي والتاريخ الإسلامي خاصة بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، والتي اتهمت منظمة (القاعدة) الإسلامية بأنها كانت وراءهما.

وقد أصدر الدكتور لويس عدة كتب ومقالات منذ ذلك الوقت كان أهمها (أزمة الاسلام) وكتاب (ما الخطأ الذي وقع فيه المسلمون في العصر الحديث) ويركز الكتاب، وإن بطريقة سريعة، على بعض نظريات المؤلف التي كان قد ذكرها في كتب سابقة له عن أسباب تأخر المسلمين والعرب عن الغرب في العصر الحديث بعد أن كانوا متقدمين عليه في العصور الوسطى المبكرة، خاصة في كتاب (الاكتشاف الاسلامي لأوربا) الذي صدر

عام ١٩٨٢، ويذهب أحد أهم تفسيرات لويس لهذا السؤال إلى أن المسلمين عامة، والعرب خاصة، كان ينقصهم الفضول الفكري بعد الحروب الصليبية التي استطاعوا في نهايتها طرد الفرنجة من ديارهم وتمسكوا، بسبب ذلك الانتصار، بفكرة تفوقهم على الغرب معتبرين أنه ليس عند أوربا من جديد تقدمه لهم ويستأهل قيامهم بأي جهد للاستفادة مما قد تملكه في الجوانب الثقافية أو العلمية. وظلت تلك الفكرة، حسب قراءة لويس العامة، غالبة عند العرب والمسلمين برغم تقدم أوربا عليهم فيما بعد وتحقيقها لكثير من الإنجازات العلمية والفكرية، ليس في عصر النهضة الأوربية فحسب، بل وقبله وبعده كذلك. ويقول لويس: (إن الجدال الكبير حول الصليبيين الذي كان له مغزاه العميق في تاريخ الغرب، لا يكاد يثير الفضول في بلاد الإسلام، حتى النمو السريع في العلاقات التجارية والدبلوماسية مع أوربا بعد الحروب الصليبية، يبدو أنه لم يثر الرغبة في سبر أسرار الغرب العجيب، وهذا ما يمكن أن نلاحظه من خلال ندرة المعلومات وغموضها حول أوربا في الكتابات التاريخية الإسلامية المتأخرة منذ القرون الوسطى).

بالمقابل، كانت أوربا شديدة الاهتمام بما يجري في العالم الاسلامي بسبب خوفها مما يمثله الإسلام كعقيدة، وما تمثله القوى الإسلامية المسيطرة على الجزأين الجنوبي والشرقي في البحر الأبيض المتوسط، فقامت بإنشاء العديد من مراكز الأبحاث المهتمة بالعالم الإسلامي منذ القرن الثاني عشر ميلادي، ورغم نجاح الكاثوليك في استرداد الأندلس من يد العرب المسلمين

بصورة نهائية عام ١٤٩٢، فإن ذلك لم يخفف من خوف أوربا من الإسلام والمسلمين بدرجة كبيرة لأن الأتراك العثمانيين كانوا يقومون في نفس تلك الفترة التاريخية بالتمدد السياسي والعسكري في أوربا الوسطى وبلاد البلقان ثم استطاعوا بعد ذلك بقليل الاستيلاء على القسطنطينية، عاصمة المسيحية الشرقية عام ١٤٥٣، ولكن التراجع العثماني الواضح تجاه أوربا الغربية بدأ في القرن السادس عشر وأصبح مرئيا في نهاية القرن السابع عشر ودخل في وعي المثقفين ورجال السلطة العثمانية بعد هزيمتهم أمام أسوار فيينا عام ١٦٨٦ ثم توقيعهم لمعاهدة كارلوفيتز عام ١٦٩٩ التي اعترفوا فيها بهزيمتهم أمام امبراطورية آل هابسبورج الذين انتزعوا بعض الأراضي التي كانت تابعة للعثمانيين.

وإذ وعى الأتراك العثمانيون تغيير موازين القوى بينهم وبين أوربا الغربية عندها، فإن العرب لم يعوا ذلك تماما، ولم يصلوا إلى النتيجة نفسها إلا بعد قرن من الزمن، أي في نهاية القرن الثامن عشر عند احتلال الفرنسيين بقيادة بونابرت لمصر عام ١٧٩٨.

لم تخف كل هذه التطورات التاريخية المسلم بها من جميع البحّاثة نقطة لويس الرئيسية التي تميّزه عن غيره من المؤرخين، وهي تشديده على عامل الفضول والذكاء الذي مثله الأوربيون منذ العصور الوسطى بعد الحروب الصليبية، مقابل عامل الكسل الذهني واللامبالاة تجاه الآخر الأوربي عند المسلمين. وكأن الأمر كان قد تحول إلى قضاء وقدر ثقافي محتوم!

ولكن لويس قام بنفسه بالرد المقنع على مقولته هذه وذلك على مرحلتين. في المرحلة الأولى وفي كتابه (ما الخطأ الذي وقع فيه المسلمون...)، يقول إنه وإن كانت العقيدة الاسلامية لا تشجع المسلمين على الحياة في أو زيارة الأراضي غير الخاضعة للشريعة الإسلامية، فإن الغرب أيضا لم يكن يرحب بوجود المسلمين على أراضيه، فبالرغم من أن العديد من تجار مدن الغرب كانوا يقيمون في المدن الإسلامية، فإن طلب بعض التجار الأتراك الإقامة في مدينة البندقية وبناء مركز لهم فيها قبل نهاية القرن الثامن عشر قوبل بالاستهجان من جانب سلطات البندقية التي اعتبرت أن وجود أتراك مسلمين في المدينة أمر خطير لأن الأتراك، بخلاف اليهود والبروتستانت، يملكون

جيشا وبحرية، ولم توافق تلك السلطات على الطلب التركي، على ما يبدو، إلا عندما شعرت أن وجود تجارها الكبير في استانبول والعديد من المدن العثمانية الأخرى سيكون مهددا.

أما المرحلة الثانية من رد لويس على نفسه بنفسه، وربما دون أن يعي ذلك مباشرة، فإنه جاء في مقال صدر له أخيرا في عدد شهر مايو من مجلة أتلانتيك مونثلي Atlantic Monthly الأمريكية.

ورغم أن مقال لويس هذا يركز على مقارنة المفاهيم الإسلامية والمسيحية متحدثا عمّا هو مشترك وعمّا هو مختلف بينها، فإنه يتعرض في إحدى نقاط المقال إلى ما نعتبره ردا على أطروحته الاستشراقية التي بدأنا هذا المقال بها.

يقول لويس إن المسلمين والمسيحيين الأوربيين نظروا إلى بعضهم البعض ودرسوا بعضهم البعض بطرق مختلفة وبصورة حادة، وذلك بسبب ظروفهم المختلفة. فقد كان على المسيحيين الأوربيين منذ البداية أن يدرسوا لغات أجنبية ليقرأوا نصوصهم المقدسة والكلاسيكية وحتى يتمكنوا من الاتصال بعضهم مع البعض الآخر. ومنذ القرن السابع الميلادي، أي منذ ظهور الاسلام وانتشاره السريع، نما لديهم حافز إضافي للتطلع إلى الخارج: كانت أماكنهم المقدسة على الأرض التي وُلدت عليها ديانتهم تحت الحكم الإسلامي ولم يكن يسمح لهم بزيارتها إلا بإذن من المسلمين. أما المسلمون فلم يواجهوا معضلة مماثلة إذ كانت أماكنهم المقدسة في شبه الجزيرة العربية خاضعة لسلطة إسلامية. وكان النص المقدس لديهم (القرآن الكريم) قد ظهر بلغتهم العربية التي كانت أيضا على امتداد حضارتهم هي لغة الآداب والعلوم والأبحاث والتجارة ودواوين الحكومة، وأصبحت مع الوقت، وبصورة متزايدة، لغة الاتصال اليومي عندما أخذت المناطق التي فتحها المسلمون في جنوب غرب آسيا وشمال إفريقيا تتعرب وتنسى لغاتها ونصوصها المقدسة القديمة. صحيح أن لغات إسلامية أخرى كالفارسية والتركية نشأت فيما بعد، إلا أن العربية سيطرت على الفضاء الثقافي الإسلامي في القرون التأسيسية الأولى بعد ظهور الإسلام مباشرة.

إن هذا الفارق بين تجارب واحتياجات الحضارتين الإسلامية والمسيحية

الأوربية عكس نفسه في موقف كل منهما تجاه الحضارة الأخرى. فمنذ أن وطد الإسلام نفسه حاول الأوربيون دراسة لغات العالم الإسلامي بدءا بالعربية، لغة الحضارة الأكثر تقدما في ذلك الوقت. كما حاول بعضهم فيما بعد، ولأسباب عملية أساسا، دراسة الفارسية ثم التركية التي حلت محل العربية كلغة الدولة والعلاقات الدبلوماسية الخارجية في عصر الدولة العثمانية. وهكذا، فإننا نلاحظ أن انتشار كراسي أكاديمية لدراسة اللغة العربية بدأ في الجامعات الفرنسية والهولندية منذ القرن السادس عشر. أما جامعة كامبردج البريطانية فأنشأت أول كرسي لدراسة العربية عام ١٦٣٢ وتبعتها جامعة أكسفورد عام ١٦٣٦. وعندما لم يعد الأوربيون بحاجة إلى اللغة العربية لفتح أبواب العلوم العليا، فإنهم ظلوا يدرسونها بسبب الفضول الفكري والرغبة في التعرف على حضارة أخرى وطرائقها. وكذلك لأنهم ظلوا متعلقين بالعاطفة الدينية التي تربطهم بالأماكن المسيحية المقدسة مع أن لويس لم يذكر هذه النقطة التي كان قد ذكرها سابقا عند هذا المنعطف. أما العالم الإسلامي الذي لم يكن لديه حوافز مماثلة، فإنه أظهر عدم اهتمام جدي بالحضارة المسيحية الأوربية. ومع أن هذا الموقف كان مفهوما في البداية على أنه موقف احتقار لـ (البرابرة) الذين يعيشون خارج الحدود الإسلامية، فإنه لم يعد كذلك، عندما تحول ميزان القوى لصالح الغرب المسيحي. وينتقد لويس المسلمين العرب الذين حكموا الأندلس ولم يتعلموا الإسبانية أو اللاتينية، كما ينتقد المسلمين الأتراك الذين حكموا البلقان ولم يهتموا بدراسة اليونانية أو اللغات البلقانية مع أنها كان يمكن أن تكون مفيدة لهم في حكمهم للشعوب التي سيطروا عليها في تلك المناطق. وهو قطعا محق في هذا الأمر. إلا أن النقطة الأولى التي ذُكرت أن عدم اهتمام المسلمين بالغرب كان عائدا إلى أنهم كانوا مسيطرين على أماكنهم المقدسة ومعرفتهم العربية التي هي لغة دينهم وتفرعاته، والتي جعلت جزءا غير يسير من اهتماماتهم الثقافية متحققة تبقى النقطة الأهم في تفسر لويس، وإن كانت لا تفسر كل شيء، فالمسلمون العرب كانوا يسيطرون على أماكنهم المقدسة أثناء العصرين الأموي والعباسي عندما قاموا بترجمة العلوم اليونانية والهندية والإضافة إليها!

ويهمني أن أزيد هنا - وخارج المناقشة مع آراء لويس ومن يسير سيره - نقطة أخرى تثار بين الحين والحين، وعندما يجري الحديث عن (اكتشاف) أوربا لأمريكا ولماذا لم يكن المسلمون أو العرب هم السبّاقين إلى ذلك! ولاشك أن هذا موضوع شائك لا تنفع في تفسيره إجابة مباشرة بسيطة. ولكن، قد يكون مفيدا التأمل في الرأي القائل إن أوربا كانت تحاول العثور على طريق بحري يصلها بالشرق الأقصى مباشرة دون المرور، ذهابا وإيابا، عبر العالم الإسلامي، الأمر الذي كان يفرض عليها أعباء سياسية ورسوما اقتصادية إضافية. وهي عندما (اكتشفت) أمريكا، إنما فعلت ذلك صدفة حيث ظن كولومبوس أنه وصل الى الهند وليس إلى قارة جديدة في البداية، ومن هنا جاءت تسمية سكان أمريكا الأصليين بالهنود ثم بالهنود الحمر!

وعليه، فإن الأوربيين، مثلهم مثل المسلمين، كانوا جاهلين بوجود القارة الأمريكية إلى حين الوصول إليها فعلا في نهاية القرن الخامس عشر.

أضف إلى ذلك، أن المسلمين لم يكونوا بحاجة إلى اكتشاف طريق بحري مباشر إلى الشرق الأقصى لأنهم كانوا على قدرة للوصول إلى هذه المنطقة بحرا وبرا وبصورة مباشرة بسبب قربها الجغرافي من حدودهم الشرقية في آسيا.

وبالتالي، فإنهم لم يكونوا بحاجة إلى اكتشاف ما كانوا مكتشفيه فعلا!

ثم علينا، في النهاية، ألا ننسى أن الحضارة الاسلامية لم تكن هي الحضارة الوحيدة التي تخلفت عن الحضارة الأوربية في بداية العصور الحديثة، بل إن هذا كان وضع جميع الحضارات الأخرى غير الأوربية الغربية. وبالتالي، فالاستثناء كان نجاح الحضارة الأوربية الحديثة في حيازة السبق على كل الحضارات وليس الاستثناء عدم مقدرة الحضارة الاسلامية على اللحاق بها، والسؤال الحقيقي الذي علينا العودة إليه بالرغم من كثرة الذين حاولوا الإجابة عنه دون إقناع كامل، هو: كيف نجحت اليابان في الولوج إلى عالم الحضارة الأوربية الحديثة، بينما فشلت المحاولات العربية والاسلامية في هذا المجال.

فلسطين .. روح العرب الممزق

المحور
الثاني

الصهيونية.. جذور العنف

- طلعت رضوان
- د. جعفر هادي حسن
- د. عرفه عبده علي
- د. حسن عبد ربه المصري
- العفيف الاخضر
- حسين حامد
- وجيه كوثراني

الصهيونية بذور سوداء داخل ديانة قديمة *

طلعت رضوان

لقد مرت مأساة الشعب الفلسطيني بعدة مراحل ولعل أولاها هي المرحلة التي انحاز فيها إله العبرانيين إلى بني إسرائيل انحيازا مطلقا في مقابل العداء المطلق المصوب ضد غيرهم من الشعوب. والمرجعية الأساسية لهذا الانحياز تستند إلى كتب العبرانيين التي يقدسونها حتى اليوم، ومنها العهد القديم، فنجد إله العبرانيين يوزع أراضي الشعوب المستقرة، ومنها الشعب الفلسطيني، على بني إسرائيل دون وجه حق: «وكان في الأرض جوع غير الجوع الأول الذي كان في أيام إبراهيم. فذهب إسحق إلى أبيمالك ملك الفلسطينيين إلى جرار. وظهر له الرب..» إلخ إلى أن قال: «لأني لك ولنسلك أعطي جميع هذه البلاد وأفي بالقسم الذي أقسمت لإبراهيم أبيك» (تكوين، إصحاح ٢٦ : ١ - ٤) وكذلك: «وقال الرب لموسى اذهب اصعد من هنا أنت والشعب الذي أصعدته من أرض مصر إلى الأرض التي حلفت لإبراهيم وإسحق ويعقوب قائلا لنسلك أعطيها. وأنا أرسل أمامك ملاكا وأطرد الكنعانيين والأموريين والحثيين.. الخ» (خروج ٣٣ : ١ - ٣) وإله العبرانيين يحرض موسى قائلا: «احترز من أن تقطع عهدا مع سكان الأرض التي أنت آت إليها لئلا يصيروا فخا في وسطك. بل تهدمون مذابحهم وتكسرون أنصابهم» (خروج ٣٤: ١١ - ١٦) كما أن الاتقياء من بني إسرائيل المعاصرين مازالوا يرددون «وكلم الرب موسى

العربي - العدد ٥١٠ - مايو ٢٠٠١.

في عربات موآب على أردن أريحا قائلا كلم بني إسرائيل وقل لهم إنكم عابرون الأردن إلى أرض كنعان. فتطردون كل سكان الأرض من أمامكم وتمحون جميع تصاويرهم.. وتخربون جميع مرتفعاتهم.. تملكون الأرض وتسكنون فيها لأني قد أعطيتكم الأرض لكي تملكوها وتقسموا الأرض بالقرعة بين عشائركم» (عدد ٣٣: ٥٠ـ ٥٤).

إن هذا الإله المنحاز لشعبه المختار لا يكتفي بطرد السكان الأصليين من أجل عيون بني إسرائيل، وإنما يحذرهم قائلا: «وإن لم تطردوا سكان الأرض من أمامكم يكون الذين تستبقون منهم أشواكا في أعينكم ومناخس في جوانبكم ويضايقونكم على الأرض التي أنتم ساكنون فيها. فيكون أني أفعل بكم كما هممت أن أفعل بهم» (عدد ٣٣: ٥٥ ـ ٥٦) إن مهمة هذا الإله هي توزيع أراضي الغير على بني إسرائيل. فبعد أن مات موسى استدعى الرب يشوع وقال له «موسى عبدي قد مات. فالآن قم. اعبر الأردن أنت وكل هذا الشعب إلى الأرض التي أنا معطيها لهم أي لبني إسرائيل. كل موضع قدم تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته كما كلمت موسى. من البرية ولبنان هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات. جميع أرض الحثيين وإلى البحر الكبير نحو مغرب الشمس يكون تخمكم» (يشوع/١: ١ـ٩).

إن المؤمنين الاتقياء من بني إسرائيل المعاصرين يلغون عقولهم في

سبيل التمسك بالنص. فإذا كانت الشعوب المنتمية إلى أوطان لها حدود جغرافية محددة. واكتسبت هذه الحدود بحق الاستقرار الذي جاء تتويجا لظروف النشأة والعمل والبناء والتشييد الخ، فإن مشيئة إله العبرانيين تقرر سلب أراضي الشعوب التي زرعت وشيدت وتسليمها إلى شعبه المختار: «ومتى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي حلفت لآبائك إبراهيم واسحق ويعقوب أن يعطيك إلى مدن عظيمة جيدة لم تبنها وبيوت مملوءة كل خير لم تملأها وآبار محفورة لم تحفرها وكروم وزيتون لم تغرسها وأكلت وشبعت. فاحترز لئلا تنسى الرب الذي أخرجك من أرض مصر من بيت العبودية. الرب إلهك تتقي وإياه تعبد وباسمه تحلف» (تثنية/٦: ١٠ـ١٣).

إن الحركة الصهيونية في العصر الحديث، التي استهدفت تجميع اليهود من كل بلاد العالم، من أجل استيطانهم في أرض ليست لهم، وهي الحركة التي انتهت بطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، هذه الحركة الصهيونية إنما تستند إلى مرجعية الديانة العبرية، فها هي مشيئة إله العبرانيين تقرر «متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها وطرد شعوبا «كثيرة من أمامك..» إلى أن يقول «لا تقطع لهم عهدا ولا تشفق عليهم ولا تصاهرهم. إياك قد اختار الرب إلهك لتكون له شعبا أخص من جميع الشعوب الذين على وجه الأرض» (تثنية/٧: ١ـ ٦) ولأنه إله «ملاكي» - خاص - فهو يكرر ذات المعنى في ذات السفر (١/٩ ـ ٦) وفي غيره من أسفار العهد القديم.

والعنف الذي يمارسه المتدينون الأتقياء من بني إسرائيل المعاصرين، له مرجعيته الدينية في كتابهم المقدس، ففي سفر التثنية يقول موسى لبني إسرائيل إنه عند الدخول إلى مدينة لمحاربتها وقبلت الصلح، فإن أبناء الشعب المغزو يتحولون إلى عبيد لبني إسرائيل. أما في حالة رفض الصلح، يقول موسى: «وإن لم تسالمك بل عملت معك حربا فحاصرها. وإذا دفعها الرب إلهك إلى يدك فاضرب جميع ذكورها بحد السيف. وأما النساء والأطفال والبهائم وكل ما في المدينة كل

غنيمتها فتغتنمها لنفسك» (تثنية/٢٠: ١٠ ـ ١٥).

وفي منتصف القرن التاسع عشر الميلادي أصدر الكاتب الألماني «موزيسي هيسي» كتابا عن «تاريخ البشرية» قال فيه: «إن شعب الله المختار ينبغي أن يختفي إلى الأبد، ليفسح الطريق لحياة جديدة أكثر نقاء وطهرا» ولكنه بعد عدة سنوات تراجع عن أفكاره الأولى، وقرر اعتناق الصهيونية ذات المرجعية الدينية، فأصدر عام ١٨٦٢ كتابه «روما والقدس» دعا فيه إلى تجميع اليهود من شتاتهم واحتلال فلسطين لتكون وطنا لليهود. وبذلك يكون «موزيسي هيسي» قد سبق «تيودور هرتزل» الذي نجح في عقد المؤتمر الصهيوني الأول عام ١٨٩٧ في مدينة بازل بسويسرا. بعد هذا المؤتمر تم الاستعداد لتوطين اليهود في أوغندا أو في سيناء، ونظرا لرفض الإنجليز هذا الاقتراح، فقد استقر الرأي على الاستيلاء على فلسطين.

في هذه الفترة يبرز كاتب ألماني آخر هو «آرثر روبين» الذي شد أنظار زعماء الحركة الصهيونية إليه بكتابه «اليهود في الزمن الراهن» فطلبوا منه ترك ألمانيا والتوجه إلى فلسطين، وذلك بغرض محدد وهو إعداد تقرير عن أوضاع المستوطنات الصهيونية في فلسطين، وكان ذلك عام ١٩٠٧، وفي العام التالي عينته الحركة الصهيونية رئيسا لمكتب المنظمة الصهيونية في فلسطين.

والسؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هنا هو: إذا كانت الحركة الصهيونية قد نجحت في «زرع» مكتب لها في فلسطين مع بداية القرن العشرين، فكيف تم ذلك وبهذه البساطة، وإذا كان العرب في ذاك الوقت مجرد قبائل متصارعة، ولم يستقروا في «أوطان» وفق التعريف العلمي لمفهوم الوطن، أو مفهوم الدولة، فلماذا لم ينتبه الفلسطينيون للخطر المحدق بهم وللمخططات التي بدأ تنفيذها، خاصة أن الصهاينة أصبحوا في عقر دارهم.

وهي المرحلة التي شهدت انحياز أكبر دولة استعمارية في ذاك الوقت للحركة الصهيونية، وذلك لمؤازرة اليهود وتأييدهم في إقامة

وطن قومي لهم في فلسطين. وإذا كانت هذه المرحلة التي تنتهي في ١٤ مايو ١٩٤٨ تاريخ إعلان الدولة العبرية، قد شهدت انتفاضات عديدة للشعب الفلسطيني، أبرزها تصاعد الصراع ضد المحتل في الثلاثينيات، فإن الباحث عن الحقيقة وحدها لابد أن يسأل: لماذا لم يحدث التراكم الكيفي بعد كل التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني قبل قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ والذي مهد لإعلان الدولة العبرية وما هي العوامل التي أدت إلى انتصار العصابات الصهيونية المعتدية على أصحاب الحق التاريخي والسؤال بصيغة أخرى: لماذا لم يكن التراكم الكيفي للصراع مع أصحاب الحق وهل يكون السبب أن تضحيات الشعب الفلسطيني كانت بعيدة عن التعريف العلمي لحرب التحرير الشعبية التي خاضتها شعوب عديدة مثل الشعب الفيتنامي.

أعتقد أن محاولة الإجابة الجادة سوف تساعد في فصل الأوهام عن الحقائق والأساطير عن الواقع. ومن أمثلة الأوهام/الأساطير، الدور الذي لعبه الخطاب الإعلامي الثقافي العربي، الذي ركز خطابه على أن الحكومات العربية وشعوبها مسئولة عن تحرير فلسطين. وقد ترتب على ذلك، بمفهوم المخالفة، كما يقول القانونيون، أن مسئولية الشعب الفلسطيني عن تحرير أرضه، مسئولية ثانوية. وهكذا تسبب الخطاب الإعلامي/الثقافي العربي في تعميق مأساة الشعب الفلسطيني، لأن خبرة الشعوب التي ناضلت من أجل تحرير كامل ترابها، تؤكد أن الاعتماد على الذات، أولا وقبل كل شيء، هو الأساس في الانتصار على المحتل. لقد ساعدت الشعوب الحرة الشعب الفيتنامي بالمال والسلاح، ولكن كان الشعب الفيتنامي هو المسئول الأول الذي قاد حرب التحرير الشعبية حتى تحقق له النصر على أكبر دولة قادت الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية.

كما اعتمد الخطاب الإعلامي العربي على الشعارات والخطب مثل التركيز على أن الفلسطينيين أصحاب حق، مع التغاضي عن عوامل القوة التي تدعم هذا الحق. ومنذ بداية المرحلة الرابعة للصراع «مايو

١٩٤٨» حتى الآن، يلاحظ أنه كلما تصاعد الخطاب العربي الإنشائي، تفاقمت مأساة الشعب الفلسطيني في نفس الوقت الذي تراكمت فيه انتصارات الدولة العبرية المعتدية، وهي الانتصارات التي تم تتويجها في يونيو ١٩٦٧ بهزيمة أكثر من دولة واحتلال أجزاء من أراضيها في أقل من ست ساعات. وهي الحرب التي قد يصعب تصديق نتائجها بالنسبة لأجيال الألفية الرابعة، وقد يحسبون روايتها من باب الأساطير أو الغيبيات والخرافات.

رغم أن الدولة العبرية أصبحت قوة نووية تستطيع قمع كل الدول المحيطة بها، ورغم أنها أصبحت دولة معترفا بها دوليا منذ قرار التقسيم رقم ١٨١ الصادر عام ١٩٤٧ وإعلان الدولة في مايو ١٩٤٨ حتى الآن، الأمر الذي يصعب تجاهله لوضع نهاية لمأساة الشعب الفلسطيني، ورغم أنها أصبحت دولة متقدمة في مجالات التعليم والبحث العلمي والتصدير ومستوى المعيشة.. إلخ رغم ذلك فإن الدولة العبرية تعاني من صراع حاد يكاد يقسمها نصفين: صراع يقف في إحدى جبهتيه الحاخامات اليهود الذين يتشبثون بالمرجعية الدينية العبرية. وأن بني إسرائيل هم شعب «يهوه» المختار، ويحق لهم إبادة غيرهم من الشعوب، ولهم حق طرد كل سكان الأرض لإقامة مستوطناتهم. وأن كل موضع تدوسه بطون أقدامهم هو حق إلهي لبني إسرائيل.. إلخ. وعلى الجبهة الأخرى يقف العلمانيون الذين يرفضون المرجعية الدينية العبرية، ويستهدفون إقامة دولة علمانية ديمقراطية، يتساوى فيها الجميع وفقا لحق المواطنة لا وفقا للانتماء الديني. ويرفضون التوسع على حساب أراضي الغير وفقا لتعاليم إله العبرانيين المنحاز لشعبه المختار، وبالتالي فهم مع إقامة الدولة الفلسطينية.

ومشاهد الصراع بين الحاخامات والتيار العلماني كثيرة يصعب رصدها في هذا الحيز، وإنما اكتفي بالإشارة إلى الخبر الذي نشرته صحيفة الأهرام «المصرية» نقلا عن وكالات الأنباء حيث جاء به «تصاعد الجدل الذي يمزق المجتمع الإسرائيلي منذ أكثر من شهر، بشأن

الإصلاحات العلمانية واسعة المدى، التي طرحها إيهود باراك رئيس الوزراء السابق، بهدف تقليص الهيمنة الدينية للمتطرفين اليهود، وتقليص سلطة الحاخامات على شئون الحياة اليومية في إسرائيل، وسيطرتهم على الحياة الخاصة، والزواج والطلاق وتربية الأطفال. وتشير استطلاعات الرأي إلى أن المجتمع الإسرائيلي منقسم بين مؤيد ومعارض بشأن هذه الإصلاحات العلمانية».

إن الصراع بين الجبهتين: جبهة الحاخامات وجبهة العلمانيين، هو صراع دراماتيكي، وأن الفائز في نهاية الصراع هو الذي سيشكل استراتيجية السياسة الإسرائيلية في المنطقة. فإذا فاز الآيات/ الحاخامات، ومعهم جنرالات العنف والدم والإبادة، فلابد من تنفيذ مشيئة إله العبرانيين القائمة على سلب أراضي الغير، والتوسع في الاستيطان وإبادة السكان الأصليين. ولابد أن يصاحب ذلك الهجوم على الحضارة المصرية، وهو ما يفعله الآيات/الحاخامات الآن، إذ يشبهون أي طاغية في إسرائيل بأنه مثل «فرعون» مصر الطاغي المستبد.. إلخ، كما يواصلون مسلسل التزوير، وذلك بإدعاء أن بني إسرائيل هم الذين بنوا الأهرام وشيدوا مجمل الحضارة المصرية. وقد فعلها «مناحم بيجين» وأعلنها مرة في «الكامب» ومرة ثانية في مصر تحت سفح الأهرام عندما قال «إنني أشعر بالزهو والفخر وأنا جالس وسط الأهرام التي بناها أجدادي» ووصل التزوير إلى درجة أن القناة الفضائية الإسرائيلية تضع ثلاثة أهدام رمزا لها.

لقد ظللت لعدة سنوات أفرق بين اليهودية والصهيونية، بمراعاة أن الأولى دين، والثانية مذهب سياسي عنصري، ولأن الدين يدخل في إطار حق الاعتقاد، فيجب بالتالي احترام معتنقيه. أما الصهيونية، فلأنها تستهدف الاستيلاء على أراضي الغير، فيجب بالتالي مقاومتها. إلى أن قرأت ما كتبه مؤرخون وعلماء أوروبيون «موسويون ومسيحيون» عن اليهود في البلاد الأوربية، وإجماع هؤلاء المفكرين على كراهية الشعوب الأوربية لليهود. وبدأ السؤال يكبر في رأسي: ما هي أسباب

كراهية الشعوب الأوربية لليهود واكتشفت أنني لم أتعمق ـ أو لم أتوقف ـ أمام الصورة المزرية لليهود في كتابات المبدعين، مثل وليم شكسبير في مسرحيته الشهيرة «تاجر البندقية» أو جيمس جويس في رائعته «عوليس» في هذه الرواية يتحدث مستر «ديزي» عن عصابة ليفربول التي تهدد تجارة الأيرلنديين، فقال: «خذ بالك من كلامي يا مستر «ديدالوس» إنجلترا في قبضة اليهود. في كل مراكز النفوذ: مراكزها المالية وصحافتها، وهم امارات الاضمحلال لأي أمة أينما يتجمعون، يستنفدون طاقة الأمة الحيوية. إن التجار اليهود قد بدأوا عملهم التخريبي» وفي نهاية اللقاء وبعد أن هم مستر ديزي بالانصراف يتوقف ليقول لمحدثه «أردت فقط أن أقول لك هذا: إن أيرلندا، كما يقولون لها الشرف أن تكون البلد الوحيد الذي لم يضطهد اليهود» أما عن السبب فلأنها «لم تسمح لهم بدخولها أبدا».

وبدأت أربط بين صورة اليهود البشعة في كتابات المبدعين الأوربيين وصورتهم في تحليلات العلماء والمؤرخين، إلى أن وجدت الإجابة عن السؤال الذي ظل يشغلني: لماذا «لفظت» الشعوب الأوربية اليهود ولماذا كانوا يعاملونهم باحتقار وازدراء وحذر وأحيانا بقسوة وصلت إلى حد الإبادة؟ إن الباحث لابد وأن يتوقف ليسأل: لماذا دبر الرومان لليهود تلك المذبحة البشعة المعروفة باسم مذبحة «تيتوس»؟ ولماذا أجهز عليهم «هارديان» في مذبحة نهائية وأن من بقي منهم تم بيعهم كعبيد وذلك كما ذكر المؤرخ اليهودي «يوسيفوس» ولماذا أحرق الصليبيون اليهود في معبدهم عندما استولوا على القدس عام ١٠٩٩م؟ والأمثلة كثيرة وكلها تشير إلى كراهية الشعوب الأوربية لليهود.

فلماذا هذا الموقف منهم؟ لقد وجدت ضالتي عند بعض العلماء، منهم على سبيل المثال «جوستاف لوبون» الذي كتب «أسفر تعصب اليهود عن عدم احتمال جيرانهم وجودهم، فلم يشق على هؤلاء الجيران أن يستعبدوهم» وكتب أيضا «كان بنو إسرائيل أقل من أمة حتى شاؤول، كانوا اخلاطا جامحة، كانوا مجموعة غير منسجمة من قبائل سامية

صغيرة، أفّاقة بدوية، تقوم حياتها على انتهاب القرى الصغيرة» وكتب الكاتب اللبناني محمد السماك «الشخصية اليهودية قائمة على أساس استعداء الآخر، ذلك أن هذا الاستعداء يثير ردود فعل تتجسد في الكراهية والتمييز والإيذاء، وهي مشاعر تبلور الشخصية اليهودية وتكون عناصر تضامنها الجماعية»، حتى أن «البرت أينشتاين» يقول في كتابه (حول الصهيونية: خطابات ورسائل) الذي صدر عام ١٩٣١ «إننا ندين إلى اللاسامية بالمحافظة على وجودنا واستمرارنا» أما الفيلسوف «سارتر» فيقول في كتابه «اليهودي واللاسامية، بحث في علم أسباب الحقد» الصادر عام ١٩٤٨ «إن العامل الوحيد الجامع بين اليهود هو عداء المجتمعات المحيطة بهم وكراهيتها لهم».

وبهذا يكون «سارتر» قد لخص موقف المفكرين والمبدعين الذين تناولوا اليهود في كتاباتهم، وهو كراهية الشعوب الأوربية لهم. أما العالم الكبير «أينشتاين» فهو يعلن بكل شجاعة رفضه لـ «السامية» وأن سبب المحافظة على الوجود والاستمرار يعود الفضل فيه إلى «اللا سامية» ولعل موقف أينشتاين «الفلسفي» هذا يفسر رفضه رئاسة الدولة العبرية رغم عروض وضغوط اليهود عليه.

أما المفكر الكبير «كارل ماركس» الموسوي الديانة فقد لخص وجهة نظره عن اليهود في كتابه المهم «المسألة اليهودية» وهي أن «اليهود اعتبروا المال هو إله إسرائيل المطماع. ولا ينبغي لأي إله آخر أن يعيش معه، لأن المتاجرة بالمال هي الإله الحقيقي لليهود» والأهم من ذلك في تحليل «ماركس» هو أن اليهود رفضوا أن يعيشوا في مجتمعاتهم كمواطنين، لأن تمسك اليهود باليهودية تغلب على «الجوهر الإنساني الذي كان ينبغي أن يربطه ـ بوصفه إنسانا ـ بسائر الناس» وانتهى ماركس في تحليله الأخير الى أن خلاص البشرية من اليهود، بل والتحرر الاجتماعي اليهودي نفسه «إنما هو تحرير المجتمع من اليهودية» وأن التحرر اليهودي في معناه الأخير «يقوم في تحرير الإنسانية من اليهودية».

وإذا كان العهد القديم يمتلئ بالحقد على مصر والمصريين، فإن لغة العلم تختلف عن لغة الايديولوجيا. ومن ذلك مثلا أن بسماتيك الأول «سمح لليهود أن يتدفقوا على مصر، وأن ينشئوا لأنفسهم مستعمرة خاصة بهم، بل سمح لهم أن يقيموا معبدا لإلههم «يهوه» بل إنه بفضل تسامح المصريين ورحابة صدورهم عاش اليهود في مصر» وبعد هذا العطاء وهذا التسامح، ماذا حدث «وهكذا انتهت الأمور باليهود أن نسوا لمصر أنها أطعمتهم من جوع وآوتهم من تشرد وكستهم من عري، فردوا لها الجميل نكرانا وكانوا عليها للفرس أعوانا وفي حاميتهم جنودا». وكان لابد أن تزداد كراهية المصريين لليهود «بعد أن رأوهم بعد طول إقامة في البلاد خونة وجواسيس ومثار فتن وأذنابا لأعداء البلاد».

وإذا كان هيرودوت الرحالة الإغريقي «أبوالتاريخ» الذي زار مصر في القرن الخامس ق. م وصف المصريين بأنهم «يزيدون كثيرا عن سائر الناس في التقوى» فإن العالم الكبير سيجموند فرويد يؤكد على ذات المعنى «بعد حوالي ٢٥٠٠ سنة من شهادة هيرودوت» عندما وصف المصريين القدماء بأنهم «ودعاء» بينما وصف الساميين بأنهم «همج» وأن «الشعب اليهودي قد قيض له القدر سلسلة من الامتحانات القاسية والتجارب المؤلمة، ومن ثم صار إلهه إلها صلبا قاسيا متدثرا بالكآبة»، ولأن «فرويد» عالم يحترم لغة العلم فقد كتب (رغم أنه موسوي الديانة): «ليس بوسع أي مؤرخ أن ينظر إلى القصة التي ترويها التوراة عن موسى والخروج بأكثر من أنها أسطورة دينية» وذلك لمصلحة اتجاهاتها الأيديولوجية.. إلخ ثم أضاف في نهاية الفقرة: «ولكننا لا نستطيع أن نبقى بغير اكتراث عندما نجد أنفسنا في تعارض مع البحوث التاريخية اليقظة لعصرنا».

لقد قفزت باعتقادي قفزة واسعة، وانتقلت من ضرورة التفرقة بين اليهودية والصهيونية، إلى عدم الفصل بينهما، وأن الثانية ما هي إلا تتويج للأولى، أو «على نسق الصيغة الماركسية الشهيرة» أن الصهيونية أعلى مراحل اليهودية. وأن تشبث اليهود بـ «درع اليهودية» كان من

الحتم أن يقابله رفض مفهوم «المواطنة» وأن رفض اليهود الفرنسيين الانتماء لفرنسا الوطن، ورفض اليهود الألمان الانتماء لألمانيا الوطن.. الخ، كان سببه تمسك اليهود بالمرجعية الدينية لتنفيذ مشيئة إله العبرانيين بضرورة العودة إلى «أرض الميعاد» ومن هنا نشأت ظاهرة «الجيتو» في المجتمعات الأوربية، وبسبب إصرارهم على فكرة «الجيتوهات» ورفضهم الاندماج والانتماء «الوطني» نجحوا - يجب الاعتراف بذلك - في تكوين أكبر «جيتو» بعد استيلائهم على أرض الشعب الفلسطيني.

لقد تحولت اليهودية من عقيدة دينية إلى مذهب سياسي، ثم امتزجا فصارا كوجهي العملة، لا انفصام ولا انفصال بينهما، وكان اسم هذه العملة «الصهيونية» وبالتالي فإنه لا خلاص للبشرية «واليهود أيضا كبشر» من هذه النزعة الصهيونية، إلا عبر تحرير الإنسانية من اليهودية، كما تنبأ «ماركس» بحق وهو ما يفعله التيار العلماني في إسرائيل حاليا.

وإذا كان الأصوليون اليهود يستندون إلى العهد القديم في تمسكهم بأرض الميعاد وطرد الشعب الفلسطيني من أرضه، فلمصلحة من يدعي بعض الكتاب المصريين، ذوي الصيت الإعلامي/الثقافي، أن يهود اليوم غير يهود الأمس، استنادا إلى عنصر ضعيف للغاية هو «الأنثروبولوجيا».

ولماذا لم يسأل هؤلاء الكتاب أنفسهم: إذا كان يهود اليوم غير يهود العهد القديم «أنثروبولوجيا» فلماذا يرددون في صلواتهم «قال موسى يقول الرب إني نحو نصف الليل أخرج وسط مصر، فيموت كل بكر في أرض مصر، من بكر فرعون الجالس على كرسيه، إلى بكر الجارية التي خلف الرحى وكل بكر بهيمة ويكون صراخ عظيم في كل أرض مصر لم يكن مثله ولن يكون مثله أيضا» كما أن هذا الإله المنحاز يخاطب شعبه المختار قائلا «ويكون لكم الدم علامة على البيوت التي أنتم فيها. فأرى الدم وأعبر عنكم. فلا يكون عليكم ضربة للهلاك حين أضرب أرض مصر ويكون هذا اليوم تذكارا فتعيدونه عيدا للرب في أجيالكم تعيدونه فريضة أبدية». «الخروج ١١ : ٤-٧، ١٢ : ١٣ - ١٤».

وإذا كان صهاينة اليوم غير يهود الأمس، فإلى من ينسب الباحث العهد القديم الذي يتمسك به الأصوليون في إسرائيل اليوم، ويرددون في صلواتهم بكل خشوع المؤمن «فخلص الرب في ذلك اليوم، إسرائيل من يد المصريين. ونظر إسرائيل للمصريين أمواتا على شاطئ البحر» «خروج ١٤: ٣٠ - ٣١».

وإذا كان الباحث الذي يكتب باطمئنان العلماء عن غياب الصلة بين صهاينة اليوم ويهود الأمس، ويتصور بذلك أنه يدافع عن الفلسطينيين، فإنني أحيله إلى كتاب عن «أبوحصيرة» الولي اليهودي القابع ضريحه في دمنهور المصرية، حيث ذكرت مؤلفة الكتاب أن ثمة صلاة تقام أثناء الاحتفال السنوي، وأن هذه الصلاة تقام عند الحائط الغربي للضريح، إشارة إلى المعبد اليهودي في أورشليم وحائط المبكى. وتبدأ الصلاة بالافتتاحية التالية «لكل إسرائيل نصيب في العالم الآتي كما قيل: وقومك كلهم صالحون وسيرثون الأرض إلى الأبد» كما ذكرت المؤلفة أنه أثناء الصلاة تتم تلاوة فقرات من سفري التثنية والعدد، وهما سفران «مثل باقي أسفار العهد القديم» ينضحان سما على الشعب الفلسطيني وعلى غيره من الشعوب. وذكرت مؤلفة الكتاب أيضا «أنه أثناء الاحتفال يتم تلاوة بعض القصائد المنسوبة إلى «أبوحصيرة» ومنها «وعلمت أن الله هناك/ أحكم فرعون وجنوده الحصار فخرجت جنود الله كل رجل بسلاح، وتحول البحر لهم يابسة، وعبرته طائفة مقدسة وتغنى كل رجل وامرأة أغنية حتى من في بطن أمه غنى» فهل هناك شك أن المسألة ليست «أنثروبولوجيا» كما كتب من يرون أنفسهم أنهم من العلماء، والسؤال بصيغة أخرى: هل المسألة مسألة «أنثروبولوجيا» أم مسألة معتقد ديني مستمد من العهد القديم، ذلك الكتاب المعادي للشعوب المتحضرة، والمنحاز لشعب واحد ضد باقي الشعوب، ذلك الكتاب الذي يُعلي من شأن إله دموي لصالح شعب أكثر منه دموية. وقد عقبت المؤلفة على كلام «أبوحصيرة» قائلة «وهذا الشعر يظهر به أثر نشيد الإنشاد في مخاطبة إسرائيل باعتبارها الحبيبة، وهو يروى عن خلاص إسرائيل من مصر الذي وافق عيد الفصح والأمل

في خلاص إسرائيل القريب»، والمؤلفة، رغم مراجعها العبرية، لم تذكر آية واحدة من آيات العهد القديم الذي يطفح بالحقد على مصر والمصريين لدرجة تحويل أرض مصر ونيلها إلى دم وبعوض وذبان.. إلخ، وإلى درجة التحريض على سرقة المصريين، والتحريض على قتل كل بكر في أرض مصر من بكر الناس إلى بكر البهائم.

فإذا كان الأمر كذلك فكيف نفصل بين صهاينة اليوم ويهود الأمس، خاصة إن إسرائيل ليس بها خريطة تحدد حدودها منذ إنشائها عام ١٩٤٨ حتى اليوم، بل أكثر من ذلك فإن الأصوليين اليهود مازالوا يفرضون على الأجيال الجديدة أن تردد في طابور المدرسة الصباحي وفي صلواتهم في المعابد الآية الشهيرة التي تنص على «في ذلك اليوم قطع الرب مع إبرام «إبراهيم فيما بعد» قائلا لنسلك أعطي هذه الأرض، من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات» (تكوين ١٥ :١٨) ولو أن أي أصولي استخدم عقله لعرف أن هذا الإله العبراني صناعة يهودية، لأن التخريف والهراء دليل على الكذب السافر، لأنه من المعلوم أن نهر النيل أكبر من نهر الفرات (نهر النيل من أطول أنهار العالم - حوالي ٦٦٤٠ كم في حين أن نهر الفرات ٢٣٣٠ كم منها ١٢٠٠ كم في العراق، ٦٧٥ كم في سوريا، ٤٥٥ كم في تركيا)، فلو أن هذا الإله العبراني رأى نهر النيل، أو لو أنه كان يعرف أبسط المعلومات الجغرافية التي يعرفها تلميذ في المرحلة الإعدادية، لما وقع في هذا الخطأ الذي يدل على الكذب،وهو يلجأ إلى الكذب حتى يهب أراضي الغير لشعبه المختار.

وإلى الذين يروجون لمقولة أن يهود القرن العشرين ب.م غير يهود القرن العشرين ق.م على أساس الصفات التشريحية الجسمانية ليهود اليوم، أي على أساس العامل الأنثروبولجي، وهو جهد عبثي، لا طائل من ورائه في الرد على الأصوليين اليهود المتمسكين بأرض الميعاد، لأن الجهد الضائع في مسألة الصفات التشريحية كان يجب أن يتجه إلى التعصب المستمد من المعتقد العقيدي ومرجعيته الدينية، إلى هؤلاء فإنني أنقل إليهم الخبر الذي نشرته صحيفة الأهرام عن مراسلها في باريس «أ. أحمد

يوسف» الذي نقل ما ذكرته مجلة «لونوفيل أوبزرفاتور» أن هناك انشقاقا «حادا» بين اليهود في فرنسا، حول القضايا الرئيسية التي تمس وجودهم ومنها تعريف اليهودي نفسه.. من هو، وقالت المجلة إن حاخامات فرنسا وكهنتها وعلى رأسهم جان كاهان رئيس المجمع المركزي اليهودي يطالبون اليهود بأن يكون ولاؤهم الأول لدينهم وبالتالي لإسرائيل قبل أن يكون لوطنهم الذي يعيشون فيه.

في ضوء ما تقدم فإني أعتقد أن خلاص الشعب الفلسطيني والدول المجاورة لإسرائيل، من الفكر الصهيوني المؤمن بالتوسع والاستيطان، لن يكون إلا بدعم وتأييد التيارات العلمانية في بلدانها. ولن يكون إلا بالتفوق على إسرائيل في مجالات البحث العلمي والتعليم والتصدير والمستوى المعيشي، وصناعة السلاح ذاتيا ورفع الوصاية من على الشعب الفلسطيني، وذلك بدعمه ليخوض حرب التحرير الشعبية، من خلال حرب العصابات بالأسلوب العلمي وبقيادة وطنية، مستفيدين ومتعلمين من تجربة الشعب الفيتنامي. وفي كلمة واحدة: فإن دعم التيارات العلمانية في إسرائيل وفي الدول المحيطة بها، هو السبيل الوحيد لهدم المشروع الصهيوني المؤمن بالتوسع والاستيطان على أسس من مرجعية دينية. وهو المشروع الذي يتبناه الأصوليون اليهود داخل إسرائيل وخارجها.

فهل تقبل الدول التي لها مصلحة في التخلص من المشروع الصهيوني التحدي، من أجل مستقبل أفضل لسكان المنطقة، أم تظل على سياستها الحالية المتمثلة في العداء لقيم العلمانية والمتمثلة ـ كذلك ـ في العداء لمعنى الانتماء الوطني لصالح الانتماء الديني، الأمر الذي يؤدي إلى تدعيم الأصولية في بلدانها وفي إسرائيل، ومع ملاحظة أن التصدي للأصولية اليهودية لابد أن يتزامن ويرتبط بالتصدي للأصولية في البلاد المحيطة بإسرائيل التي تساند وتدعم هذه الأصوليات.

وتكمن الخطورة في أن الأصوليين في إسرائيل وفي البلاد المجاورة لها يتشابهون في الكثير من المعتقدات والمنطلقات، لعل أخطرها أن يكون الولاء للدين وليس للوطن.

قصة المستوطنة الأولى *

د. جعفر هادي حسن



صاحب محاولة إقامة أولى المستوطنات الصهيونية في فلسطين يهودي يدعى خوان ميكاس، والذي عرف فيما بعد باسم يوسف ناسي، وهو يعتبر من أشهر اليهود وأكثرهم ثراء في عصره.

ولد يوسف ناسي في البرتغال لعائلة يهودية معروفة من المرانوس (مسيحيون ظاهرا ويهود باطنا)، تسمى عائلة مندس. وعلى الرغم من شهرته، فإن المؤرخين لحياته لا يتفقون على تأريخ ولادته، ولكن يعتقد أنها كانت بين الأعوام ١٥١٥ و١٥٢٠م. توفي والده عندما كان صغيرا، فرعته عمته (بياتريس دي لونا)، وقامت على تربيته ووجهته إلى التجارة ليساعد زوجها الذي كان من كبار تجار المال والأحجار الكريمة، ومنذ الصغر، لقن يوسف بعض الطقوس والشعائر اليهودية، وعندما بلغ الثالثة عشرة من عمره (سن البلوغ للذكر عند اليهود) أخبرته العائلة عن أصله اليهودي، وأن عليه أن يطبّق الفرائض اليهودية سرّا كما تطبقها العائلة.

بعد وفاة زوج عمته، قررت هذه مغادرة البرتغال لعدم شعورها بالأمن، فصحبت عائلتها ويوسف معها وتوجهت إلى بلجيكا حيث كان أخو زوجها يدير مصرفا تملكه العائلة في مدينة أنتورب.

نشط يوسف في أعماله التجارية التي شملت بلجيكا وفرنسا

* العربي - العدد ٥٠٥ - ديسمبر ٢٠٠٠م.

وهولندا، وأصبحت لعائلته شراكة تجارية مع العائلة المالكة البلجيكية، ولكي تدفع الشبهة عنها كانت العائلة تداوم على الصلاة في الكنيسة والتبرع لها، ومع ذلك، فقد وشي بيوسف فقبض عليه واتهم بكونه يهوديا باطنا، وقد ظل معتقلا لبضعة أسابيع إلى أن تدخلت العائلة المالكة لإطلاق سراحه.

بعد هذه الحادثة بفترة من الزمن، قررت عمته أن تغادر بلجيكا إلى دار السلطنة العثمانية، حيث كانت تنوي أن تعلن عن يهوديتها هناك، إذ كان لليهود حرية إظهار دينهم وممارسة شعائره. وكانت السلطنة العثمانية قد استقبلت عشرات الآلاف من اليهود الذين طردوا من شبه جزيرة إيبريا.

ولكن عمته لم تعلن عن نيتها وخططت لسفرها سرّا، وللتمويه على ذلك، سافرت أولا إلى البندقية - وكان ذلك في العام ١٥٤٥ م - ولم يصحبها يوسف وبقي في بلجيكا للإشراف على تجارة العائلة، ولكنها عندما أرادت أن تغادر البندقية منعتها الحكومة وابنتها من السفر وحجزت على ممتلكاتها. وقيل إن أختها كانت قد وشت بها لنزاع مالي بينهما، وبقيت ممنوعة من السفر لسنتين إلى أن تدخل السلطان سليمان القانوني لإطلاق سراحها. وكان ذلك بتأثير طبيبه اليهودي موسى هامون (ت ١٥٥٤م) الذي كان على معرفة وعلاقة

بعائلة مندس. وغادرت البندقية إلى القسطنطينية. وبعد فترة من وصولها، أشهرت يهوديتها وأبدلت اسمها إلى غراسيا حيث عرفت بهذا الاسم فيما بعد.

بعد بضع سنوات، التحق يوسف بالعائلة، وعند وصوله إلى حاضرة الإمبراطورية العثمانية، أشهر يهوديته هو الآخر واختتن كذلك، وتزوج من ابنة عمته.

وعن طريق اليهود المتنفذين – ومنهم طبيب السلطان – أصبح يوسف ناسي من حاشية السلطان وتوثقت علاقته كذلك بالصدر الأعظم رستم باشا زوج مهري ماه بنت السلطان من زوجته المفضلة روكسلانه – خرم التي كانت ذات تأثير كبير عليه. وأصبح كذلك على علاقة وثيقة بسليم الثاني – الذي أصبح سلطانا فيما بعد– وصار من المقربين له، والمتنفذين عنده إلى حد أنه أعطي احتكار استيراد بعض السلع. وكان السلطان يستفيد من يوسف ناسي كثيرا في علاقات الدولة الخارجية بسبب انتشار وكلائه من اليهود في الدول الأوربية خاصة والذين كانوا مسيحيين في الظاهر، حتى أنه اعتبر مستشارا سياسيا غير رسمي.

كان يوسف يهتم بأوضاع اليهود في أوربا وبمساعدتهم. وكانت تصله أخبار عن اضطهاد اليهود من قبل بعض الدول الأوربية، وأكثر ما أثار حفيظته ما قام به البابا بولس الرابع عام ١٥٥٥م من إصدار قرارات ضد اليهود، كان منها أمر اليهود بالسكن في أحياء خاصة بهم (غيتو) ومنعهم من تطبيب المسيحيين أو استخدام عمال وخدم مسيحيين. كذلك فرضه عليهم لبس قبعات صفراء تميّزهم عن غيرهم. وقد عين مندوبون لتطبيق هذه القرارات. كما جاءت الأنباء بحرق خمسة وعشرين يهوديا بتهمة الارتداد. وكانت الحالة تزداد سوءا حيث طُرد اليهود من بعض المقاطعات التي كانت تحت نفوذ الكنيسة.

عزم يوسف على القيام بعمل لمساعدة أبناء جلدته في هذه المناطق،

ولكنه أيضا قرر أن يثأر لهم. فأرسل - هو وعمته - رسائل إلى التجار اليهود في العالم بمقاطعة موانئ فينيسيا التي طبّقت القرارات فيها، وطلبا منهم - كذلك - أن يفرضوا حصارا على ميناء أنكونا في إيطاليا. ويعتبر هذا أول حصار اقتصادي قام به اليهود.

في الوقت نفسه، التمس يوسف من السلطان سليمان أن يتوسط لدى البابا من أجل اليهود، وقد استجاب السلطان إلى ذلك وأرسل رسالة للبابا بيد مبعوث خاص له، ويقول اليهود إن تدخل السلطان هذا كان من الحالات النادرة التي قام بها حاكم لمصلحتهم طوال تاريخهم.

لم يكتف يوسف بهذا، ورأى أن حل مشكلة اليهود في أوربا هو إيجاد مكان خاص بهم، ورأى أن المكان المناسب لذلك هو فلسطين. وقر رأيه أن يعرض الفكرة على سليم الثاني الذي وافقه على رأيه واعدا بأن يكلم السلطان سليمان في الأمر. ويبدو أن يوسف ناسي قد اقترح مدينة طبرية لتكون نواة لمشروعه، ووافق السلطان على ذلك، وأصدر فرمانا بهذا الخصوص عام ١٥٦١م نص على تخصيص طبرية وسبع قرى حولها للمشروع، على أن يدفع يوسف نظير ذلك مبلغا معينا من المال. وقد وقع الفرمان - بالإضافة إلى السلطان - ابناه مراد وسليم، وربما كان سب ذلك هو ألا يبطل الفرمان بموت السلطان.

كانت طبرية خرائب كما ذكر مَن زارها في هذه الفترة وما قبلها، فقد زارها أحد اليهود عام ١٥٢٢م وقال عنها «كانت طبرية في الماضي مدينة عظيمة ولكنها الآن خرائب وأكوام من حجر أسود كأنه حرق بالنار، ولا يمكن أن يذهب أحد إلى هناك إلا مع قافلة وتحت حماية حاكم صفد حيث تدفع له أجور من أجل هذه الحماية. ويوجد في طبرية نخيل كثير كما توجد قرى عربية»، وكانت طبرية أيضا مهملة قبل هذا التاريخ، فقد قال عنها الرحّالة ابن بطوطة (ت ١٣٧٧م) «ثم سافرت منها (صيدا) إلى مدينة طبرية، وكانت

فيما مضى مدينة كبيرة ضخمة، ولم يبق منها إلا رسوم تنبئ عن ضخامتها وعظم شأنها. وفيها الحمامات العجيبة التي لها بيتان أحدهما للرجال والآخر للنساء. وماؤها شديد الحرارة وفيها البحيرة الشهيرة (التي) طولها ستة فراسخ وعرضها أزيد من ثلاثة فراسخ، وفيها مسجد يعرف بمسجد الأنبياء».

ويبدو أن اختيار طبرية كان مقصودا من قبل يوسف ناسي، فهو يعرف أهميتها عند اليهود المتدينين حيث يعتبرها هؤلاء من المدن الأربع المقدسة عندهم في فلسطين. إذ كانت في فترة من الفترات مركزا دينيا لهم، حيث كتب فيها جزء من التلمود الفلسطيني، كذلك شكّل فيها نص التوراة ووضعت عليه الحركات (وكان،هذا تأثرا بما قام به المسلمون إذ لم تكن التوراة مشكولة قبل هذه الفترة). كما توجد فيها قبور لبعض الحاخامين المقدسين لدى هؤلاء مثل قبر الحاخام والفيلسوف المعروف موسى بن ميمون، حيث مازالوا يزورونها إلى اليوم. وربما كان من الأسباب التي دعت يوسف إلى اختيارها وجود البحيرة وصلاحية الأرض للزراعة.

لم يذهب يوسف بنفسه إلى فلسطين بل أناب عنه شخصا يهوديا كان يثق به ويعتمد عليه. وقد قابل هذا اليهودي السلطان وتسلم منه الفرمان ورسائل إلى حاكم صفد ووالي دمشق يطلب منهما مساعدته في توفير العمال الذين يحتاج إليهم في البناء خاصة مَن كان قرب طبرية، كما خصص له بعض المال وأرسل معه بعض خدمه. كما أرسل يوسف معه بعض مستخدميه، وصحبه أيضا بعض اليهود الذين أرادوا السكن في طبرية، وكانت مواد البناء - كالرمل والجص - متوافرة في المنطقة، وكذلك توافر الحجر بكثرة من بقايا الأبنية القديمة.

وشرع في إعادة بناء المدينة في حدود عام ١٥٦٤م، حيث بني سور لها بطول ١٥٠٠ متر، وبني له بابان، كما أعيد بناء البيوت وأقيم معبدكذلك، وأخذ اليهود يتوافدون على المدينة بعد أن شجعهم

يوسف على ذلك ووجه نداء لهم - خاصة المرانوس منهم - للهجرة إلى طبرية والسكن فيها. وقد أنشأ وكالة سرية هو وعمته لتهريب اليهود إلى فلسطين وتركيا، كما استخدم سفنه من أجل هذا الغرض، وأخبرهم بأن نقلهم سيكون على حسابه الخاص. وقد هوجم بعض هؤلاء في عرض البحر، وقد ذكر مؤرخ من هذه الفترة «أن كثيرا من اليهود قد ذهبوا في تلك السنة إلى الشرق، وفي أثناء رحلتهم هاجمهم فرسان مالطة وغرق بعضهم في البحر، وأخذ البعض الآخر منهم أسرى»، وكان يوسف يدفع فدية هؤلاء ويفك أسرهم.

وكان من اليهود المهاجرين إلى طبرية مجموعة من العمال المهرة من البرتغال واليونان وإيطاليا. وقد شجع يوسف هؤلاء - خاصة - على الهجرة لأنه خطط لإقامة صناعة للأنسجة الصوفية والحريرية.

وصناعة هاتين المادتين تمر بمراحل عدة، حيث يمكن تشغيل عدد كبير من الناس فيها، وربما كان هدفه من ذلك - أيضا - منافسة فينيسيا التي عرفت وقتها بصناعة المنسوجات الحريرية، وأيضا للثأر منها لما فعلته بعمته.

قام يوسف بجلب المواد الأولية لهاتين الصناعتين، حيث استورد كمية من الصوف من إسبانيا، وجلب كمية من أشجار التوت لزراعتها وتربية دودة القز لإنتاج الحرير منها.

وظهر جليا من كل هذا أن هدف يوسف ناسي لم يكن من أجل غرض مادي شخصي، فهو كان رجلا ثريا - حتى قيل بأنه كان من أثرياء العالم في وقته، وأنه كان يقدم قروضا إلى بعض الدول مثل فرنسا وبولندا - ولكن طريقة تخطيطه تشير إلى أن دوافعه كانت سياسية، وكان سفير فرنسا لدى الباب العالي قد أكّد هذه الدوافع في رسالة إلى حكومته مؤرخة في سبتمبر عام ١٥٦٣م. وقد جاء في الرسالة ما نصّه «إن يوسف ناسي قد حصل على فرمان من الباب العالي ووقعه كل من سليم ومراد ابني السلطان لبناء مدينة على بحيرة طبرية ليسكنها اليهود فقط. وهو بهذا يريد أن يحقق

هدفه، فيبدأ من هنا ليجعل نفسه ملكا على اليهود، لذلك يطالب فرنسا بأمواله.

وقد أثار المشروع مخاوف سكان فلسطين من غير اليهود، فقد قدم المسيحيون الفلسطينيون شكوى إلى الباب العالي قالوا فيها «إن الغرض من هذا المشروع هو جعل طبرية مملوءة بالأفاعي الخبيثة التي هي أكثر خبثا من تلك التي تسكن الخرائب. وأن هؤلاء (اليهود) يريدون أن يحوّلوا الكنيسة إلى كنيس»، وقد حمل هذه الشكوى ممثل عنهم إلى الباب العالي، ولكنه لم يتمكن من مقابلة السلطان، بل قابل الصدر الأعظم، لكن ذلك لم يؤثر على سير المشروع، كما أبدى سكان المنطقة معارضة شديدة للمشروع، حيث حذرّهم شيوخهم من مغبة بناء مدينة يهودية في أوساطهم. وقالوا لهم إن بناء مثل هذه المدينة سيؤثر على حياتهم وعلى عقيدتهم. وقد تمثلت هذه المعارضة بقيام العمال منهم بالعصيان والإضراب، مخالفين بذلك أوامر الباب العالي، وقد توقف العمل لفترة، ولكن ممثل يوسف ناسي ذهب إلى والي الشام وأخبره بإضراب العمال وتوقفهم عن العمل ومخالفتهم لأوامر الباب العالي. وقد وجه الوالي مجموعة من الجند على وجه السرعة إلى المنطقة وقبضوا على اثنين من شيوخ المنطقة واعتبروهما محرضين على الإضراب وعاقبوهما بشدة، وذكرت بعض المصادر أنهما أعدما، وعلى إثر ذلك، اضطر العمال إلى الرجوع إلى العمل، ولكن سكان المنطقة استمروا بمهاجمة موقع البناء بين الحين والآخر، وبسبب ذلك، تأخر البناء لبعض الوقت، ولكنه أكمل فيما بعد. وكان من المباني التي شيّدت بيت لعمة يوسف ناسي حيث كانت تنوي السكن في طبرية، ويبدو أن بناء المدينة قد أكمل في السبعينيات من القرن السادس عشر. فقد وصفها زائر من هذه الفترة وقال عنها «إن المدينة (طبرية) ترى من بعيد وهي قريبة من الحيرة وتبدو وكأن قسما منها في وسط البحيرة وهي محاطة بسور قوي وتكثر فيها الأشجار».

واستمر اليهود بالهجرة إلى المدينة، وكان من ضمنهم بعض الحاخامين وطلاب الدراسات الدينية الذين كانت ترعاهم وتنفق عليهم غراسيا عمة يوسف، ولا يعرف على وجه التحديد عدد اليهود الذين هاجروا إلى طبرية، إذ ليس هناك سجلات بهذا الخصوص، ولا يعرف كذلك حجم النجاح الذي حققه المشروع، ولم يذهب يوسف ناسي نفسه إلى طبرية طوال تنفيذ المشروع أو حتى بعد اكتماله، وقد ذكر من الأسباب لذلك خوفه من تآمر أعدائه الكثر عليه والذين كان منهم محمد صوقللي الذي أصبح صدرا أعظم. وقد ظلت علاقته بالمشروع عن طريق وكلائه إلى أن توفى عام ١٥٧٩م.

بعد وفاته، تبنى المشروع يهودي من أصل برتغالي اسمه سلومون أبينياس، وكان هذا دبلوماسيا ومقرّبا من الباب العالي أيضا، وقد تحمّس للمشروع كثيرا وأرسل ابنه نيابة عنه، وأول ما قام به هذا هو عقد صلح مع سكان المنطقة الذين لم يكونوا قد قبلوا بوجود المهاجرين اليهود، كما أنه بنى لنفسه بيتا كبيرا يشبه القلعة، ولكن هذا الصلح لم يدم طويلا، وعاد السكان يهاجمون المدينة حتى أصبح وضعها غير آمن، ولم يكن اليهود ليخرجوا منها إلا على شكل جماعات، وبسبب ذلك، أخذ بعض اليهود بالهجرة من المدينة إلى مدن فلسطين الأخرى، إضافة إلى حدوث نزاعات بين اليهود أنفسهم حول ملكية بعض العقارات.

وبعد وفاة سلومون أبينياس عام ١٦٠٣م، وتحول ابنه للدراسة الدينية تدهور حال المدينة، وعندما زارها إغوني روجر عام ١٦٣٠م لم يجد فيها إلا عوائل يهودية قليلة لا تزيد على عدد أصابع اليدين. واستمر تدهور المدينة حتى وصل وضعها إلى ما يشبه ما كانت عليه قبل إعمارها، ولفظ مشروع يوسف ناسي أنفاسه.

وفي عام ١٧٤٠م، جاء من مدينة أزمير إلى طبرية حاخام مشهور اسمه حاييم بن موسى أبو العافية - وهو من عائلة سفاردية معروفة بين اليهود - مصطحبا معه أبناءه وبعض أقربائه. وكان هذا الحاخام

يريد إعمار طبرية بدافع ديني وليس بدافع صهيوني، فهو كان يعتقد بأن ظهور المسيح المخلص اليهودي قد قرب وقته، وأن إعمار طبرية سيعجل بظهوره. وقد طلب من الشيخ ظاهر العمر - الذي كان يسيطر على أجزاء واسعة من فلسطين في هذه الفترة، وفيما بعد على أجزاء من الأردن ولبنان - أن يسمح له بإعادة بناء المدينة، ووافق الشيخ ظاهر على ذلك. وقد أرسل الحاخام أبو العافية أبناءه إلى سوريا وغيرها من البلدان لجمع الأموال من الجماعات اليهودية. كما أنه دعا اليهود الحسيديم - الذين كانت حركتهم قد بدأت بالظهور في هذه الفترة - أن يلتحقوا به وأقنعهم بأن إعمار طبرية سيعجّل بظهور المخلص اليهودي، ووصل منهم جماعة إلى طبرية.

وأخذ الحاخام وجماعته يعملون بجد وحماس لإعادة بنائها. ولكن لم تمض على عمل هؤلاء إلا سنتان حتى بدأت المعارك بين سليمان باشا العظم - والي دمشق - والشيخ ظاهر العمر الذي رفض الخضوع لسلطة والي الشام. وفي عام ١٧٤٢ - ١٧٤٣م تحصن العمر في طبرية فحاصرها العظم وأخذ يضربها بالمدافع. وعلى الرغم من تشجيع الحاخام لليهود على البقاء، فإن مجموعة منهم هربت وكان منهم ابنه. ولم تتوقف المعارك إلا بعد أن توفي العظم فجأة وفك الحصار عن المدينة.

بعد انتهاء المعارك، أصلح ظاهر العمر سور المدينة الذي كان قد تضرر أثناء القصف. وكان الحاخام قد طلب من أتباعه مساندة العمر تعبيرا عن امتنانه للسماح لهم بالسكن في المدينة، وجعل انتصار العمر مناسبة ليهود طبرية يحتفلون بها سنويا. كما أن صهره كتب كتيبا بالعبرية يتحدث فيه عن المعارك التي دارت بين العظم والعمر وعن انتصار هذا الأخير. وبعد انتهاء المعارك، رجع بعض اليهود إليها ومنهم ابن الحاخام الذي أصبح رئيس الجماعة اليهودية الصغيرة في طبرية بعد وفاة أبيه. وظلت المدينة كما هي، وظل عدد اليهود قليلا حتى أن عددهم في عام ١٨٣٩م، لم يزد على

بضع مئات من مجموع السكان، ولم تحي فكرة المشروع الصهيوني في المدينة إلا في بداية القرن العشرين بعد ظهور الحركة الصهيونية، حيث أصبحت طبرية مركزا لاستيطان المناطق التي حولها. كما أنها أصبحت أول مدينة يطرد سكانها العرب كلهم في عام ١٩٤٨م، ويحل محلهم مهاجرون يهود.

ويعتبر مشروع يوسف ناسي المشروع الصهيوني الرئيسي قبل ظهور الحركة الصهيونية الحديثة.

وقد قالت عنه دائرة المعارف اليهودية «إن مشروع يوسف ناسي هو وحده الذي كان المحاولة العملية لإنشاء مركز سياسي يهودي في فلسطين بين القرن الرابع الميلادي والقرن التاسع عشر»، وفي المناهج الدراسية الإسرائيلية في الوقت الحاضر يدرس مشروع يوسف ناسي ضمن منهج التاريخ كمحاولة لإنشاء كيان يهودي في فلسطين.

أسطورة الهولوكست .. تعاون مشبوه بين الصهيونية والنازية *

عرفه عبده علي



لم يكن «روجيه جارودي» الفيلسوف والمفكر الفرنسي الشهير، أول من كشف أوراق الدجل الصهيونية! ولن يكون المؤرخ البريطاني «دافيد إيرفينج» - الذي قدم للقضاء لمحاكمته - بآخرهم!!

وقصة دافيد إيرفينج بدأت - في حقيقة الأمر - منذ عام ١٩٩٢، عندما تعرض للتنكيل والمطاردة لموقفه الذي يشكك في الحكايات المختلقة عن إبادة اليهود! حتى أنه طرد في ذلك العام من كندا وبقرار من المحكمة الاتحادية بحجة أنه دخل البلاد «بطريق غير مشروع»!! ولأنه «أدلى بأقوال مهينة لذكرى الموتى»!! وفي العام التالي منع من دخول أستراليا للسبب ذاته، ثم أصدرت محكمة ألمانية عام ١٩٩٤ حكما بتغريمه ١٠ آلاف مارك لأنه «شكك في حدوث جرائم ضد الإنسانية»!!

وقد قدم إيرفينج للمحاكمة في لندن، وفقا لقانون استطاعت إسرائيل والقوى الصهيونية العالمية إصداره في كثير من الدول الأوربية بمحاكمة ومعاقبة كل من يشكك في «أسطورة الهولوكست»!!

والكاتب النمساوي «جيرو هونسيك» حكم عليه بالسجن ١٨ شهرا لكتابته عدة مقالات في مجلة «Hult» نفى فيها وجود غرف الغاز السام في معسكرات الاعتقال النازية!

وكانت عدة دعاوى قضائية قد رفعتها الجمعيات والمنظمات اليهودية ضد «جارودي» عقب نشر كتابه: «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية»

٭ العربي - العدد ٤٩٨ - مايو ٢٠٠٠.

في ديسمبر ١٩٩٥، والذي فنّد فيه أسطورة «أفران الغاز» مؤكدا أن «هذه الفكرة غير ممكنة التنفيذ من الناحية الفنية، وأن أحدا لم يوضح حتى الآن كيف كانت تعمل هذه الأفران المزعومة، وما الدليل على ثبوت وجودها، وعلى مَن لديه الدليل على وجودها أن يتقدم»!

وقد تعرض أيضا عدد من الباحثين والمؤرخين في أوربا وأمريكا للاغتيال، والاغتيال المعنوي والمطاردة والسجن، لمجرد أنهم أبدوا رأيا في مزاعم إبادة اليهود على يد النازية، والبعض الآخر التزم «الصمت المذهل»! بالرغم من أن هذا الموضوع ينتمي إلى «التاريخ» الذي يفترض أن باب الاجتهاد فيه مفتوح على مصراعيه، ولا ينتمي إلى «العقائد الدينية» التي يجب أن تحاط بقدر من القدسية! وسوف أتناول قضية المؤرخ والباحث الفرنسي «هنري روك» في نهاية المقال بشيء من التفصيل.

والصهيونية العالمية، تلح بشكل دائم على إبقاء الوعي العام لليهود في «حالة من التذكر الدائم» كنقطة استيعاب للمشاعر القومية بترسيخ العادات الدينية اليهودية القائمة على الارتباط بأيام الحزن والمآسي في تاريخ اليهود!

ويخصص لضحايا الكارثة النازية من اليهود «يوم حداد» خاص! في ٢٧ أبريل من كل عام، فتطلق صفارات الإنذار في جميع أنحاء إسرائيل، في صباح هذا اليوم لمدة دقيقتين، فتتوقف حركة الحياة تماما ويجتمع الآلاف في مقابر «يدفاشيم» لتخليد ذكرى ضحاياهم حول النصب

التذكارية!

ووضع بين مناهج الدراسة بالمدارس الإسرائيلية، منهج يهتم بدراسة إحدى الطوائف اليهودية التي أبيدت - كما يزعمون - خلال هذه الكارثة، بتقديم أبحاث عن حياة وتاريخ تلك الطائفة!

ولعل بعضنا يذكر أو قرأ شيئا عن راديو 3CR الذي كان يبث برامجه من ملبورن بأستراليا، وهو اتحاد لمؤسسات عدة ذات اتجاهات سياسية مختلفة، لكنها تتفق في الأساس على دعم حقوق الطبقات الفقيرة ومعارضة التعصب والعنصرية، وقد بث الراديو في فترة السبعينيات، برامج عدة عن التعاون الصهيوني - النازي، مما دفع المجلس اليهودي في ملبورن إلى إقامة دعوى قضائية ضد هذه الإذاعة، وشن حملات شرسة ضدها لطمس هذه القضية، وكان أخطر ما تناولته هذه الإذاعة: قضية «رودلف كيستنر» رئيس المجلس اليهودي بالمجر (هنغاريا) إبان الحرب العالمية الثانية، نال درجة الدكتوراه في القانون، وكان صهيونيا شديد التعصّب، والذي كشف دوره في هذه القضية هو د. رودلف فريا بمجلس الأبحاث الطبية البريطانية، وكان أحد الفارين القلائل من معتقل «أوشويتز»، وجاء في مذكراته التي نشرت عام ١٩٦١، بجريدة «لندن دايلي هيرالد»:

«أنا يهودي، وبالرغم من ذلك، فإنني أتهم بعض القادة اليهود، بأبشع أعمال الحرب، هذه الفئة من الخونة علمت بما يحدث لإخوانهم، لكنهم فضّلوا شراء أرواحهم بالصمت عمّا يجري! ومن بين هؤلاء د.كيستنر رئيس المجلس و «الصلة الوثيقة بين د. كيستنر، وأدولف إيخمان، أكّدتها اعترافات إيخمان نفسه، عقب اختطافه الشهير وتقديمه للمحاكمة فقال عنه:

لقد وثق أحدنا بالآخر تماما، عندما كنا نتحدث، كان يدخن سجائره المعطّرة بشراهة، يتناولها من علبة سجائره الفضية، ويشعلها بولاعة ذهبية، كان متحفّظا في تصرّفاته، فكان يبدو كضابط جستابو مثالي! لقد كان همّه الأكبر هو: تمكين مجموعة مختارة من يهود المجر، من الهجرة إلى إسرائيل»!

غير أن أهم ما يجب لفت الأنظار إليه «عملية الانتقاء» التي كانت هدفا رئيسيا للمنظمة الصهيونية من أجل بناء الدولة اليهودية، وليس إنقاذ اللاجئين اليهود! والفلسفة الصهيونية، حددها بن جوريون: «انتقاء القليل من جموع اليهود في ترتيب عملية الهجرة إلى فلسطين، من الشباب الذين يستطيعون فهم ما يعنيه - الوطن القومي اليهودي - طاقاتهم وإمكاناتهم لخلق ظروف اقتصادية ملائمة، ستسمح بمتابعة الهجرة»!

ونمضي لنتابع معا، كيف يثبت قادة الصهاينة، قدراتهم على التحكم باللعبة السياسية، خاصة عندما تكون بمستوى هذه القذارة!!

هل قامت حقًا الحركة الصهيونية - لحماية يهود العالم من خطر «العداء للسامية»؟ إن الوقائع التاريخية تدحض هذا الزعم، وتثبت أن تعاونا وثيقا نشأ بين الزعماء الصهاينة وأعداء السامية منذ اللحظة الأولى لتأسيس حركتهم.

فقد أدرك منظرو وزعماء الحركة الصهيونية، أن مشروعهم الاستيطاني لتهويد فلسطين لن يكلل بالنجاح، مادام اليهود يرفضون ترك أوطانهم الأصلية التي ولدوا وعاشوا فيها، والتوجه إلى وطن آخر لا تربطهم به أدنى صلة، وكانوا ينظرون إلى موجات العداء للسامية باعتبارها «ظاهرة مفيدة للحفاظ على الشخصية اليهودية».

ولذا لم يتورع مؤسسو الحركة الصهيونية، عن مشاركة أعداء السامية في تدبير وتنفيذ المجازر وحملات الإبادة ضد اليهود، لحملهم على التماس النجاة بوسائل نقل أعدتها الوكالة اليهودية، بهدف دفعهم للهجرة إلى ما يسمى «أرض الميعاد» ولم يعد خافيا ما كان يبذل من أموال طائلة لتغذية موجات الاضطهاد المفتعلة ودفع عجلة العداء للسامية لتشريد المزيد من اليهود وتوجيههم إلى فلسطين.

ولقد تصاعد تحالف بين الصهاينة وأعداء السامية «إلى توثيق العلاقات مع الحكومات الفاشية في إيطاليا وألمانيا، ففي عام ١٩٢٣ عقد لقاء بين - حاييم وايزمن - رئيس المنظمة الصهيونية العالمية، والدوتشي الإيطالي - موسوليني -الذي أكد استعداده لتقديم كل المساعدات اللازمة

للصهاينة للإسراع في استيطان وتهويد فلسطين، وأن حكومة بلاده تضع إمكاناتها لمساعدة الصهاينة في إنشاء أسطول بحري وتدريب بعض الطيارين! واستمرت لقاءات موسوليني وقادة الصهيونية دون توقف، وفي لقائه مع ناحوم جولدمان في ١٣ نوفمبر ١٩٣٤، أكد موسوليني موقفه حيال المشروع الصهيوني، وأبدى موافقته على فكرة تأسيس «المؤتمر اليهودي العالمي» التي طلب جولدمان مشورته فيها.

وعندما وصل هتلر - عدو السامية الأول - إلى قمة السلطة في ألمانيا بدا أن ذلك سيثير المخاوف في نفوس الصهاينة، لكن ما حدث كان على عكس ذلك، فقد كان الصهاينة يرون في وصول النازيين إلى قمة السلطة في واحدة من أكبر الدول الرأسمالية في أوربا فرصتهم الذهبية لإحكام سيطرتهم على يهود أوربا، والتعجيل في دفعهم للهجرة إلى فلسطين.

فقد تبين أن زعماء الصهيونية كانت لهم علاقات وثيقة مع هتلر، ومن قبل وصوله إلى الحكم، وأن النازيين كانوا يتلقون مساعدات مالية ضخمة من البنوك والاحتكارات الصهيونية، ساعدتهم بشكل فعّال في الوصول إلى السلطة، فعلى سبيل المثال، ثبت أن النازيين قد تسلموا عام ١٩٢٩ مبلغ ١٠ ملايين دولار من بنك «مندلسون أندكومباني» الصهيوني بأمستردام، كما تلقوا عام ١٩٣١ مبلغ ١٥ مليون دولار، وفي عام ١٩٣٣ بعد وصول هتلر للسلطة، كان أول ما أرسله له الصهاينة مبلغ ١٢٦ مليون دولار، ولاشك أن هذه المساعدات المالية الكبيرة، كانت عونا للنازيين - من المنظمات الصهيونية العالمية - لبناء قوتهم العسكرية والاقتصادية، اللازمة لاجتياح أوربا، وإبادة الملايين من البشر، ومن بينهم اليهود، وهو ما اعترف به «ناحوم جولدمان» في كتابه «السيرة الذاتية».

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل البدء في تنفيذ المخطط الصهيوني - النازي ضد اليهود، قام الصهاينة - بالتنسيق مع الجستابو - بشن حملات دعائية واسعة تتهم السلطات النازية بتعقب الصهاينة واعتقالهم، وبناء على تعليمات من جيرنيك - أحد كبار مسئولي الجستابو - تم إرسال

مندوبين إلى لندن وبراغ، بهدف تصعيد الحملة الدعائية حول «مطاردة واعتقال» الصهاينة في ألمانيا.

وكانت المنظمات الصهيونية تلقى كل دعم ومساندة من السلطات النازية، وفي الوقت الذي كانت تحرق فيه مؤلفات سبينوزا وأينشتاين في ألمانيا، كانت السلطات النازية تسمح بإعادة طبع كتاب هرتزل «الدولة اليهودية» وحين كان الآلاف من فقراء اليهود يساقون إلى معسكرات الاعتقال وحجرات الغاز، كان المليونير الصهيوني - مندلسون - ينال لقب «مواطن آري» بمرتبة الشرف، كتقدير من زعماء النازية!

وعلى أثر ازدياد عدد المهاجرين اليهود في الثلاثينيات - من أوربا إلى أمريكا وأستراليا، تمكن زعماء الصهيونية من استصدار قرار من وزير داخلية الولايات المتحدة يقضي بمنع دخول المهاجرين اليهود إلى معظم الولايات الأمريكية، مثلما تمكنوا من الحصول على قرار مشابه من الحكومة البريطانية، يحول دون توجه اليهود إلى أستراليا وغيرها من المستعمرات البريطانية، فيما عدا فلسطين بالطبع - وتتصاعد الحملات الدعائية زاعمة أن محرقة هتلر قد أهلكت ٦ ملايين يهودي أو ثلث تعداد اليهود في العالم!

ولكن ثمة تساؤل: لماذا إذن التزمت الإدارة الأمريكية الصمت إزاء أحداث الإبادة الجماعية لليهود؟ بل انقسام يهود أمريكا على أنفسهم وعدم اتخاذهم موقفا موحّدا ومحددا إزاء إعدام الملايين من اليهود - كما يزعمون - غير أن بعض اللجان قد تشكلت بغرض إنقاذ اليهود وجمع الأموال اللازمة لذلك، منها «لجنة الطوارئ» التي نشرت إعلانات بالصحف تدين عمليات الإبادة ونظمت التظاهرات.

ولكن مثل هذه اللجان، كانت تواجه بهجوم مكثف من المنظمات الصهيونية، والتي كانت لها وجهة نظر تتلخص في أنه: يجب ترك هتلر يقتل ويبيد بعضا من اليهود، حتى يدرك العالم كله أن الحل الوحيد لإنقاذ اليهود هو إقامة وطن قومي لهم في فلسطين!

بالإضافة إلى أن الحركة الصهيونية قد أعلنت، أن إنقاذ اليهود ليس

مهمتها وإنما هدفها الأكبر هو فلسطين، وأنها حين سعت بالفعل إلى إنقاذ الشباب وصغار السن من اليهود - ليكونوا نواة للدولة الصهيونية في فلسطين - فلم يكن ذلك رغبة في إنقاذ أرواح بشرية بقدر ما كان إنقاذ أداة تحقق مخططات الحلم الصهيوني الرهيب!

وهذا ما أكده «يوري أفنيري» النائب السابق في الكنيست والمعلق السياسي الإسرائيلي حيث قال: إن اهتمام الحركة الصهيونية - وقت وقوع المحرقة - لم يكن موجّها إلى اليهود على الإطلاق بل كان موجّها إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين!

وقد أوضحت الأبحاث التي قام بها الكاتب اليهودي «مورجنشتيرن» ونشرتها بعض الصحف الإسرائيلية - في أوائل السبعينيات - أن هدف الزعماء الصهاينة لم يكن أبدا إنقاذ اليهود من معسكرات الموت النازية، وقد كشف مورجنشتيرن النقاب عن أن «جرنيبور» رئيس لجنة الإنقاذ وعضو رئاسة الوكالة اليهودية قد صرح أكثر من مرة بأن أموال الصندوق الوطني اليهوي «يجب أن تستغل لتنفيذ المشروع الصهيوني في فلسطين، وليس هناك أي ضرورة لإنفاق هذه الأموال لإنقاذ اليهود من النازيين...!

وخلال الندوة التي نظمتها صحيفة «معاريف» الإسرائيلية عام ١٩٦٦، صرح عضو الكنيست «خ.لانداو» بأن رئاسة الوكالة والأوساط اليهودية في الولايات المتحدة، كانوا يعلمون بعملية الإبادة عام ١٩٤٢، لكنهم لم يلتزموا الصمت فحسب، بل أخفوا ما عرفوا وأجبروا كل من عرف بذلك على الصمت!

كما اعترف أدولف إيخمان - لدى محاكمته، بالاتفاق الذي عقده الصهاينة مع الجستابو، والذي نص على تعهد النازيين بضمان سلامة بضع مئات من أثرياء اليهود والزعماء الصهاينة مقابل أن يتعهد الصهاينة بالمحافظة على الهدوء والنظام في معسكرات الاعتقال، وأضاف أيضا أنه لولا تعاون الصهاينة وأعضاء المجالس اليهودية مع السلطات النازية لكانت ألمانيا في حاجة إلى جهاز استخبارات أكبر بمائة مرة على الأقل من الجستابو، وحتى في مثل هذه الحالة، فمن المشكوك فيه، قدرة هذا

الجهاز وحده على تنظيم حملات الإبادة الجماعية ضد اليهود، كما حدث في أوربا!

وفي كتابه «الخيانة» يقول الكاتب اليهودي - بن هيكت - إن مئات الآلاف من اليهود كان يتم تجميعهم في «الجيتوات » حيث يجري إرسالهم بعد ذلك إلى معسكر «اوسفينتسيم» وغيره من معسكرات الموت من أجل إبادتهم، دون أن يعرفوا المصير الذي كان ينتظرهم.

وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الحالات التي كان يفشل فيها الصهاينة في إدخال المهاجرين المختارين إلى فلسطين، كانوا يحكمون على هؤلاء المهاجرين بالموت دون تردد، ثم يقومون بشن حملات دعائية ضخمة للاتجار بدماء ضحاياهم!

وهكذا ما حدث بالنسبة للباخرة «باتريا» عام ١٩٤٢: حين وصلت إلى ميناء حيفا، على متنها المئات من المهاجرين اليهود، لكن السلطات البريطانية رفضت السماح لهم بالنزول في حيفا، وعرضت عليهم التوجه إلى مدغشقر، وبعد أن فشل الصهاينة في إقناع الإنجليز، قاموا بنسف الباخرة بمن فيها وعقب ذلك قاموا بحملة دعائية شعواء، زاعمين أن ركاب الباخرة قد نفذوا عملية «انتحار جماعي» لأنهم «فضلوا الموت على مفارقة الوطن»..- وهو نفس ما فعلته العصابات الصهيونية ضد ركاب الباخرة «سترومي»!

ومن أشهر عملاء الجستابو من الصهاينة كان «د. رودلف كيستنر» المندوب الدائم للمؤتمر اليهودي العالمي ورئيس فرع هنغاريا، وقد أسندت إليه مهمة وضع قوائم بأسماء اليهود في هنغاريا وبيان الحالة الاجتماعية والمالية لكل منهم، وكان كيستنر يقوم بجباية الأموال من الأثرياء مقابل تهريبهم إلى الخارج، أما الفقراء فكان يرسل بهم إلى معسكرات الاعتقال والموت. وبعد انتهاء الحرب، هاجر كيستنر هذا إلى فلسطين المحتلة - وغيّر اسمه إلى «شووك كارميل» وعن طريق المصادفة تعرف عليه أحد اليهود الذين نجوا من الموت بأعجوبة، وبعد أن انكشف أمره قام أحد رجال «الموساد» ويدعى - زئيف إيكشتاين - باغتياله في عام ١٩٥٧، بناء

على تعليمات قيادة الموساد، وبالطبع لم تقم الاستخبارات الصهيونية باغتيال كيستنر، جزاء له على الجرائم الدموية التي ارتكبها بحق اليهود، أو لتعاونه المباشر مع الجستابو، بل خوفا من أن يكشف عن هوية عدد من القادة الإسرائيليين الذين اشتركوا معه في إبادة اليهود وخدمة النازية.

ولم يكن كيستنر هو المسئول الصهيوني الوحيد الذي تعاون مع الجستابو، فقد كان هناك أيضا «ماندلر» مندوب الوكالة اليهودية في تشيكوسلوفاكيا، الذي كان عميلا لرئيس فرع الجستابو في براغ «فوش» وطبقا للاعترافات التي أدلى بها «كارل دام» أحد كبار قادة فرقة الـ S.S. النازية، فقد شكل النازيون من الصهاينة ما كان يعرف بالشرطة اليهودية، لتولي المحافظة على الهدوء والنظام في معسكر «تيريزين» بتشيكوسلوفاكيا، وأضاف كارل دام: إنه بفضل مساعدة الصهاينة العملاء تمكنوا من إرسال أكثر من ٤٠٠ ألف يهودي من تشيكوسلوفاكيا إلى الجيتوات ومعسكرات الاعتقال في الفترة ما بين ١٩٤١-١٩٤٥.

ويؤكد الكاتب الألماني «جوليوس مادير» أن هناك قائمة بأسماء الزعماء الصهاينة الذين تعاونوا بشكل وثيق مع النازيين - تقع في ١٦ صفحة - وأن من بين هؤلاء عددا ممن أصبحوا من كبار المسئولين في «إسرائيل» مثل حاييم وايزمن، موشى شاريت، دافيد بن جوريون واسحق شامير وغيرهم، وأن أقرب المسئولين النازيين إلى الصهاينة كان كورت بيخر وأدولف إيخمان رئيس فرع B4.W في الجستابو، وهو الفرع الذي كان مسئولا عن إبادة اليهود!

وعلى الرغم من العداء العلني الذي كانت الحركة الصهيونية لا تفتأ تظهره حيال النازية، وإلى حد فرض الابتزاز المالي والسياسي على الحكومات الألمانية المتعاقبة بعد الحرب الثانية، إلا أن الوثائق التي نشرتها مجلة «شيتزن» تكشف العروض السرية التي تقدم بها الصهاينة للتعاون مع ألمانيا النازية، فتشير هذه الوثائق إلى أن منظمة «أرجون» الصهيونية الإرهابية، والتي كان إسحق شامير رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق أبرز زعمائها قد أجرت اتصالات سرية مع النظام النازي، عن طريق

الملحق البحري الألماني بسفارة ألمانيا في تركيا، ويتلخص هذا العرض الذي تقدمت به منظمة أرجون إلى الحكومة النازية، في أن أهداف المنظمة الإرهابية تتفق تماما مع أهداف حكومة الرايخ فيما يتعلق بضرورة إجلاء اليهود عن أوربا كخطوة على طريق إقامة نظام جديد هناك، أن هذا الإجلاء لن يتحقق إلا بتهجير يهود أوربا إلى فلسطين، وبالتالي يمكن أن يتحقق تعاون مشترك بين الصهاينة والنازيين في هذا الصدد، وضمان استمرار التعاون بعد إقامة الدولة اليهودية، في شكل معاهدة بين الكيان الصهيوني وألمانيا، ترعى المصالح الألمانية في الشرق الأوسط، وقد أبدت المنظمة الإرهابية استعدادها للاشتراك في العمليات الحربية إلى جانب ألمانيا، شريطة أن توافق على هذا العرض!

وفي هذا الصدد، نتعرض لموضوع المؤرخ الفرنسي: «هنري روك» الذي تقدم برسالة لنيل درجة الدكتوراه من جامعة «نانت» عام ١٩٧٧، والتي حاول فيها أن ينفي وجود غرف غاز في معسكرات الاعتقال النازية خصصت لتعذيب اليهود، وكان هنري روك قد نشر العديد من الدراسات والمقالات في بعض الصحف الفرنسية، تناول فيها هذا الموضوع بشكل موثق، ليتعرض لحملة ضارية في وسائل الإعلام، اتهمته بالنازية ومعاداة السامية وبالانتماء إلى أقصى اليمين!

ثم أصدر وزير البحث والتعليم العالي الفرنسي في ذلك الوقت «آلان ديفاكيه» قرارا بإلغاء مناقشة رسالة الدكتوراه وما ترتب عليها، وسحب درجة الدكتوراه من المؤرخ روك، ووقف الأستاذ المشرف على الرسالة البروفيسور «بريفيير»، وقد استند الوزير في قراره إلى وجود أخطاء في إجراءات التقديم والمناقشة، ولم يتعرض مطلقا لمضمون الرسالة..!

وليس هذا فحسب، بل أصدرت المحكمة الفرنسية حكما بإدانة المؤرخ والأستاذ الجامعي، ونفذ الحكم مع غرامة مالية قدرها ١٠٠ ألف فرنك على بعض رؤساء تحرير الصحف الذين سمحوا لهما بنشر هذه المقالات وذلك طبقا للقانون المشبوه «الذي يحظر على أي شخص التشكيك في حدوث جرائم ضد الإنسانية..»!

وبعد انتهاء الحرب عاد راسينييه إلى فرنسا، وإلى ممارسة مهنته حيث كان أستاذا للتاريخ المعاصر، فكتب عدة كتب يعرض فيها الحقائق بأمانة كما رآها بنفسه. وكانت خلاصة هذه الكتب هي أن الحياة في معسكرات الاعتقال النازية كانت حياة بشعة وصعبة للغاية، لكن ذلك لا يعني أنه كانت هناك غرف للغاز وعمليات إعدام جماعية. وأعد كتابا بعنوان «أكاذيب أوليس» أوليس بطل الأسطورة اليونانية المشهورة، قام برحلة طويلة للعودة إلى وطنه، وقد روى لدى وصوله قصصا لم تكن مطابقة للحقيقة أي أنه انطلق من واقع ثابت وهي رحلته الطويلة المحفوفة بالمخاطر، لكنه بنى عليها خرافات وأساطير زادت عن حجم الواقع، وهذا هو ما حدث في نظر راسينييه بعد الحرب العالمية الثانية. وبسبب أفكاره وكتاباته المخالفة لوجهة النظر الرسمية السائدة، فصل راسينييه من الحزب الاشتراكي الذي كان ينتمي إليه كما فصل من جمعية أسرى الحرب.

وحيث إن راسينييه يعتبر الأب الروحي لكل من يشككون في عمليات الإبادة الجماعية لليهود خلال الحرب العالمية الثانية، فقد أوضح مسيو روك موقف المؤرخ من غرف الغاز، فقال: وجهة نظر راسينييه أنه لا يوجد دليل قاطع لاستخدام غرف الغاز لقتل اليهود أو غير اليهود، ورأيه أنه ربما كان هناك وجود لغرف الغاز، لكن الأدلة التي يسوقها المؤيدون لهذه النظرية لا تعتبر أدلة علمية غير قابلة للجدل، وبالتالي فلم يثبت تاريخيا استخدام غرف الغاز للإعدام في المعسكرات النازية وعندما سئل مسيو روك: بالنسبة لرسالة الدكتوراه التي تقدمت بها إلى جامعة باريس ثم إلى جامعة نانت ما هي وجهة النظر التي تدافع عنها فيما يتعلق بغرفة الغاز والمحارق، قال الرجل: هناك فرق كبير بين غرفة الغاز والمحارق، وهناك خلط يقع فيه الكثيرون بين الاثنين، فمن الثابت أن المحارق كانت موجودة في جميع المعسكرات النازية، لكن هذه المحارق كانت منتشرة في كل دول شمال أوربا التي تعتنق البروتستانتية، وقد كانت المحارق تستخدم بالفعل في معسكرات الاعتقال الألمانية، وكانت تحرق بها في ذات الوقت جثث المسجونين والضباط الألمان، كما أنه كان هناك سبب غاية في الأهمية

لإصرار الألمان على وجود المحارق في المعتقلات التي كانت تعتبر تجمعات ضخمة من البشر، وهي الناحية الصحية، فقد كان هاجس الألمان الأول في هذا الميدان هو انتشار الأوبئة، وكانت هناك بالفعل الأمراض الوبائية مثل التيفوس والتيفود والملاريا تهاجم بعض المعسكرات، وكانت عملية حرق الجثث هي أفضل الوسائل لمنع انتشار الأوبئة ويستطرد مسيو روك قائلا: أما بالنسبة لغرف الغاز، فلا يشك أحد كذلك في أنها كانت موجودة في معسكرات الاعتقال الألمانية، لكن المشكوك فيه هو استخدامها بهدف القتل، فقد كان الغرض المعروف من وجود غرف الغاز هو التطهير، وكانت توضع في هذه الغرف الملابس والأدوات الشخصية لتطهيرها من الجراثيم، وكان الجنود الألمان العائدون من الجبهة الروسية، يتوقفون في أماكن تجمّع محددة حيث تدخل ملابسهم وكل الأدوات الخاصة بهم غرف الغاز خوفا من الأمراض والأوبئة، ويؤكد أنصار نظرية غرف الغاز أن هناك ملايين من اليهود قد أعدموا في المعسكرات النازية داخل هذه الغرف، والمعروف أنه كان يلزم ساعتان كاملتان لحرق جثة واحدة، فكيف يستوي إعدام الملايين في غرف الغاز ثم حرق جثثهم في المحارق، فما هو الوقت الذي كانت تستوجبه هذه العمليات؟ إنه وقت يزيد بكثير عن كل ما استغرقته الحرب العالمية الثانية بأكملها؟!

وأخيرا، وبالرغم من كل هذه الجرائم والمجازر التي ارتكبها الصهاينة بحق اليهود، والارتباط الوثيق للحركة الصهيونية بالنازية الألمانية والفاشية الإيطالية مازال زعماء ومفكرو الكيان الصهيوني يصرّون، وبكل وقاحة، على أن الحركة الصهيونية العنصرية جاءت لحماية اليهود من مخاطر العداء للسامية!.

إسـرائـيـل..
وحـربـهـا الـخـفـيـة*

د. حسن عبد ربه المصري

يمكن اعتبار هذه الحرب روحية لأنها تتصل بمن هو اليهودي الخالص، ومَن هو اليهودي غير المكتمل العقيدة، وهي حرب مادية، لأنها تدور حول مستقبل الدولة، وما إذا كان في مقدورها بعد خمسين عاما من إنشائها أن تواصل البقاء في إطار الدولة اليهودية، أم ستنحدر إلى مستوى الدول الأخرى، وهي من وجهة نظر البعض حرب ثقافية، لأنها تدور بين طرفين مختلفي التوجه والتكوين من أطراف المجتمع الإسرائيلي حول أهمية العقيدة في حياة الأفراد.

ويمكن تحديد معالم هذه الحرب من خلال الإشارة إلى رؤية معسكريها لفكرة الدولة اليهودية في مرحلتها الراهنة:

الأول، يرى أنه في مقدور إسرائيل أن تواصل حياتها وتفوقها وفق مبادئ الصهيونية العالمية دون تغيير أو تبديل، خاصة فيما يتعلق بالعقيدة اليهودية وعلاقتها ببنية الدولة حتى لو كانت الظروف الدولية من حولها تتطلب منها ذلك.

الثاني، يرى أنه في مقدورها أن تحقق ذلك، ولكن بشروط وضع حد لدور العقيدة والقومية اليهودية في رسم سياسات الدولة العليا، لأن هذا الدور بعد استقرار الدولة بدأ يمهّد لتآكل الأسس الديمقراطية التي قامت عليها، ويعمل في الوقت نفسه على تزايد

* العربي - العدد ٤٩٢ - نوفمبر ١٩٩٩.

النعرة العنصرية.

اللافت للنظر أن كلا التيارين يدعي أنه يعتمد كتاب مؤسس القومية اليهودية الحديثة تيودور هرتزل (١٨٤٠- ١٩٠٤) الذي ألفه عام ١٨٦٩ تحت اسم الدولة اليهودية كمرجعية أساسية لتثبيت دعائم توجهه داخل المجتمع الإسرائيلي. الفرق الأول يقول إن صيغة تحقيق الحلم الإسرائيلي قامت منذ نهاية القرن الماضي على مبادئ الصهيونية كما فصلها هرتزل ونفذتها مختلف تيارات الحركة الصهيونية من سياسة علمانية ودينية انطلاقا من أسس العقيدة التي ربطت بين فكرة الدولة الحديثة ومسئوليتها تجاه جمع يهود الشتات، وبين فكرة القومية اليهودية التي تشدّهم إليها، أما الفريق الثاني، فيرى أنه قد آن الأوان للتحوّل من الاعتبارات الأيديولوجية التي ارتبطت بتشجيع الهجرة إلى أرض فلسطين العربية وبمقتضيات تكوين الدولة، وذلك بالفصل وفق المرجعية نفسها بين أماكن الصلاة والتعبّد بعد أن أدت دورها، وبين مؤسسات الحكم خاصة أنها نجحت منذ البداية في الفصل بين تكتلات العسكريين ووزارات الدولة.

هذه الحرب التي تعتبر وليدة الظروف الداخلية التي شكلت الواقع الاجتماعي لدولة إسرائيل طوال العقدين الماضيين، تعد في الوقت نفسه نتاجا طبيعيا لعلاقاتها المباشرة بيهود الشتات، وبالذات

في أمريكا من ناحية، وبالظروف الإقليمية والدولية من ناحية أخرى. وهذه الظروف وتلك العلاقات لم تنشأ من فراغ، وإنما تراكمت على فترات حتى من قبل أن تنشأ الدولة رسميا، ذلك أن فئات المجتمع التي شكّلت المجتمع الإسرائيلي منذ بدايات التهجير والاستيطان الأولى قبل بداية القرن الحالي كانت تتمحور حول حتمية أن تكون الدولة دينية بالدرجة الأولى. واستند الفكر الصهيوني طوال هذه الفترات إلى نظرية الاستعلاء على الشعب العربي في فلسطين والشعوب المجاورة انطلاقا من قناعة اليهود المتوارثة لديهم بأنهم شعب الله المختار، تلك القناعة التي استساغتها الدول الغربية، البعض لأسباب دينية، والبعض الآخر لأسباب دنيوية. لهذا يلاحظ أن الفكر الصهيوني طوال المائة عام الماضية، ومنذ مؤتمره الأول، كان يرفض رفضا قاطعا أي ربط بين الفعل اليهودي البادئ بالاعتداء دوما، وبين الفعل العربي المترتب عليه، تأسيسا على أن إقامة دولة إسرائيل الموعودة فوق الأرض العربية في فلسطين أمر مسلم به سلفا لأنه حق أزلي ليس لأحد أن يعترض عليه أو أن يناقشه لأنه منحة الرب لليهود.

لعب الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية - إذن - الدور الأهم والأكثر تأثيرا في مجال بلورة الهوية القومية الإسرائيلية الحديثة التي لعب العداء للسامية في أوربا بدوره دورا كبيرا في تشكيلها، لأن فكرة خلاص الشعب اليهودي كانت تمثل لنخبه الفكرية أكبر المشاكل التي تعانيها التجمعات اليهودية في أوربا في مواجهة الهجمة العنصرية الشرسة التي كانت تتعرّض لها في أكثر من بلد أوربي على امتداد المسافة من روسيا إلى إسبانيا، فإما الذوبان في المجتمعات الكبرى التي كانت تعيش بين جنباتها، وبالتالي فقدان وتلاشي الهوية على مدار السنين، وإما التحرر عبر نضال طويل قد ينتهي أو لا ينتهي بالحصول كأقلية على الحقوق التي تحتفظ لها بالخصوصية الثقافية والدينية، وبالتالي بالهوية القومية أمام هجمات

الغير.

كلا الخيارين كان مستحيلا بالنسبة للفكر الصهيوني، خاصة بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول في ٢٩ أغسطس عام ١٨٩٧ بكازينو بلدية مدينة بازل السويسرية الذي طرح من خلاله تيودور هرتزل الفكرة المحددة للدولة اليهودية، والتي في ضوئها ولدت الحركة الصهيونية كحركة سياسية تملك حق تمثيل إرادة الشعب اليهودي موحد القومية، وكلاعب مؤثر في الساحة الدبلوماسية الدولية. وبعد المفاضلة بين الأرجنتين وفلسطين كوطن تحوّلت غاية آمال يهود العالم تجاه فلسطين في أعقاب هذا المؤتمر، وكنتيجة مباشرة له من مجرد دوافع دينية في الغالب الأعم إلى مخططات استيطانية تمهيدا لإعادة تأسيس دولتهم فوق ترابها.

واقترح هرتزل تحقيقا لهذا الهدف إقامة هيئتين، الأولى: جمعية اليهود التي تعتبر الأداة السياسية التي سيوكل إليها كل الأعمال المتعلقة بتوعية وتجنيد الرأي العام اليهودي على مستوى العالم لتأييد إقامة الدولة ماديا ومعنويا، وتنظيم الهجرة الجماعية إليها، والتفاوض مع الدول الكبرى المؤثرة في السياسات الدولية للحصول على مباركتها لما تقوم به، ومن ثم على تأييد سيادة الدولة اليهودية على ما تحت يدها من أراض ومقومات وموارد وطاقات.

والأخرى: الشركة اليهودية التي ستتولى جمع المال وتنظيم الصناعة فوق أرض دولة اليهود تحت التأسيس وتجارتها مع دول العالم، إلى جانب الإشراف على تصفية ممتلكات اليهود في أوربا وشراء أراضي المستوطنات الجديدة، وإمداد المهاجرين بالقروض والأدوات لمساعدتهم على الاستقرار.

وبعد قيام الدولة، واستقرار إسرائيل فوق خريطة المنطقة السياسية، أعلن بن جوريون عام ١٩٥١ أنه لم تعد هناك حاجة إلى الصهيونية، وبالرغم من ذلك، استمرت المنظمة في القيام بدعم الدولة الناشئة ماديا ومعنويا للحفاظ على تماسك عناصر مجتمعها

لقناعة القائمين على أمرها بأن هذا التماسك لا يعتمد على ثروات المجتمع البشرية والمادية وحدها لتثبيت أركان الدولة أو على قدراته في ميدان محاربة الأعداء المحيطين بها فقط لتوفير الأمن والأمان لأبنائها، وإنما على أساس تطوير المقومات الروحية داخل أبناء الشعب اليهودي في إسرائيل وخارجها، وبالذات فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن يقوم به يهود الشتات، وذلك عن طريق:

أ - توسع دائرة الاستثمار داخل إسرائيل خاصة في مجالات التجارة والصناعة والزراعة.

ب - فتح الطريق أمام الإبداعات اليهودية في المجال العلمي والثقافي بلا حدود.

ج - تأكيد الزعامة الروحية لحاخامات إسرائيل على كل مراكز الديانة اليهودية أينما كانت.

وإذا كانت دعوة الصهيونية للاستثمار في مجالات الإنتاج تمثل امتدادا طبيعيا لمهارات اليهود في ميدان المال التي عرفوا بها طوال تاريخهم، فإن حرصها على فتح الباب أمام الاستثمارات الإبداعية من ناحية، وتأكيد زعامة حاخامات إسرائيل الدينية عن طريق تفرّدهم بالاستثمارات الروحية من ناحية أخرى يمثل بناء مرجعية قوية للوقوف أمام موجات التحرر الأوربية التي سمحت بالتعدد الديني والثقافي فوق أراضيها وما يشكله ذلك من تهديد مباشر لليهودية. فبعد أن كانت زعامات المؤسسات الجمعية اليهودية في الدول الأوربية تسيطر على مجريات الأمور التي تخص تجمعات اليهود في مختلف أنحاء دول القارة الأوربية، فتح التعداد الديني والثقافي الباب أمام الاندماج السهل اليسير بين الجماعات التي تشكل منها هذه المجتمعات مما ينبئ بحلول أشد الأخطار التي يخشى منها على اليهودية وهي تغلغل الروح الفردية داخل نفوس يهود هذه التجمعات محل انتمائهم الجمعي لمقومات دينهم وثقافتهم.

وبذلك نجحت الصهيونية في الدمج بين ما هو يهودي وما هو

صهيوني، وما هو إسرائيلي في أذهان غالبية أبناء الديانة اليهودية على اتساع العالم مما سهّل لها محاربة خصوم الفكر الصهيوني من اليهود بتكفيرهم إن هم لم ينصاعوا لمخططاتها. هذا الدمج غير المنطقي ساعد على إبقاء الحركة الصهيونية في مكان الصدارة بالنسبة لسياسات إسرائيل، ولكن انتصار إسرائيل في حرب يونيو ١٩٦٧ غير أبعاد هذه الصورة حين دخل نظام حكمها في طور جديد بعد تربع أحزابها اليمينية على قمة السلطة منذ أواخر السبعينيات وحتى الآن ما عدا الفترة من ٩٢ إلى ١٩٩٤، فقد أعطى احتفاظها بالأراضي العربية في قطاع غزة والضفة واستغلالها اقتصاديا واستيطانيا إلى جانب القدرة على التعايش مع الرافضين لهذا الاحتفاظ، وذلك الاستغلال حافزا لليمين المتطرف لاعتماد سياسة تضع الاحتلال على رأس أولويات اهتماماته الوطنية، لقد انقلبت الأوضاع حين أعطت قيادات حزب العمل شرعية لتكتل الليكود لتولي مسئولية الحكم وفق الشعارات الدينية برغم علمانية أهدافه وبرامجه.

وعلى الرغم من هزيمة إسرائيل، وصدمتها العسكرية في حرب أكتوبر ١٩٧٣، فإن انكسار الدولة المادي والمعنوي، وفر لمناحم بيجن عوامل استغلال عناصر التخوّف من تكرار الاعتداءات العربية للتركيز على ضرورات الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة لأهميتها الدينية والأمنية مما ساعده على اجتذاب الحزب الوطني الديني للدخول معه في ائتلاف حكومي عام ١٩٧٧ مشكّلا بذلك أول حكومة قومية دينية. وأتاح هذا الائتلاف لحكومة الليكود في ظل الشعارات التي رفعها الجناح المتطرف داخل الحزب الوطني الديني المعروف باسم جوش أمونيم التشدد فيما يخص سياسات تهويد الأراضي العربية التي بُدئ في تسميتها يهودا والسامرة، ووضعت السياسات الإدارية اللازمة لمعاملتها كأراض مدارة وليست محتلة.

دفع ذلك الأحزاب الدينية الصغيرة والحركات التي انشقت عنها

إلى خوض الميدان السياسي ولعبة التمثيل النيابي تحت شعار ضرورة الاحتفاظ بالقدس موحّدة تحت السيادة الإسرائيلية بالضفة والقطاع لأنها أرض الأجداد برغم تأييدها للحركة الصهيونية كطريقة للخلاص. وقد وفر لها ما تحتاج إليه من دعم مادي لتمويل مدارسها ومؤسساتها الدينية يتزايد حجمه كلما زاد تأييدها لأولويات الحكومة الأمنية المرتبطة بالاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة. وفي الوقت الذي دخل فيه مؤيدو حزب شاس أفرعا كثيرة من القوات الإسرائيلية، شكلت مجموعات من شباب الحزب الوطني الديني وحدات عسكرية زادت من مؤشر لاهوتيته وهو المعروف بتاريخه العلماني، ورفعت في الوقت نفسه من مؤشر التطرف داخل صفوفه. ومع تداعيات عملية السلام في الشرق الأوسط، ظهرت بوادر الحرب الخفية التي أشرنا إليها بين أطراف المجتمع الإسرائيلي مما وضع الحركة الصهيونية أمام واحد من أهم التحديات التي واجهتها طوال تاريخها، ونعني بذلك ضرورة إعادة صياغة الفكر الذي تقوم عليه إذا أراد القائمون على أمرها أن يستمروا في خدمة اليهودية حيثما وجدت!

على الجانب الآخر، يخشى يهود الشتات أن يؤدي سيطرة الفريق العلماني على الحياة في إسرائيل إلى تعكير صفو العلاقات بين الطرفين، خاصة إذا نظر إليها من زاوية تأثيرها الواضح على هجرة اليهود إليها وخصوصا الغربيين منهم الذين يشعرون في داخلهم بأنهم في بلادهم الأصلية أكثر انتماء لدياناتهم من يهود إسرائيل، يضاف إلى ذلك ظهور نغمة جديدة لم تكن معروفة من قبل تدور حول مدى أحقية حاخامات إسرائيل في احتكار منح صك اليهودية لمن تنطبق عليهم شروطها، وهم الذين يمثلون مجتمعا من الأغيار كل ما يجمعهم حول حائط المبكى أو في داخل قاعات اللوبي الديني لمناقشة مشاريع القوانين الدينية، وأنهم يتكلمون العبرية.

قد يرى بعض المحللين أن هذا الخلاف ليس جديدا في جوهره،

فقد أدى حين قام منذ خمسين عاما بين العلمانيين والمتدينين حول درجة اليهودية التي يجب أن تكون عليها دولة إسرائيل عند نشوئها، وحول مقدار التزامها بالقوانين اليهودية، إلى تعويم القضية الخلافية حين عجزوا عن حسم هذا الخلاف.

الجديد في الخلاف الحالي أن الصراع داخل الحركة الصهيونية يتجاذبه طرفان، تيار إسرائيلي متدفق يطالب بأن تكون الصهيونية أداة لخدمة أهداف إسرائيل باعتبارها الملاذ الآمن لكل يهود العالم، وتيار من يهود الشتات يرى أنهم هم الضمان الأكبر لبقاء إسرائيل وتفوقها بحكم دعمهم المالي المستمر بها، وبحكم ثقلهم السياسي وراءها في الساحة الدولية وخاصة الأمريكية.

لقد بذلت الحركة الصهيونية الكثير من الجهد لتحقيق الوعود التي قطعتها على نفسها منذ حوالي مائة عام، ولكنها لم تحقق لليهود بعد الأمن في وطنهم الذي أقاموه فوق أرض فلسطين، ولم تحقق المساواة بين اليهود الشرقيين والغربيين، ولم تحقق الانفتاح على البيئة المحيطة بها، ولم تحصل على تأييد عرب إسرائيل لها وتعاونهم معها، لذلك هناك من يرى أن مطالبة الحركة بأن تكون أداة لخدمة أهداف إسرائيل لن يكتب لها النجاح مادام المشروع الذي تتبناه الحكومات الإسرائيلية يقوم على فرض هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية على الشعوب العربية.

سلاح السلام *

العفيف الأخضر



في مقال عن احتمالات السلام السوري - الإسرائيلي وقّعه ثلاثة معلقين إسرائيليين، وظهر في وقت واحد في صحيفتي (يديعوت أحرنوت) ومعاريف (١٠/١٢/١٩٩٩) نقرأ التالي:

«سنة ١٩٦٧ قمنا باحتلال هضبة الجولان، وسنة ١٩٧٣ حافظنا عليها، ويبدو أننا سنقرر قريبا ما إذا كنا سنودّعها إلى الأبد. في أحسن الحالات سيُتخذ قرار ديمقراطي، وفي أسوأ الأحوال ستندلع حرب أهلية».

وأراهن على أن القارئ العربي غير الملمّ بالتيارات السياسية والدينية التي تغلي داخل المجتمع الإسرائيلي سيمر مرور الكرام على فرضية اندلاع حرب أهلية فيها في حال انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة، فلاشيء عنده أدعى للسخرية من مثل هذه الفرضية، فمقولات بعض التيارات السياسية السائدة أوقعت في روعه أن السلام سيجعل «الكيان الصهيوني أكثر قوة وتماسكا من أي وقت مضى»، ومن الموضوعية الاعتراف بأن هذه القناعة ليست حكرا على البعض، بل يشاركهم فيها العرب - جمهورا ونخبة - منذ تأسيس الدولة الصهيونية، لقد رفضوا قبول قرار التقسيم اعتقادا منهم بأن الاعتراف بهذه الدولة سيعطيها الشرعية والاستقرار. لكن الآباء المؤسسين للكيان الصهيوني كانوا يعتقدون أن العكس هو الصحيح، رغم ترويجهم في دعايتهم - المرصودة للاستهلاك الداخلي والخارجي - على «رفض العرب لليد الممدودة إليهم بالسلام» كما تقول

* العربي - العدد ٥٠٤ - نوفمبر ٢٠٠٠.

جولدا مائير.

في فبراير ١٩٦٧ سأل مراسل جريدة «لوموند» الفرنسية إريك رولو، ديفيد بن غوريون عن اتهام وزير خارجية إسرائيل الأسبق أبا إيبان له برفضه لأي مسعى جدّي للسلام مع العرب، فلم ينف ذلك، وبرر بأن: «المجتمع الإسرائيلي مازال لم ينصهر بعد في دولة - أمة»، فاليهودي الروسي أو الأمريكي مازال يعتبر نفسه روسيًا أو أمريكيا قبل أن يكون إسرائيليا، وضرب له مثلا: «عندما أرسل السوفييت أول قمر صناعي، سمع يهودي روسي بالخبر فركض في الصباح الباكر إلى الحي الأمريكي ليقول ليهودي أمريكي: لقد سبقناكم إلى غزو الفضاء»، ثم أضاف بن غوريون معلقا: «نحن في حاجة إلى عدو خارجي لننصهر في أمة».

بن غوريون ذو الثقافة السياسية والتاريخية العميقة لا يجهل أن الحرب الخارجية كانت التحدي الكامن وراء انصهار الأمم الحديثة، مما جعل المؤرخ الفرنسي ميشلي يقول عن حرب المائة عام الفرنسية - الإنجليزية أنها شكّلت الأمتين معا، «فبقدر ما شكّلت إنجلترا فرنسا شكّلت فرنسا إنجلترا».

ولكن، كيف ينظر الإسرائيليون أنفسهم - الآن - إلى مخاطر السلام عليهم، يجيب إيلان غريلسمير، أستاذ علم السياسة بجامعة بارإيلان بـ «تل أبيب»: «كثيرا ما يُستخدم التعبير الغريب: السلام خطر على إسرائيل.

هذا التعبير الغريب يعني أن حالة السلم لا تقل خطرا عن حالة الحرب على دولة إسرائيل، إذا كانت الحرب تهدد بقاء الدولة اليهودية المادي، فإن السلام بدوره قد يشكّل تهديدا مميتا للنسيج الاجتماعي الإسرائيلي ومسببا لانحلال الدولة الصاعق أو انفجارها من الداخل، بعض المستشارين يشيرون بوقاحة على الدول العربية المعادية لإسرائيل: اعملوا السلام وستموت الدولة اليهودية من الداخل بالتدمير الذاتي». ويفسر غريلسمير هذا الاحتمال بكون المجتمع الإسرائيلي مجتمعا من مهاجرين جاءوا من أكثر من مائة بلد تتحكّم فيهم قيم اجتماعية ومشارب أيديولوجية ودينية متناقضة: يهود عرب، يهود شرقيون، يهود غربيون، مهاجرون جدد، مهاجرون قدامى، أغنياء، فقراء، ديمقراطيون، اشتراكيون يدافعون عن دولة الرفاه، ورأسماليون متوحشون على طريقة الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، صقور وحمائم.. الحروب والشعور بالخطر الخارجي هما اللذان جمّدا هذه التناقضات المتفجّرة، لكن - كما يقول المحلل السياسي الإسرائيلي - ما إن انطلق قطار السلام منذ عام ١٩٧٧ حتى بدأ الإجماع اليهودي القديم أمام تحدي «الخطر الخارجي» يتآكل تاركا مكانه لصراع يهودي - يهودي يخوضه الأصوليون والعلمانيون. المعسكر الديني يضم المتدينين الصهاينة والأرثوذوكس غير الصهاينة، أما المعسكر العلماني فيشمل الحمائم الداعين للسلام والصقور العطاشى للدم العربي.

في إسرائيل خمسة أحزاب دينية: اغودات إسرائيل (اتحاد التوراة)، دوجيل هاتوراه (راية التوراة)، شاس (الشرقيون المواظبون على أداء الفرائض)، المفدال (الحزب القومي الديني) وحزب ميماد، وهذه الأحزاب جميعها خرجت من عباءة اغودات إسرائيل خلال الاعوام الخمسين الماضية، والقاسم المشترك لهذه الأحزاب هو مكافحة العلمانية، وتطبيق الشريعة اليهودية (الهالاخا)، أي إقامة دولة ثيوقراطية تستمد شرعيتها من الله لا من الشعب السيّد، لذلك فهي ترفض حقوق الإنسان بذريعة أنها مستوردة من الغرب، الذي يعتبره الأصوليون اليهود مصدر جميع الشرور.

ومنذ ظهور الحركة الصهيونية، وجّه لها اليهود المتدينون سبابة الاتهام، لأن نداء «العودة إلى فلسطين» مناف لنصوص التوراة القائلة بأن الله وحده هو الذي يضع حدّا للشتات اليهودي عندما تكون ساعة العودة إلى أرض الميعاد قد أزفت عشية ظهور المسيح المنتظر «المشيح» «أي الممسوح بالزيت المقدس»، وهو الذي سيقيم مملكة الله على الأرض، لذلك ليس لليهود أن يقرّروا من تلقاء أنفسهم العودة إلى فلسطين. لكن اضطهاد النازية لليهود كان أقوى من نصوص التوراة. وهكذا غيّر المتدينون رأيهم وبدأوا يهاجرون إلى «أرض الميعاد».

المتدينون كانوا أيضا ضد إعلان دولة إسرائيل قبل أوانها التوراتي، لكن ما إن أعلن حزب العمل العلماني ميلاد الدولة في ١٩٤٨ حتى غير معظم المتدينين رأيهم فيها، وقبلوا بوجودها، وحاولوا استخدامها لمآربهم الخاصة، وكمحاولة لدمج اليهود المتدينين في الدولة الصهيونية قدم بن جوريون تنازلا مهما لرجال الدين تمثل في إعفاء طلبة المعاهد الدينية من الخدمة في الجيش. كما تعهد لهم باحترام قوانين الأحوال الشخصية اليهودية مما أغراهم بالمشاركة في حكومته من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٥٢ عندما استقالوا منها احتجاجا على تجنيد الفتيات في الجيش انتهاكا لتعاليم التوراة التي تقول بأن «مكان المرأة الطبيعي هو البيت»، حارمة لها من جميع حقوقها السياسية والإنسانية، بل إن اليهود المتدينين يصلّون كل صباح مرددين «حمدا لك اللهم لأنك لم تخلقني امرأة».

والمفارقة أن نموّ الأحزاب الدينية وانتشار أفكارها المعادية يعود لانتشار تيارات التحديث في المجتمع الإسرائيلي المناصرة للمرأة والديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان، وأيضا لانتشار - بالمقابل - المعاهد الدينية التي تسيطر عليها هذه الأحزاب، والتي لا يدرس فيها الطلاب إلا الفقه اليهودي القروسطي المتخاصم بالضرورة مع العصر، والتي يُفصل فيها البنون عن البنات فصلا كاملا.

والمفارقة الأخرى أنه ما كان بإمكان الأحزاب الدينية أن تنفق على شبكة تعليمها الديني لولا المساعدات المادية التي تقدمها لها الحكومات

الإسرائيلية العلمانية المتعاقبة رشوة لمشاركتها في الحكومة، لأن نظام الانتخابات المعتمد على التمثيل النسبي للأحزاب يمكّن الأحزاب الصغيرة التي تحصل على أقل عدد من أصوات الناخبين من أن تجعل الأحزاب الكبيرة رهينة لها، بحيث لا يستطيع أيّ من الحزبين الكبيرين تشكيل حكومة إلا بمشاركتها، لذلك نجد حزب «شاس» الديني المتعصّب لا يغيب عن أي حكومة يمينية أو يسارية، شرط أن تدفع له «الإتاوة المناسبة» أي عشرات ملايين الدولارات، وهذه الإتاوة - أو لنقل الرشوة - التي يحصل عليها «شاس» لا تنفق على تشكيل وعي آلاف الشباب اليهودي بالتعليم التلمودي وحسب، بل تنفق أيضا على مؤسسات خيرية جعلت من الأحزاب الدينية - وخاصة «شاس» - مجتمعا بديلا للمجتمع الرسمي.

فهذا الحزب يقدم لجمهوره المتدين مطاعم للفقراء، ورياض أطفال، ورعاية للتلاميذ طوال اليوم، والنقل المدرسي المجاني، ومصائف للشباب مجانية، ومآوي للعجزة، ونوادي للنساء وأخرى للرجال لتمضية أوقات الفراغ.

باختصار، يتكفّل «شاس» باليهودي الشرقي المتدين من المهد إلى اللحد. ويعلق غليسمير على ذلك قائلا: «المدارس الدينية القروسطية والمؤسسات الخيرية جعلت قوة شاس تتعاظم ونفوذه الأيديولوجي يتسع ليصيب اليهود الشرقيين بالغباء، عائدا بهم إلى القرون الوسطى بممارسات أسطورية مثل التماس البركة وتعليق التمائم التي يباركها الربّانيون المقدسون» فضلا عن تنفيرهم من القيم العقلانية والإنسانية الحديثة المتضمنة في الديمقراطية وحقوق الإنسان باعتبارها بضاعة مستوردة من «الغويم» أي ممن لا ينتمون لشعب الله المختار!

في انتخابات عام ١٩٩٦ استطاعت الأحزاب الدينية أن تحقق اختراقا غير مسبوق، إذ حصلت مجتمعة على ٢٣ مقعدا في الكنيست، مما أثار فزع الرأي العام العلماني الإسرائيلي الذي رأى في هذا الاختراق بداية لـ«تهويد» إسرائيل، أي تطبيق التعاليم والشرائع التوراتية على سكانها، ورغم أن المتدينين لا يمثلون - كما يقول المحللون الإسرائيليون - إلا

حوالي ٢٠٪ من السكان، فإنهم خلال حكم نتنياهو حققوا هيمنة أيديولوجية لا تتناسب مع حجمهم في المجتمع، بفضل المساعدات السخية التي أغدقتها الحكومة الليكودية عليهم، لأنها دون مساندتهم لها في الكنيست كانت ستسقط.

يعود نجاح الأحزاب الدينية في انتخابات عامي ١٩٦٦ و ١٩٩٩ إلى تآكل الحزبين الكبيرين - العمل والليكود - بسبب تنميط المشروع المجتمعي الذي يدافع عنه كلٌ منهما. وهي ظاهرة ملحوظة حتى في الديمقراطيات الغربية، فبرنامج الأحزاب اليوم من صنع الكمبيوتر، لذلك لا يكاد يختلف برنامج المعارضة عن برنامج الأغلبية الحاكمة في شيء ذي بال، مما جعل الملل يسود المعارك الانتخابية، وجعل قطاعا من الناخبين يستنكفون عن التصويت لغياب المشروع البديل. وهذا أحد الأخطار الجدية التي تهدد الديمقراطية في عقر دارها إذا لم تتحوّل إلى ديمقراطية سياسية واجتماعية في آن.

يلاحظ غليسمير أن الاسمنت الذي قام عليه الكيان الإسرائيلي هو «التسوية التاريخية» التي حققها بن جوريون بين المعتدلين من العلمانيين والمتدينين. العلمانيون ممثلون بحزب العمل، والمتدينون ممثلون بالحزب القومي الديني، أما المتدينون المتطرفون - ومعظمهم من اليهود الشرقيين - فقد بقوا على الهامش، لاحظّ لهم في تسيير شئون الدولة، و «الحد الأدنى» الذي أجمع عليه الفريقان - العلماني والديني - هو التزام حزب العمل - من بن جوريون إلى جولدامائير - باحترام المضمون اليهودي للدولة والمتمثل في احترام الحكومة لعطلة السبت واستقلال المدارس الدينية، وعدم تجنيد طلبتها الذين كانوا - آنذاك - أقلية ضئيلة، فيما غدوا اليوم يعدّون بالآلاف، وفي المقابل التزم المتدينون المعتدلون باحترام الطابع الليبرالي، العلماني والديمقراطي للدولة، متخلين نهائيا عن مشروعهم الرامي إلى تحويلها إلى دولة دينية تطبّق الشريعة اليهودية كما جاءت في التوراة، كما التزموا باحترام التعددية والديمقراطية، أي الفصل الواضح بين السلطات الثلاث التشريعية، القضائية، والتنفيذية، والتداول

السلمي على السلطة بواسطة انتخابات نزيهة، وهي الأمور التي يرفضها الأصوليون - عادة - بسبب جمودهم الذهني، أي كراهيتهم لكل مخالف لهم أو مختلف عنهم، واعتبارهم ممارسة الحكم واجبا شرعيا لا وظيفة اجتماعية قابلة للتداول دون شروط مسبقة.

ورغم صيغة التعايش هذه، ظل تعريف «مَن هو اليهودي» محل خلاف بين العلمانيين والمتدينين المعتدلين، لكنه خلاف بقي تحت السيطرة، ولم يستشر إلى حدّ كسر التحالف.

اتبعت الأصولية اليهودية أمام هذا التحالف تكتيك «الانتظار النشط»: التقوقع على الذات، وتكثيف الدعوة الدينية بين الجمهور، والإعراض عن ممارسة السياسة، وإحكام الربانيين قبضتهم على جمهورهم لتذنيبه، وبالتالي استرقاقه نفسيا، فالضمير المثقل بالذنوب، لابد له من شفيع يلوذ به للأمل في الغفران.

ويرصد غليسمير ثلاثة تواريخ حاسمة أدت إلى فصم التحالف العلماني - الديني المعتدل وتحوّل المتدينين عن بكرة أبيهم إلى الأصولية المتطرفة تعريفا.

عام ١٩٦٧: أدى انتصار إسرائيل في حرب الأيام الستة إلى هستيريا جماعية في صفوف المتدينين الذين اعتبروها معجزة إلهية أعادت لشعب الله المختار القدس موحّدة ويهودا والسامرة، وآية تشير إلى قرب ظهور «المشيح» ونهاية العالم.

بعد صدور القرار الأممي ٢٤٢ القاضي بإعادة الأراضي العربية المحتلة جعلت الأصولية اليهودية من رفضه استراتيجية تجمعت حولها الصهيونية الدينية، المطالبة بالحفاظ على «أرض إسرائيل» في حدودها التوراتية، وعدم رد شبر واحد منها إلى العرب، وعدم الاعتراف بالهوية الوطنية الفلسطينية. وفي المقابل قبل حزب العمل - الحاكم آنذاك - القرار الأممي. وهكذا تصدّعت «التسوية التاريخية» بين حزب العمل والحزب القومي الديني. لجأت الأحزاب الدينية - لجعل تطبيق القرار ٢٤٢ مستحيلا - إلى استيطان الأراضي العربية، جاعلة من إعادتها إلى العرب

«تمرّدا على إرادة الله» الذي أعادها إلى شعبه المختار بحرب الأيام الستة!

في مناخ «معجزة الانتصار الربّانية» راح الشباب اليهودي يعود أفواجا أفواجا إلى الطاعة العمياء للتعاليم التوراتية، وبات يفضّل الأكاديمية التلمودية على الجامعة العلمانية، وعادت الفتيات - كما يقول غليسمير - «إلى الحجاب بتغطية رءوسهن بوشاح، فيما كانت أمهاتهن يخرجن سافرات»، وهكذا «فحرب الأيام الستة التي استقبلت كمعجزة عسكرية تكشّفت عن كارثة: فقد مزّقت النسيج الاجتماعي الإسرائيلي، وحطّمت التوازنات التي قامت عليها الدولة اليهودية لتفتح الباب للتطرّف الديني والعلماني»، الحامل للحرب الأهلية.

عام ١٩٧٧: هذا هو التاريخ الثاني الذي أدى إلى تعميق القطيعة بين العلمانيين والدينيين. إنه تاريخ انتصار الليكود في الانتخابات البرلمانية. غداة هذا الانتصار، قرر الحزب المتزمت «اتحاد التوراة» الانخراط في السياسة بعد ربع قرن من الابتعاد عنها، وتحالف مع ليكود، وكان الثمن الذي حصل عليه غاليا: امتيازات مادية سخية وقوانين دينية رادعة غير مسبوقة.

منذ ذلك التاريخ غدا «اتحاد التوراة» حزبا لا غنى عنه لأي ائتلاف حكومي يميني أو يساري، مما يعني مزيدا من تغلغل الأصولية والتعصب الديني إلى خبايا وزوايا المجتمع الإسرائيلي.

عام ١٩٨٧: هذا العام صادف ظهور كتاب المؤرخ الإسرائيلي بني موريس عن «جذور المشكلة الفلسطينية» والذي كان تدشينا لظهور «مدرسة المؤرخين الجدد» التي شككت في صحة الأساطير اليهودية المؤسسة من أسطورة «الماسادا» التي تروي بطولة المتعصبين اليهود الانتحارية في حربهم ضد الفتح الروماني سنة ٧٠ ميلادية إلى أسطورة «الاستقلال» سنة ١٩٤٨. فقد أثبت «المؤرخون الجدد» - اعتمادا على الوثائق البريطانية والإسرائيلية - أن فلسطين «لم تكن أرضا دون شعب لشعب دون أرض»، كما يقول تاريخ إسرائيل الرسمي، بل إن حرب «الاستقلال» كانت - في الواقع - حرب اقتلاع للشعب الفلسطيني وإحلال شعب آخر وافد محله وبأكثر

الوسائل قسوة ودموية.

شكّلت الإطاحة بأسطورة حرب الاستقلال - ذات الوقع الرمزي المكثّف - صدمة نفسية هزّت ثقة الإسرائيليين في أنفسهم، وفي شرعية دولتهم الأخلاقية، ودشّنت - ما أسماه كثير من المحللين - دخول المجتمع الإسرائيلي إلى مرحلة «ما بعد الصهيونية» التي بشّر بها القطاع الأوسع من المثقفين «الكتّاب، الشعراء، الفنانون، الأساتذة، الطلبة، الصحفيون، الإعلاميون، صنّاع الرأي العام وصحيفة هاآرتس اليومية» كما يقول كل من البروفسور إيلان كليسمير والصحفية اليهودية الفرنسية جوزات علياء في كتابها المهم عن إسرائيل: «النجمة الزرقاء والقبعة السوداء - ١٩٩٩».

وكرد فعل على التطرّف الديني الأصولي، رفض أغلب المثقفين الإسرائيليين الاسمنت الذي قامت عليه دولة إسرائيل في ١٩٤٨ - التحالف بين العلمانيين والمتدينين المعتدلين - وهم اليوم يطالبون بالتراجع عن كل التنازلات التي قدمها بن جوريون للحزب القومي الديني، بل إن البعض منهم يذهب أحيانا إلى أبعد من ذلك.

وتتنوع مطالبهم ما بين وضع حد للمحاكم الربّانية في مادة الحالة المدنية، وجعل الدولة ليبرالية وعلمانية وديمقراطية: وبعضهم يرى ضرورة ألا توصف هذه الدولة باليهودية حتى تكون «دولة لجميع مواطنيها مهما تباينت انتماءاتهم الاثنية أو الدينية»، واقترح آخرون إلغاء قانون عودة اليهود إلى أرض الميعاد لأنه يتناقض مع مفهوم الدولة الحديثة، وطالب فريق آخر بتغيير علم إسرائيل «لأن مواطني الدولة من العرب الفلسطينيين لا يعترفون بنجمة داود، ولا يجدون أنفسهم فيها».

كما تنادى عدد كبير من المثقفين إلى تغيير النشيد الوطني الحالي بآخر لا يتحدث عن «الأمل اليهودي الذي مضى عليه ألفا سنة». كما نصح بعض المثقفين يهود الشتات بالاندماج في دولهم، والاهتمام بأنفسهم، والكفّ عن تقديم المال لإسرائيل، وأخيرا لا آخرا، دعا بعض المثقفين الشباب اليهودي إلى عدم التركيز على مذبحة اليهود على أيدي النازيين، والاهتمام بسلسلة المذابح التي كابدتها شعوب أخرى في القرن العشرين.

«يتصارع اليوم في صلب المجتمع الإسرائيلي تياران متناحران، تيار ديمقراطي إنساني «ما بعد صهيوني» يمثله العلمانيون، وتيار آخر ظلامي، متطرف، قومي نرجسي، متقوقع على الهوية يستبعد كل اتجاه إلى الكونية والغيرية»، كما يقول غليسمير، هو التيار الديني. بلغ هذا الصراع سنة ١٩٩٩ حدة غير مسبوقة عندما استطاعت الأحزاب الدينية أن تنظم مظاهرة من ربع مليون شخص ضد القرارات الليبرالية للمحكمة العليا التي أكّدت حق المتدينين الليبراليين - الذين لا يتشددون في المطالبة بتطبيق الشريعة اليهودية - في دخول المجالس الدينية التي كانت إلى ذلك التاريخ حكرا على الأصوليين الذين لا يرضون عن تطبيق الشريعة بديلا، لذلك فبقدر ما ينظر المتدينون المتطرفون إلى المحكمة العليا كتجسيد للشيطان على الأرض وحصان طروادة الذي ستدخل منه «حقوق الإنسان الغربية» إلى إسرائيل، يعتبرها العلمانيون عكس ذلك، حصنا حصينا للديمقراطية وحقوق الإنسان في وجه الخطر الأصولي الداهم.

تصدع وحدة المجتمع الإسرائيلي التي أسسها بن جوريون يجعل الصدام بين معسكر الديمقراطية العلماني ومعسكر الثيوقراطية الديني مسألة وقت، خاصة بعد السلام العربي - الإسرائيلي. ولعل إيلان غليسمير الضليع في شئون وشجون يهود إسرائيل قد شخّص مشكلتهم تشخيصا دقيقا عندما كتب: «كيف سيكون المجتمع الإسرائيلي بعد السلام، بعد الدولة الفسلطينية بعد جنوب لبنان بعد الجولان هذه هي المسألة. (....) قريبا ستظفر إسرائيل بالأمن على حدودها، وعندئذ فإن مفهومين مختلفين للهوية سيهددان بتفجير الدولة اليهودية من الداخل».

فشل الانصهار الاجتماعي Melting pot في إسرائيل - كما تقول جوزات علياء - وضع إسرائيل في خطر السلام، في حين أن الحرب لم تشكّل عليها قط خطرا جديًا، بل على العكس، ساعدت جميع يهود إسرائيل على الاتحاد في وجه «الخطر الخارجي» الذي لا يستثني - نظريا على الأقل - يهوديا علمانيا أو دينيا.

خيار شمشون*

حسين حامد



تسلل الحدثان إلى الأزمنة الحديثة وملكا الوجدان الصهيوني وسيطرا على عقله... كيف ومتى؟؟

كانت الحرب العالمية الثانية قد وضعت أوزارها، وأمريكا قد استخدمت لتوّها السلاح النووي وحسمت به الحرب لمصلحتها ونشطت كل الدول التي عانت ويلات الحرب وسارعت في محاولة لامتلاك هذا السلاح الجديد الرهيب.

انضم بن جوريون إلى هذا السعي الحثيث وراح يبحث هو الآخر في إصرار عن السلاح النووي، لماذا وهو لا يواجه قوة كالجيش الياباني أو الجيش الألماني؟ إنه هاجس الأمن الذي ظل يؤرقه وانتقل إلى خلفائه، ليس فقط من الجيران وإنما أيضا من الذات، فالشعوب اليهودية التي جاءت من أعراق شتى من مختلف بقاع العالم، لتستوطن رقعة محدودة من الأرض يحيط بها الأعداء من كل جانب، لا يجمعهم شيء سوى حلم غامض بتفريغ الأرض واقتلاع سكانها على طريقة الهنود الحمر وإقامة مجتمع طوباوي يعيش على أسنة الرماح، هذه الشعوب إذا فشلت في تحقيق حلمها فستكفئ على ذاتها لتتصارع فيما بينها، ثم تذبح بعضها تأسيًا واستدعاء لأبطال من الأساطير مازالوا يمتلكون الوجدان(!)

* العربي - العدد ٥٠٥ - ديسمبر ٢٠٠٢.

ولذلك لابد من تزويدهم بقوة مدمرة تكون رادعا لهم وللآخرين.

وتجمعت مصالح أطراف عدة حول هذا الهدف...

- أوربا التي رأت في إسرائيل حلا أمثل لمشكلة اليهود التي أقلقتها طويلا، فلأسباب دينية واقتصادية وعنصرية كرهت أوربا اليهود وحاولت التخلص منهم عبر سلسلة من المذابح، في إسبانيا بعد سقوط الحكم الإسلامي، وفي روسيا القيصرية، وفي إنجلترا وأخيرا في ألمانيا النازية، ولم تفلح أي منها في إبادتهم، وهاهم يخرجون طوعا إلى ما يسمى أرض الميعاد، ولابد من تزويدهم بقوة مدمّرة تحول دون هزيمتهم، لأن ذلك معناه عودتهم وعودة الكابوس المزمن.

- أمريكا التي أزعجها نمو الحزب الشيوعي الفرنسي والحزب الشيوعي الإيطالي، كانت تبحث عن عميل في الشرق الأوسط يمنع اقتراب الشيوعية من آبار النفط، ولم تكن تستطيع الدخول بنفسها، فالمنطقة بأسرها تحت الاحتلال البريطاني والفرنسي، وكانت تنظر في ريبة إلى الاتحاد السوفييتي الذي سارع بالاعتراف بإسرائيل بعد دقائق من قيامها، خاصة وأن هناك خطوطا للتماس بين الحكم العمالي في إسرائيل والفكر الشيوعي،

وجدت أمريكا في إسرائيل القوية المرتبطة بهاعاملا مساعدا على تحقيق أهدافها.

- أثرياء اليهود في العالم الذين رأوا في المشروع الصهيوني جانبه الاقتصادي، فهو استيطان لنقطة ارتكاز في أغنى منطقة في العالم ويمكن أن يدر أرباحا طائلة، ولابأس من استئجار بعض الأجراء اليهود والتكفل بمصاريفهم ومساعدتهم على امتلاك قوة مدمرة تحارب نيابة عنهم وتحقق لهم الثراء ولاتقتضي منهم التضحية بالنفس، ولن يضير أن تلوك الألسن بعض العبارات التي تلهب الأسماع مثل، الوعد الإلهي، إنقاذ اليهود، الوطن القومي.

وهكذا التقت المصالح وإن تعددت الأسباب.

أبو القنبلة النووية الإسرائيلية، آرنست ديفيد برجمان، شخصية غامضة، لم يعرف عنه شيء إلا بعد وفاته، ابن حاخام، ألماني الأصل، عالم في الكيمياء العضوية، قال عنه بن جوريون إنه رجل يرى المصباح ويعرف كيف يضيئه، بدأت علاقته بإسرائيل في الثلاثينيات عندما قدمه حاييم وايزمان لعصابات الهاجاناه ليصنع لهم متفجرات شديدة التأثير ليقتلوا بها العرب، حقق نجاحا باهرا في عمله ساعده على تولي رئاسة معهد وايزمان للعلوم جنوب تل أبيب.

التقت أفكاره مع بن جوريون في ضرورة امتلاك السلاح النووي، وكان ذلك سنة ١٩٤٧، وقدم له بن جوريون شابا في العشرينيات من عمره، سوف يلعب دورا هائلا في هذا المجال، وهو شيمون بيريز، نجح الثلاثة في إقامة شبكة بالغة السرية على مستويين :

الأول.. مع الباحثين أو العلماء اليهود العاملين في مختلف

مراكز الأبحاث النووية من الاتحاد السوفييتي شرقا، وحتى أمريكا وكندا غربا، مرورا بإنجلترا وفرنسا والنرويج والدنمارك وغيرها، كان أخطرها مع أوبنهيمر أبي القنبلة النووية الأمريكية في مركز الأبحاث النووي في لوس ألاموس Los Alamos بأمريكا وعالم الرياضيات أينشتين، لكن أهم هذه العلاقات كان مع مركز الأبحاث النووي الفرنسي في ساكلاي Saclay وماركول Marcoule والذي سيكون له دور أساسي في صنع القنبلة النووية الإسرائيلية اعتبارا من سنة ١٩٤٩.

أما المستوى الثاني للشبكة، فكان مع أثرياء اليهود في أنحاء العالم لضمان التمويل اللازم للمشروع.

قبل أن ينسحب بن جوريون من الحياة العامة إلى منفاه الاختياري في سد بوكر سنة ١٩٥٣ عيّن تلميذه النجيب بيريز مديرا لوزارة الدفاع، وعندما عاد بن جوريون إلى وزارة الدفاع في منتصف الخمسينيات كان البرنامج النووي قد خطا خطوات هائلة على أيدي بيريز وبرجمان، وهو ما دعا أمريكا للسؤال عنه، فأجاب بن جوريون: إنه للأغراض السلمية، لكن برجمان علّق وقتها «ليست هناك طاقتان نوويتان إحداهما للسلم والأخرى للحرب، إنها طاقة واحدة»، وتغاضت أمريكا عامدة عن هذه الإجابة الملتوية.

كان العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ علامة فارقة، فقد علقت دول العدوان آمالا عريضة عليه، لكنه فشل فشلا ذريعا، وجاء الإنذار السوفييتي بضرب العواصم الثلاث مفاجأة للجميع، تصوّر الرئيس الفرنسي جي موليه أن أمريكا ستتدخل لحماية عواصم حلفائها، لكن ذلك لم يحدث، كان لأمريكا حساباتها الخاصة، فقد رأت في العدوان الثلاثي آخر مسمار

يدق في نعش الاستعمار الفرنسي والبريطاني في المنطقة، وعليها أن تستعد لتحل محلهما.

خرج جي موليه من هذه التجربة بضرورة أن يكون لفرنسا قنبلتها النووية، وانتهز بن جوريون الفرصة وطلب منه أن تبني فرنسا مفاعل ديمونه في بير سبع في صحراء النقب، ووافق جي موليه استمرارا لسياسة العقاب التي فرضها على مصر لدعمها ثوار الجزائر

كانت تكلفة المفاعل تقترب من مائة مليون دولار، ولم تكن ميزانية إسرائيل وقتها تتحمل هذا المبلغ الكبير، وكانت إحدى نجاحات بيريز أنه استطاع جمع المبلغ من أثرياء اليهود دون أن تتحمل إسرائيل شيئا منه.

حول هذا المفاعل عدد من المفارقات لابد من تسجيلها.

- جزء كبير من المفاعل بني تحت الأرض، الأعمال الشاقة فيه، الحفر والبناء، قام بها اليهود الشرقيون وخصوصا المغاربة والجزائريين لإتقانهم الفرنسية، أما الأعمال الإدارية والفنية فقد أسندت إلى اليهود الغربيين والفنيين الفرنسيين، وقد كتب أحد هؤلاء العمال اليهود الشرقيين أخيرا أنهم عوملوا كالعبيد، وفور انتهاء عملهم أبعدوا عن المفاعل ولم يسمح لهم بالاقتراب منه بعد ذلك.

- سنة ١٩٨٠ الشركات الفرنسية نفسها التي بنت مفاعل ديمونة ذهبت إلى العراق لبناء مفاعل «أوزيراك» واستعانت بالفنيين الفرنسيين أنفسهم، ومعهم عدد من الإسرائيليين الذين يحملون الجنسية المزدوجة، الإسرائيلية والفرنسية، ولذلك كان من السهل تدميره بعد أن دفع العراق تكلفته (١١).

تولى برجمان رئاسة المفاعل، ونجح مع بيريز في إغراء عدد

كبير من العلماء اليهود من دول عدة بالهجرة إلى إسرائيل، كان أغلبهم من أمريكا وفرنسا، وفيما بعد من الاتحاد السوفييتي، وقدم الجميع خبراتهم للمفاعل الناشئ، وتطور التعاون مع المراكز النووية الفرنسية إلى آفاق بعيدة، وهنا استطاع بيريز تحقيق نجاح آخر، حيث استطاع توفيراليورانيوم والماء الثقيل للمفاعل عبر سلسلة من العمليات الملتوية.

وسنة ١٩٦٠ نجحت فرنسا وإسرائيل في إجراء أول تجربة نووية في المحيط الهادي، بعدها انطلق التعاون بينهما إلى أن أوقفه ديجول بعد حرب ١٩٦٧، فانتقلت إسرائيل بتعاونها النووي إلى الهند وجنوب إفريقيا.

وعندما مات برجمان، كان لدى إسرائيل من ٢٥٠ إلى ٣٠٠ رأس نووي، وعند ما سألوا بيريز- بعد وفاته - عنه، أجاب باقتضاب: إنه واحد من ثلاثة لهم الفضل في إنشاء إسرائيل، والآخران هما حاييم وايزمان وبن جوريون، ورفض الدخول في أي تفاصيل، وعندما ألحّوا عليه، قال: ربما بعد مائة عام يمكن الحديث بالتفصيل عن دور برجمان في إنشاء إسرائيل وبقائها.

وهنا يجب التوقف قليلا عند شخصية بيريز، والتي يلفت النظر فيها أمران:

- أنه قضى معظم سني حياته في العمل السري يعمل تحت رئاسة آخر، في البداية بن جوريون بعد ذلك رابين، وحقق في هذا المجال نجاحات كبيرة، منها البرنامج النووي الإسرائيلي واتفاق سيفر بفرنسا الذي وضعت فيه خطة العدوان الثلاثي على مصر، ثم علاقاته السرية ببعض العرب التي دفعتهم للهرولة نحو إسرائيل لنيل بركاتها، لكنه عندما انتقل إلى العمل المعلن وأصبح المسئول الأول فشل فشلا ذريعا وأسقطه الناخبون

الاسرائيليون مرتين، على الرغم من أنه في المرة الأخيرة قدم لهم قربانا من دم أكثر من مائة بريء في قانا، وهو نموذج لمن عاش طويلا في الظلام ففقد القدرة على الرؤية في وضح النهار.

- على الرغم من أنه أحد الذين زرعوا العنف في- الشرق الأوسط، فإنه عندما تقدم به العمر راح يدعو للسلام ويبشر بمجتمع شرق أوسطي يسوده الحب والتعاون، فهل هي إحدى ألاعيب الظلام التي يجيدها؟ أم أنه في أخريات أيامه قرر أن يغسل يديه من دم الأبرياء الذين قتلهم طيلة مسيرة حياته؟

إنه شخصية تراجيدية، تستحق الدراسة، لرجل مراوغ رائحة الدم تفوح منه ويحاول إخفاءها، ارتكب مذبحة قانا في الوقت نفسه الذي يدعو فيه للسلام والود والتعاون في مجتمع شرق أوسطي.

يحلو لبعض الكتاب الغربيين أن يطلقوا على إسرائيل مسمى المعبد الثالث، باعتبار أن المعبدالأول (أول دولة يهودية) دمّره البابليون سنة ٥٣٧ ق. م والمعبد الثاني (الدولة الثانية) دمّره الرومان سنة ٧٠ م، واستخدام لفظ المعبد رمزا للدولة هي إشارة خفية لمعبد شمشون، والمعروف أن تدمير هذه المعابد كان نتيجة صلف سكانها واعتداءاتهم المتكررة على جيرانهم، ويرى البعض في الغرب أن امتلاك إسرائيل للسلاح النووي هو الحلقة الأخيرة في حياة المعبد الثالث.

لعل بن جوريون كان يعلم في قرارة نفسه أنه سيأتي يوم يحكم إسرائيل فيه أحمق يفتن بشخصية جده شمشون ويتتبع خطاه ويسير على هديه ويصيح صيحته «علي وعلى أعدائي»، وساعتها سيكون أعداؤه هم رفاقه من سكنة المعبد، وهذا هو هاجس الأمن الذي ظل يؤرقه- بن جوريون- ومات محسورا

بسببه، فقد أدرك بعد فوات الأوان أنه بنى معبدا عناصر ضعفه أكبر من مصادر قوته، ففي الانتخابات الأخيرة في إسرائيل تصارع فيها أكثر من ثلاثة وثلاثين حزبا لشعب تعداده أربعة ملايين ونصف المليون، وهي أرقام لا مثيل لها في أنحاء العالم.

من جانبنا، علينا أن نتوقع أن يخرج من بين هذه الأحزاب المتصارعة ذلك الأحمق، يلوح لناخبيه أنه قادر على تحقيق الحلم ويحاول أن يعالج هذا التفتت، فلا يجد أمامه سوى الصهيونية، فهي التي وضعت مبدأ استدعاء الميثولوجيا الخام والأساطير الغابرة، وأسست عليها دولة (معبد) يتيه فيه صلفا وغرورا أصحاب الرؤى التوراتية.

ما يهمنا في هذه الإشكالية هو أن نعمل على ألا يطالنا شيء من غبار هدم المعبد.

قراءة أخرى في مسار الصراع
توظيف العنف في خدمة الصهيونية *

وجيه كوثراني

الصهيونية على صعيد النشأة والتكوين هي ظاهرة تاريخية غربية حملت كفكرة وحركة تنظيم معطيات القرن التاسع عشر الأوربي وسياقات وحاجات التوسع الإمبريالي للرأسماليات الغربية في مطلع القرن العشرين.

ففي مضامينها يمكن أن نقرأ تأثير القوميات الإمبريالية الشوفينية العنصرية، ووظائف الإمبرياليات تجاه العالم العربي. فهذه القوميات التي أفرزت (اللاسامية) أي معاداة اليهود، كانت بوجه من الوجوه العالم المستفز والمميز للوجود الأقلوي اليهودي في المجتمعات الأوربية. وفي إطار الاستجابة اليهودية لهذا التحدي الكبير الذي اتسم بالاضطهاد والنفي للآخر، كان توظيف الرأسماليين اليهود والنخب اليهودية للإمكانات اليهودية الاقتصادية والعلمية والثقافية والدينية في مشروع جامع (للشتات) لاستعمار فلسطين واكتشافها على قاعدة القراءة الجديدة للتوراة والتلمود، قراءة أرادها الأوائل الصهيونيون (قومية).

وقدم صراع الإمبرياليات الغربية مطلع القرن العشرين ومشاريعها لاحتلال المشرق العربي واقتسام (أملاك الدولة العثمانية) ثم انتدابها واستتباعها اقتصاديا وسياسيا، المخارج التاريخية المعروفة، منذ وعد بلفور حتى قيام إسرائيل عام ١٩٤٨، وصولا إلى الحروب

* العربي - العدد ٥٣٢ - مارس ٢٠٠٣.

التوسعية الإسرائيلية التي غذتها أو غطّتها الاستراتيجيات الغربية على اختلاف حساباتها وأهدافها.

لا شك في أن (مكمن) نجاح الصهيونية بشكل عام، هو في اندراج مشروعها في صميم الاستراتيجيات الغربية تجاه المنطقة العربية. لكن التشديد على السياق التاريخي (الموضوعي) ينبغي ألا ينسينا أهمية العوامل الذاتية للوبي اليهودي في العالم: اللوبي الاقتصادي والعلمي والثقافي والإعلامي. كما ينبغي ألا ينسينا دور الدينامية الفاعلة للمهاجر اليهودي إلى فلسطين. فهذه الدينامية كانت وراء إنشاء (دولة حديثة) و(مجتمع) و(مؤسسات حزبية ونقابية وثقافية وأكاديمية فاعلة وذات دور في صناعة القرار الإسرائيلي).

على أن العنف والإرهاب كانا على الدوام وسيلتي هذه الدينامية تجاه الآخر أي تجاه عرب فلسطين وجوارها. إنه العنف الذي لا بد منه لكي لا يستقيم (المجتمع الاستيطاني الإسرائيلي) المفروض على جثث الآخرين، أو على مطاردتهم إلى الأبد.

ولعل مأزق إسرائيل كتجسيد للمشروع الصهيوني يكمن هنا بالذات. فالطاقات والإمكانات المعبأة عالميا وديناميات المجتمع، تظل جميعها في خدمة العنف الذي هو شرط قيام إسرائيل، بل هو شرط استمرارها.

وأحسب أن الخلاف الذي بدأ يتبلور بين اتجاهين صهيونيين منذ نهاية الحرب الباردة، وبين حزب العمل وحلفائه والليكود وحلفائه، حول استراتيجية التفاوض مع العرب وأفق (الحل السلمي) المدّعى وأبعاده وشروطه، يقع في حيز المداخل لا في حيز الأهداف.

فالمدخل الاقتصادي عند بيريز لا يلغي استخدام العنف كما دلت على ذلك عملية (عناقيد الغضب) في لبنان والدور الذي قام به في مؤازرة جرائم شارون عندما كان وزيرا لخارجيته. والمدخل الترهيبي العسكري عند ناتنياهو كما يفسره - (حمل العرب على عدم ضرب رءوسهم بالحائط)، الحائط الإسرائيلي، أي (تشريطهم) بالعنف ليصبحوا (مسالمين) أي (مستسلمين)، وهو هذا بالذات ما هدفت إليه هجمة شارون الأخيرة على الشعب الفلسطيني. وإذا لم ينفع (التشريط) فهو يحاول الترويع والتجويع بواسطة أعتى وسائل القتل والتدمير، محاولا استعادة تجربة العام ٤٨ بشكل أعنف وأكثر وحشية وإرهابا. وكل هذا ينم عن ضعف تكويني في المشروع الصهيوني، وصل إلى أقصى مداه اليوم. ولذا تحاول الصهيونية أن تجدد نفسها عبر أحد هذين الاتجاهين، أو عبر تحالفهما معا. ويبدو أن التجديد الصهيوني صعب مع الإبقاء على (الثوابت). لذا نلاحظ على موازاة الانقسام على صعيد المشروع الصهيوني ذي (الطابع العلماني) النسبي، انقسامات حادة على مستوى المجتمع المدني والأهلي الإسرائيلي بين قوى ديمقراطية سلمية وعلمانية وقوى دينية (أصولية) ذات نفوذ في المجتمع والتعليم والدولة، وما عملية اغتيال رابين إلاّ التعبير عن صعود هذا التيار وتأثيره. لكنها أيضا التعبير عن بداية أزمة عميقة في الحركة الصهيونية، أزمة ستتفاقم مع صعود التيار الديني من جهة، وتوسع قاعدة القوى الديمقراطية الإسرائيلية للتحالف مع المواطنين العرب من جهة أخرى. وستجد الأحزاب الصهيونية التقليدية نفسها أمام مأزق سلطة يتكرر بشكل دوري. لكن نقطة الضعف هذه لا تصبح ضعفا

بيّنا، إلاّ إذا وُظِّفَتْ في استراتيجية عربية. ولما كانت الاستراتيجية العربية غائبة، فإن الضعف الإسرائيلي لا يبان ضعفا. بل إن نقاط قوة لا تزال تملكها الحركة الصهيونية وإسرائيل تغطي هذا الضعف، منها: قوة اللوبي اليهودي الأمريكي المسيطر على الإعلام العالمي ومراكز اتخاذ القرار وأقنيته، وقدرته على أن يؤثر في سياسة الإدارة الأمريكية الأخيرة إلى حد التطابق لدرجة تجعل الإنسان يرى أنها (حرب أمريكية) تخاض بجيش صهيوني.

ليس من الإنصاف أن نقول اليوم من موقع اليأس أو الإحباط، إن التاريخ العربي في تصديه للصهيونية كان تاريخ هزائم. ففي رؤية أحادية يمكن أن نرى، كما رأى البعض، خيطا يربط ما بين (النكبة) و(النكسة) و(الهزيمة) ومصطلحات أخرى من هذا الباب، لكن رؤية تاريخية أشمل أكثر جدلية، أي أكثر وعيا للماضي وأكثر استشرافا للمستقبل، ترينا الصور بكل ألوانها وأوجهها.

فالعرب دخلوا الحياة السياسية الداخلية والعالمية بعتاد ضعيف وهزيل، بل دخلوها في مطلع القرن، وفي سياق الاستقلالات السياسية في منتصف القرن بلا عتاد أصلا. وأقصد بالعتاد لا العتاد العسكري والتقني فحسب، بل العتاد الفكري والثقافي والعلمي. دخلوا الحياة السياسية، أي حياة الدولة والمجتمعات والأنظمة العالمية والإقليمية بلا تجارب ولا تراكم وبلا وعي تاريخي أو استراتيجي.

وكان أن احتلت عملية التصدي للصهيونية صفحة أساسية من نهضتهم هذه. بعضهم رأى في هذا التصدي سببا أعاق نهضتهم بما هي مشروع إنماء ونمو، وبعضهم الآخر رأى في هذا التصدي حافزا لتحقيق إنماء في بعض القطاعات وتحديات من شأنها أن تطلق نهضة عربية جديدة.

على أن أهم نقاط التفوق في التصدي العربي لإسرائيل هي في قدرة المجتمعات العربية برغم تفككها وضعفها البنيوي - الاقتصادي والعلمي - على أن تنتج مقاومة باسلة هذه أهم مظاهرها ومحطاتها:

المقاومة الفلسطينية في مراحلها الأولى، حرب أكتوبر والعبور، المقاومة اللبنانية، الانتفاضة الفلسطينية والتي لا تزال تتصاعد مرحلة بعد مرحلة.

على أن دروس المقاومة سواء النظامية منها أم الشعبية، تشير إلى أن المشكلة تكمن في عدد من نقاط الضعف المترابطة.

غياب التنسيق الاستراتيجي العربي بحده الأدنى برغم تكاثر القمم وبرغم وجود جامعة الدول العربية، الأمر الذي يضعف القرار العربي، بل ويغيّبه حتى عن حقل السياسة (التوظيفية) التكتيكية للمقاومة، بما هي عناصر لاستراتيجية عربية أشمل.

وغياب التنسيق الاستراتيجي العربي يظهر أيضا في شتى القطاعات ولاسيما في قطاع التسويق والاستثمار ومشاريع الإنماء على امتداد الأقطار العربية، ومن المعروف أن التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية ضرورة وهدف يتحدث عنهما الاقتصاديون العرب منذ زمن بعيد.

ولكن لا شيء من هذا تحقق. بل إن ظاهرة التفكك والاستتباع إلى مراكز الاستثمار العالمي في الخارج تتفاقم. وهذا من شأنه أن يضعف الإرادة العربية القطرية ويمنعها من اتخاذ أي قرار سياسي مستقل. وإلا فإنه سيكون مكلفا، وعقاب (الحصار) أضحى في السياسة الأمريكية أسلوب (تأديب) معروفا.

وإذا كنا قد أشرنا إلى قطاع الاقتصاد، فإن ذلك لا يعني أن القطاعات الأخرى هي أحسن حالا، فنظرة إلى المواصلات، كمؤشر لحجم وطبيعة العلاقات ما بين الدول العربية، ترينا ضعفا وانقطاعات مذهلة. الأمر الذي يجعل الباحث يتذكر ويتساءل، أليست سكك الحديد التي ربطت بين المحيطين وبين ولايات الشمال وولايات الجنوب هي التي ساعدت على وحدة الولايات المتحدة الأمريكية وقوتها الاستراتيجية والاقتصادية منذ منتصف القرن التاسع عشر، عدا عن التذكير اليوم بوحدة أوربا بالرغم من تنافر تاريخها وعدد

قومياتها ومذاهبها الدينية وصراعاتها الدموية القديمة الحادة!!

التفوق الاستراتيجي ليس تفوقا عسكريا فحسب، إنه تفوق على كل المستويات، على مستوى الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة واستقلال القرار. وأن دروس المائة عام على الصعيد العربي تشير إلى أن العرب مروا بتجارب غنية سواء على مستوى الأنظمة السياسية وأفكار بناء الدولة، أم على مستوى مشاريع الإنماء وبرامجها، أم على مستوى طرائق التفكير والعمل.

لقد جرّب العرب أفكار الليبرالية السياسية في بعض الأقطار وبعض الأزمنة وجرّبوا أفكار الاشتراكية، القومية والديمقراطيات الشعبية، في بعض الأقطار وفي زمن آخر، وجربوا على صعيد بعض الدول والأحزاب الفكر السياسي الإسلامي، والمهم اليوم أن نستفيد من هذه التجارب استفادة تراكمية لكي نتجاوز سلبيات كل تجربة. ذلك أن اللافت للنظر هو أن أصحاب كل تجربة أو أصحاب كل مشروع يتوهمون أنه ينطلق من الصفر، من (البيان الأول) لاغيا التجربة السابقة، أي لاغيا التاريخ ومؤسسا (لتاريخ جديد). والحاصل أن التاريخ لا يلغى، بل يتم تجاوزه من خلال التراكم، وهنا يكمن مأزق العرب اليوم: بناء تاريخ جديد لاستراتيجية جديدة.

نحن نمر في مرحلة تفاعل وتمخض، وفي هذه المرحلة يصعب تقديم بدائل من موقع التأمل وحده، فكثيرة هي الدراسات التي تقدم الاقتراحات لاستراتيجية عربية جديدة، يكفي إلقاء نظرة على ما تم تأليفه ونشره في إطار جامعة الدول العربية، أو من خلال مركز دراسات الوحدة العربية، أو من خلال المراكز البحثية والأكاديمية العربية، كمركز دراسات الأهرام أو غيره من مراكز الدراسات.

على أن المتأمل يندهش لكثرة الدراسات والاقتراحات والسيناريوهات التي كتبت خلال السنين العشر الأخيرة. بل يندهش لقلة أو انعدام تأثيرها في القرارات العربية، يندهش لعدم تراكمها

وعدم تحولها إلى تيارات أفكار وأقنية إيصال وتأثير في الفكر السياسي العربي وفي صناعة القرار.

وأمام هذه المعضلة يجب أن ينصبّ البحث والتأمل لا على التفكير باقتراحات (لاستراتيجية جديدة) بل على التفكير بأمرين أساسيين:

الأول: نقد التجارب القديمة واستيعابها وتجاوزها.

الثاني: تحليل الواقع العربي الراهن تحليلا يسمح بوضع اليد على الحلقات القوية والحلقات الضعيفة فيه.

الحلقات القوية: لكي يتم تثميرها وتقويتها وأهمها الموقع والجيوبولتيك والثروات الوطنية لكي تتكامل (البترول، الزراعة، الثروات المعدنية).

أما الحلقات الضعيفة التي تعطل تثمير الحلقات القوية فتكمن - في رأيي - في حال الترهل الثقافي والعلمي، وفي حال كم الأفواه ومنع الكتاب والحظر على تداول الأفكار. وعلى موازاة ذلك، نشهد شيوعا للأمية إذ بلغ متوسط نسبة الأمية في العالم العربي خلال العام ١٩٩٠ (٤٩٪)، عدا ترهل الإدارة وفسادها.

في ظل مثل هذه الأوضاع كيف يمكن توقع (استراتيجية جديدة) للصراع مع الصهيونية.

في مقال للزميل أنطوان حداد (اتساع الفجوة العلمية بين العرب وإسرائيل)، بعض من معطيات رقمية احتسبها الكاتب من الكتاب السنوي الإحصائي الصادر عن اليونسكو عام ١٩٩٣ وعن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣. ومن المفيد في هذا السياق إيراد بعضها:

(تنفق إسرائيل سنويا نحو ١,١٨٥ مليار دولار على البحث والتطوير، أي تقريبا نصف ما ينفقه العرب مجتمعين (٣,١٥ مليار دولار) و٢٥ ضعف ميزانية البحث والتطوير في مصر التي لا تتجاوز ٦٢ مليون دولار. ويعني ذلك أن كل باحث إسرائيلي يتمتع بميزانية سنوية تبلغ ٦٣٢٤٠ دولارا بما فيها الراتب وهي أعلى ميزانية فردية على الإطلاق في العالم، فيما يكتفي نظيره المصري بـ٢٥٠٠ دولار

سنويا، بما فيها الراتب طبعا. وفي مجال إصدار الكتب، يصدر في العالم العربي سنويا نحو ٦٤٠٠ كتاب جديد تشكل ٠,٨ من مجمل العناوين الصادرة في العالم والتي بلغ عددها ٨٤٢٠٠٠ كتاب بعد عام ١٩٩٠. إذن نسبة ما ينتجه العالم العربي من كتب هي ٠,٨ من النتاج العالمي، فيما يشكل العرب ٤,٢ من سكان العالم).

على أن الوضع التاريخي ليس جامدا، المشروع الصهيوني مأزوم ومقفل تاريخيا بيد أن مشروع النهوض العربي مفتوح تاريخيا، ولذا فإن المستقبل له.

غير أن المستقبل يتطلب توجهات أخرى في المنهج والتفكير، وعلى مسارين متقاطعين ومتداخلين أولهما السعي من أجل استقلالية الأنظمة العربية في قراراتها عن مراكز السياسات الدولية وضغوطها ومداخلاتها، وثانيهما استثمار طاقات المجتمعات الوطنية التي تزخر بالثروات والإمكانات.

فلسطين .. روح العرب الممزق

كتاب العربي ١٢٤

المحور
الثالث

القدس.. شاهد الضياع الأكبر

■ محمد الخطيب
عمران الرشق
■ د. محمد احمد صالح

كتاب العربي ١٢٥

القدس.. تاريخ من الألم النبيل *

محمد الخطيب الكسواني
وعمران الرشق



قبل ستة آلاف سنة وضع العرب الكنعانيون حجر الأساس لبناء مدينة القدس، ومرّ الزمن وتعاقب الفاتحون والغزاة والدخلاء.. ليأتي زمن آخر يزعم فيه مستوطنون قادمون من مختلف بقاع الأرض... أن تلك المدينة العربية.. عاصمة موحدة لهم. هنا يكمن الزور في أجلى صوره، وهنا أيضا يستدعي الأمر فضح الزيف الصهيوني الاستعماري.. وكشف تهافت مزاعمه. ولهذا الغرض انطلقت (العربي) إلى (القدس) تلك البقعة الروحية التي تتعلق بها أفئدة العرب والمسلمين.. لترصد واقعها الحالي، وتستذكر تلك الأيام العطرة في تاريخها السابق على الاحتلال الصهيوني الغادر، ومحاولاته المجرمة لتغيير معالمها. كأننا حين دخلنا شوارع (القدس العتيقة)، كنا نقدم الاعتذار لكل جدار عتيق ومسجد وكنيسة. لقد كانت هذه المدينة التي لا يوجد نظير لها في العالم هي الثمن الغالي لكل الخلافات العربية ولكل الخذلان الذي نعيشه حتى هذه اللحظة.

لم تكن القدس أرضا غنية في زراعتها فأقصى مداها ما يزرعه الناس حول بيوتهم بغية التزين، ولم تكن غنية في صناعتها فأقصى ما تصنعه كان جزءا من حاجة أهلها، ولم تكن غنية في

تجارتها فجل تجارتها ما كان يخدم أهلها والقرى المحيطة بها، ومع ذلك كانت القدس مطمع الغزاة على مر آلاف الأعوام.

تقع القدس في قلب فلسطين الانتدابية، أو جنوب سوريا الطبيعية، البحر الأبيض المتوسط غربها وتبعد عنه حوالي خمسة وعشرين كيلومترا على خط مستقيم، والبحر الميت شرقها وتبعد عنه حوالي عشرة كيلومترات على خط مستقيم.

وقد يكون الأجداد اليبوسيون اختاروا تلك البقعة الجغرافية لانها لا تغري الأجانب الطامعين فضلا عن صعوبة الوصول إليها نتيجة وعورة المنحدرات، فكانت بعيدة عن طرق التجارة القديمة وأقرب تلك الطرق كانت تمر بعيدا بحوالي عشرة كيلومترات تملؤها العقبات الطبوغرافية.

وتوحي قسوة جغرافية كهذه بالمكان الوعر الذي شهد بناء ثاني بيت وضع للناس في الأرض (المسجد الأقصى) بقسوة المكان الجدب غير ذي زرع الذي شهد أول بيت وضع للناس في الأرض وهو المسجد الحرام.

يحدثنا فضيلة الشيخ بسّام جرار مدير مركز نون للدراسات القرآنية عن القدس كما يراها القرآن الكريم والسنة، وربما كان أحد الاعتبارات لاختيارنا الشيخ جرار لهذه المهمة هو أن يطلعنا

أيضا على نتائج أولية لدراسة أجراها المركز تبين فيها أن الصخرة الشريفة التي تعلو قمة موريا وتتوسط ساحات المسجد الأقصى هي كهف الفتية الذين آمنوا بالله فزادهم هدى ووردت قصتهم في سورة الكهف بالقرآن الكريم.

يقول الشيخ جرار: (في حديث صحيح عن الرسول محمد عليه الصلاة والسلام حول أول بيت وضع للناس أنه قال:المسجد الحرام، قيل ثم أي، قال: المسجد الأقصى، قيل كم بينهما؟ قال: أربعون عاما. وهذا يعني أن المسجد الأقصى مغرق في القدم ويبدو أن الصخرة المشرفة هي الموقع الثاني، الذي عبد فيه الله بعد المسجد الحرام ويبدو أن أول لقاء للبشرية في الأرض كان في المسجد الحرام ومن هنا سميت أم القرى أي أم الأمم وآخر علاقة للبشرية بالكرة الأرضية هي القدس.

بداية الاستخلاف في مكة ونهايتها في القدس ومن هنا جاء حديث هي أرض (المحشر والمنشر). العلاقة بين المسجد الحرام والأقصى في البداية كانت علاقة الأول والثاني ولكنها الآن علاقة الأول والأخير ليس فقط فيما يتعلق بالوجود البشري بل بالنسبة لنزول الرسالة الإسلامية فقد ورد في الأحاديث أن المسجد الأقصى هو دار الخلافة الأخيرة.

وفي دراسة صادرة عن مركز نون للدراسات القرآنية تم التوصل إلى أن الكهف الوارد في سورة الكهف في القرآن الكريم موجود في ساحات الأقصى وبالذات تحت قبة الصخرة.

ذلك من الناحية الدينية أما من الناحية التاريخية فالقدس مدينة عربية منذ ستة الآف عام بناها اليبوسيون وهم فرع من العرب الكنعانيين في الالف الرابع قبل الميلاد حيث سموها يبوس، أحد ملوكهم ويدعى ملكي صادق اعتنق التوحيد ومعه جمع من أهل المدينة، وسع يبوس المدينة وأطلق عليها (اور سالم) أي مدينة السلام، وبنى فيها معبدا كبيرا سماه بيت قدس لعبادة

الإله الأكبر سالم، وكان هذا الملك تقيا ورعا محبا للسلام حتى أطلق عليه ملك السلام، وبقيت المدينة عربية حتى فتحها داوود عليه السلام وسماها اورشاليم وهو اللفظ العبري للاسم العربي، وفي عهد الملك العربي ملكي صادق وفد إبراهيم الخليل إلى فلسطين فأحسن هذا الملك وفادته لأنه كان يدعو للتوحيد.

وتعاقب عليها بعد ذلك أقوام كثيرة من الروم والفرس إلى أن فتحها الخليفة الراشد عمر بن الخطاب بناء على وثيقة تعرف باسم العهدة العمرية ورغم تعدد الصيغ التي تناقلها المؤرخون لهذه العهدة إلا أنها جميعا تتحدث عن حالة من السلام تتضمن التعددية والحرية الدينية، ثم سقطت في يد الصليبيين نحو ٩٠ عاما إلى أن حررها صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧.

تقع مدينة القدس على عدد من الجبال أهمها جبل موريا وهو الجبل الذي يقوم عليه الحرم الشريف وتقع على قمته قبة الصخرة المشرفة بينما يربض على سفحه من جهة الجنوب المسجد الأقصى كما يقع على سفحه من الجهة الغربية حائط البراق ويقع عليه سور القدس القديم الذي يحيط بالمدينة المقدسة من جهاتها الأربع.

جبل المشارف ويدعى أيضا جبل المشهد لأن معظم الفاتحين أقاموا عليه معسكراتهم حينما غزوا القدس كما يسمى جبل الصوانة.

وجبل الطور يدعى أيضا جبل الزيتون ويقع إلى الشرق من القدس القديمة ويفصلها عنه وادي قدرون ويقع جنوب جبل المشارف وارتفاعه حوالي ٨٢٥ مترا عن سطح البحر، ولهذا الجبل أهمية خاصة عند النصارى حيث تنتشر على سفوحه وقممه الكنائس والأديرة ويعتقد النصارى أن المسيح كان يدرس تلاميذه في منطقة آليا الواقعة في قمة الجبل، كما تناول عشاءه الأخير قبل القبض عليه في كنيسة الجثمانية، وفي هذه الكنيسة

ثماني شجرات من الزيتون يقال إن تاريخها يرجع إلى أيام المسيح كان يستظل بها مع تلاميذه.

جبل المكبر وسمي كذلك لأن الخليفة الراشد عمر بن الخطاب أطل منه على المدينة المقدسة وهو في طريقه لتسلمها وقال (الله أكبر) ورددت جموع الجيوش الإسلامية النداء خلفه، ويقع في الجهة الجنوبية الغربية من القدس القديمة.

وبعد هذه الإطلالة التاريخية والروحية على مدينة القدس نبدأ جولتنا فيها بين معالمها وأهلها.

والبداية من شارع صلاح الدين، وهو المنطقة التجارية الأهم خارج أسوار المدينة، يسلمك الشارع إلى باب الساهرة أحد أهم أبواب القدس، تغلب على هذا الشارع محلات بيع الملابس. يلفت الأنظار عدد من المواطنين، الذين تدل ملابسهم التقليدية الفقيرة ووجوههم السمراء و(سحاحير) خضار وفواكه افترشوها على الطريق، على قدومهم من قرى مجاورة.

قرابة العشرة من رجال ونساء وشبان، جاءوا من قرى مختلفة، حاملين ما جادت به أرضهم من عنب وتين، بل وحتى حوالي عشر يقطينات عرضها عجوز تجاوز السبعين عاما. (كل يوم نأتي إلى هنا من قرى بيت لحم، سالكين طرقا ترابية وعرة وخطرة) بهذه الكلمات، وبلهجة قروية حادة، خاطبتنا شادية عثمان (٤٨) عاما في إشارة إلى سلوكها طرقا فرعية، لتتفادى الحاجز العسكري المقام على مداخل مدينة بيت لحم، والحصار الإسرائيلي المشدد المفروض على المدينة، أسوة بشقيقاتها من مدن فلسطينية أخرى.

وأضافت شادية، القادمة من بلدة الخضر بمحافظة بيت لحم، والتي كانت تتوسط نسوة أضفت ملامحهن الريفية، وأثوابهن الفلسطينية التقليدية السوداء المزركشة بخطوط حمراء، منظرا مميزا عن باقي السائرين من أبناء القدس الذين يرتدون الملابس

الحديثة: (أوضاعنا الاقتصادية صعبة، زوجي عاطل عن العمل منذ عدة أشهر، وهأنا هنا أحاول المساعدة، ببيع ما تنتجه أرضنا). وتابعت وهي تتحسس قطوف العنب السمراء المكتنزة، في محاولة لمسح الغبار المتراكم عليها: (بالرغم من وصولنا للقدس فإن مشاكلنا لا تنتهي، فكثيرا ما نتعرض للاعتقال من جنود الاحتلال الموجودين في المنطقة، إضافة لمصادرة (بضائعنا) أو إتلافها من قبل الضريبة).

والضريبة هي وحدة في بلدية الاحتلال تقوم بمساندة من الشرطة بدهم المحلات التجارية والباعة الجائلين وتصادر أو تتلف بضائعهم. وبجوار عثمان وقف فتى فلسطيني، ذو بشرة سمراء محروقة، شعره أسود فاحم أشعث، له شاربان ولحية بدأت حديثا بالظهور، ينظر إلى بضع حبات تمر عرضها أمامه تارة، وإلى الشارع تارة أخرى، عسى أن يمر شخص يشتري بعضا من بضاعته. هذا الفتى المدعو محمود محمد (١٦ عاما) من قرية أرطاس بمحافظة بيت لحم أيضا، قال بينما أخذ يشير بإصبعه إلى بضعة جنود وقفوا وسياراتهم في نقطة افتتحوها بالقرب من مبنى البريد في المدينة المقدسة: (لماذا نخاف منهم، أنا لا أخاف منهم)، وأضاف بصوت متهدج: (اعتقلوني أكثر من مرة، ولكني رغم ذلك أواظب على الحضور، فأنا وإخوتي العشرة وأبي الذي يعمل ببيع الفواكه مثلي بحاجة إلى النقود لنعيش).

ولا يقتصر سوء الأوضاع الاقتصادية على الباعة الجائلين، إذ يتعداهم إلى أصحاب المحلات التجارية، ومنها متجر (المكاوي) لبيع الملابس.

يقول صاحبه ياسين المكاوي ذو العينين الغائرتين والوجه النحيل: (أوضاعنا الاقتصادية صعبة جدا، فبالإضافة إلى منع أبناء الضفة من الوصول إلى المدينة بسبب الحصار المفروض منذ عدة سنوات، فهناك العديد من الضرائب الباهظة). ويقصد

المكاوي بذلك ضرائب (الأرنونا) (المسقفات) والدخل والقيمة المضافة، وغيرها الكثير مما يضطر أهالي القدس لدفعه للسلطات الإسرائيلية.

وتشير دراسة حديثة أجرتها (الغرفة التجارية الصناعية العربية- القدس) إلى تدهور كبير في القطاع التجاري في المدينة، مع تصاعد الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين خلال الانتفاضة الحالية، مما اضطر معه العديد من التجار إلى تقليل المصاريف وساعات الدوام ناهيك بعدد العمال.

وكانت معطيات إسرائيلية قد أشارت إلى أن أكثر من ٦٠٪ من فلسطينيي القدس يعيشون تحت خط الفقر. وبالإضافة للمكاوي الذي اكتوى بنار الضرائب الإسرائيلية، (حتى اضطررت إلى اقتطاع جزء من رأسمال المتجر لتسديد ما تراكم علي منها) كما يقول، فإن تجارا مقدسيين آخرين يشتركون في المعاناة. ومن هؤلاء التجار مصطفى أبو زهرة (٥٠عاما) الذي يملك دكان مواد تموينية، في سوق (المصرارة) القائمة هي أيضا بمحاذاة مدينة أسوار القدس.

والمصرارة، هي (السوق التجارية الرئيسية في المدينة المقدسة) كما يصفها المواطنون، حيث تحوي هذه السوق التي تأسست قبل أكثر من خمسين عاما، العديد من المحلات التجارية، التي تخصص معظمها في بيع المواد التموينية بشتى أشكالها وأنواعها، ابتداء من أكياس الطحين والذرة حتى معلبات (السردين).

في المصرارة يجلس العديد من التجار خاصة من كبار السن، تشغل (النرجيلة) يدا، وكاسات القهوة أو الشاي يدا أخرى، وقد اتخذوا صناديق بعض المعلبات كراسي لهم، فيما يمر العديد من المواطنين، خاصة من الشبان اليافعين، الذين عادة ما يبادرون بطرح التحية بالابتسام ورفع أكفهم، ليقابلوا بتحية مماثلة.

لا يعكر هذا الجو إلا وجود العديد من دوريات الاحتلال في

المنطقة، والتي لا تتوانى عن إيقاف أي شاب وسؤاله عن بطاقته الشخصية، أو عن سبب قدومه للمدينة، ناهيك بإزعاج المارة بإطلاق صفارات سياراتهم العسكرية، أو الصراخ على المارة عبر مكبرات الصوت يأمرونهم بالابتعاد والإفساح في الطريق لهم.

وتأتي حرب التفريغ في إطار سياسة احتلالية تهدف على المدى البعيد إلى إفراغ المدينة من أهلها العرب وتعتمد على شقين هما حرمان العرب من الخدمات، وحرمانهم من التوسع العمراني الذي يلبي التمدد الديمغرافي مع تشجيع واضح لاستيطان اليهود.

وحول الشق الثاني يحدثنا الدكتور خليل التفكجي من بيت الشرق وهو خبير في الاستيطان فيقول: (ترجع النشاطات الاستيطانية في القدس حاليا لخطة التطهير وهي مرحلة متقدمة من خطة أقرها شارون عام ١٩٩٠ عندما كان وزيرا للإسكان وأطلق عليها مشروع (ست وعشرون بوابة حول القدس) والمقصود هو بناء أحياء يهودية داخل الأحياء العربية بحيث يصعب أمرها على المفاوضات حول الفصل بين الاحياء، مثلا في مفاوضات كامب ديفيد كان هناك طرح بوضع الحي الإسلامي والمسيحي ونصف الحي الأرمني تحت سيادة السلطة الفلسطينية والحي اليهودي ونصف الحي الأرمني تحت سيادة السلطة الإسرائيلية والسياسة الحالية تعتمد على جعل هذه الطروحات مستحيلة من خلال نشر أحياء يهودية في جميع المناطق.

الهدف الآني إقامة طريق آمن بين البوابات الأساسية والبراق، والهدف النهائي هو إيجاد موقع جغرافي في حالة المفاوضات بحيث يكون الفلسطينيون أقلية والبيوت العربية محاطة بمستوطنات. ويضيف التفكجي: (استخدمت إسرائيل أسلوبين في الضغط هما أولا مصادرة الأرض للمصلحة العامة، وثانيا استخدام قانوني التنظيم والتخطيط).

نتيجة للأسلوب الأول صادرت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ (٣٥٪) من مساحة القدس الشرقية، أي ٢٤ كيلومترا مربعا وأقامت عليها ١٥ مستوطنة فيها ٤٥ ألف وحدة ضمن مخطط لإقامة ٥٦ ألف وحدة وأسكنت فيها ١٨٠ ألف مستوطن، بالمقابل كان عدد السكان الفلسطينيين سنة ١٩٦٧ سبعين ألفا وعدد الوحدات السكنية ١٢ ألفا، أما اليوم فعدد السكان ٢٣٢ ألفا وعدد الوحدات ٢٧ ألف وحدة.

ونتيجة لاستخدام قانون التنظيم جعلت إسرائيل ما يعادل ٤٠٪ من القدس الشرقية مناطق خضراء كاحتياطي استراتيجي للتوسعات الاستيطانية ٦٪ طرقا، ٥٪ إعادة تنظيم، و١٤٪ فقط للفلسطينيين. ومن أجل الحصول على وحدة بناء يجب إثبات الملكية ودفع رسوم تراخيص، وبالمعدل تحتاج الرخصة إلى خمس سنوات وتكلفة ٢٠ ألف دولار، مما اضطر المواطنين للخروج من حدود القدس وتعرضهم لسحب هوياتهم، وبالمعدل مقابل ألف رخصة من سنة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٨ صدرت للعرب حصل اليهود على تسعة آلاف رخصة، وفيما يستغرق الفلسطيني خمس سنوات للحصول على الرخصة يستغرق الإسرائيلي ستة شهور فقط. واحد المواطنين احتاج إلى ٢٠ عاما من ١٩٧٦ إلى ١٩٩٦ كي يحصل على رخصة بناء.

وإضافة إلى ما قاله التفكجي تشير المصادر في هذا الإطار إلى أن رئيس بلدية الاحتلال ايهود اولمرت صرح في نيسان (أبريل) ٢٠٠١ بأنه سيعمل على تعزيز الأغلبية اليهودية في القدس وأن الحرم القدسي لليهود بجميع طبقاته فوق الأرض وتحتها وأن البلدية ستنفذ قرارات هدم منازل فلسطينية، وفي مناسبة اخرى تحدث عن الحاجة إلى بناء ١٢٠ ألف وحدة سكنية في القدس قائلا إنه توجد أهمية كبيرة للحفاظ على التوازن الديمغرافي (٧٠٪ يهود ٣٠٪ عرب). أما المدير العام للبلدية رعنان دنيور فقد

طالب بهدم منازل في القدس الشرقية كل أسبوع وخلال شهر رمضان تحديدا.

ويعيش في القدس الشرقية حوالي ٢٠٠ ألف فلسطيني على مساحة ٧٠,٥٠٠ دونم ضمتها إسرائيل عام ١٩٦٧ وصادرت منها ٢٤,٥٠٠ دونم وهناك ١١,٢٪ من مجموع مساحة القدس يسمح للفلسطينيين بالبناء فيها ويعيش ٦١,٥٪ باكتظاظ رغم أنه وحسب معطيات بلدية الاحتلال فإن معدل نمو السكان غير اليهود كان سنة ١٩٩٩ أعلى سبعة أضعاف مما كان عليه السكان اليهود.

وقد رصد مركز أبحاث الأراضي في القدس عدد المنازل التي هدمت خلال النصف الأول من العام ٢٠٠١ بتسعة منازل وأساس منزلين ومدرسة ومسجد، وتهدف الضغوط إلى خلق ضائقة سكنية تجبر العرب على الرحيل خارج حدود البلدية وبالتالي سحب هوياتهم، لذلك يتجه المقدسيون إلى البناء غير المرخص، ويذكر أن هناك مقاولا تابعا لبلدية الاحتلال يتولى مهمة التفتيش على البيوت الفلسطينية ويتقاضى مكافآت مالية متزايدة كلما هدم عددا أكبر من المنازل، وفي مفارقة عجيبة لجأت إسرائيل إلى تصنيف معظم الأراضي التي يملكها الفلسطينيون كأراض خضراء أما الأراضي المملوكة لليهود فتصنف كأراض مسموح البناء عليها ولا يكون أمام المقدسيين إلا التوجه أمام المحاكم الإسرائيلية التي تقر عملية الهدم.

وأبعد من ذلك فقد أظهرت الوثائق أن قطعة الأرض التي قدمتها إسرائيل إلى الولايات المتحدة الأمريكية لبناء سفارتها مملوكة للأوقاف الإسلامية، ولعدد من المواطنين، ويعتبر ذلك اعترافا امريكيا بالمستوطنات.

والأمر الذي يقلق إسرائيل أن المواطن المقدسي قد صمد رغم هذه السياسة وحقق أرقاما صعبة في الحرب الديمغرافية

ضده، ففي مطلع السبعينيات كان العرب في المدينة المقدسة أقل من ٢,٧٪ من سكان القدس وخلال الثمانينيات ارتفعت النسبة إلى ٢٩٪ والآن تبلغ ٣٢٪.

في إطار السياسة القائمة على التمييز منعت بلدية الاحتلال في القدس الغربية تسجيل ثلاثة آلاف من طلاب مدينة القدس في المدارس الحكومية دون إبداء الأسباب، وقد تقدم أولياء أمور ٩٠٥ أطفال بشكوى إلى المحكمة التي اكتفت بالطلب من الوزارة أن تشرح الأسباب. وقد اعترفت أسبوعية (كول هعير) الإسرائيلية في تقرير مطول يقارن بين سكان القدس الشرقية وسكان القدس الغربية بالهوة الاقتصادية الشاسعة وفيما يلي أهم المعطيات التي وردت في هذا التقرير:

- يحصل العامل العربي على معدل ٣٠٥٦ شيكلا شهريا بينما يحصل اليهودي على معدل ٥٤١٧ شيكلا شهريا.

- ويحصل ١٠ - ٢٠٪ من العمال في غرب المدينة على أقل من اجر الحد الأدنى بينما تبلغ نسبة الذين يحصلون على أقل من أجر الحد الأدنى في القدس الشرقية أربعة أضعاف.

- ويحصل ١,١٠٪ فقط من العمال في القدس الشرقية على أجر يزيد على معدل الأجور بينما يحصل على ذلك حوالي ٥٠٪ من نظرائهم اليهود.

- أغلق خلال عام ١٩٩٩ ما مجموعه ١٢٪ من المحال التجارية في غرب المدينة أي حوالي ألف محل بينما أغلق في البلدة القديمة في نفس الفترة ٢٥٨ محلا تشكل ربع عدد المحلات فيها.

- الصناعة الخفيفة والصناعات الثقيلة حكر على القدس الغربية وحسب معطيات اتحاد الصناعيين الإسرائيليين وجد خلال عام ١٩٩٩ ما مجموعه ٧٢٠ مصنعا في القدس الغربية يعمل بها ١٩٥٠٠ عامل وتقارب دورتها المالية فيها ٧,٥ مليار

شيكل وتتيح للتصدير ما قيمته ٧٠٠ مليون شيكل أما في القدس الشرقية فتوجد فقط ثلاثة مصانع للأقمشة.

– التكنولوجيا المتطورة: تعمل أكثر من مائتي شركة تكنولوجيا متطورة في القدس الغربية، ولا توجد أي من شركات التكنولوجيا المتطورة في القدس الشرقية. ويتقاضى مهندس برمجة ذو خبرة خمسة أعوام من القدس يعمل في رام الله أجرا قدره ألف شيكل بينما يحصل نظيره الإسرائيلي على اجر يتكون من خمسة أرقام.

– الاستهلاك: الفوارق في الأسعار بين القدس الشرقية والغربية بالمواد الاستهلاكية ضئيلة جدا وهكذا يجبر سكان القدس الشرقية رغم تدني مستوى الأجور على شراء مواد استهلاكية بأسعار متقاربة رغم الهوة الشاسعة في الأجور.

– الفقر: ينشأ ٦٩٪ من الأطفال في القدس الشرقية تحت خط الفقر بينما ٢٧٪ من الأطفال في القدس الغربية يعانون من حالات الفقر.

– الفنادق: يصل إلى الفنادق في القدس الشرقية ١٨٪ من مجموع السياح الذين يصلون إلى المدينة بينما تستضيف فنادق القدس الغربية النسبة المتبـقية.

– الصحة: تجبر الأم في القدس الشرقية على اختيار واحدة من خمس محطات صحة الطفل بينما الأم اليهودية تختار واحدة من ثمان وثلاثين محطة.

– البناء والإسكان: يتقاسم الفلسطيني في القدس منزله مع أكثر من ستة أشخاص كمعدل عام بينما يتقاسم الساكن في القدس الغربية مع ٣,٥ أشخاص وخلال عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ تم منح ٣٤٥٦ رخصة بناء غرب المدينة و٥٠٣ فقط في شرقها.

ورغم أن القانون الإسرائيلي ينص على أحقية كل ساكن في إسرائيل بالمشاركة في دورات تأهيل مهني حيث يقوم مكتب العمل بإرسال العاطلين عن العمل إلى تلك الدورات فإن مكتب العمل

في القدس الشرقية لا يرسل العاطلين إلى دورات كهذه لأنه لا توجد دورات مخصصة لهم.

وفي غربي القدس يتوافر ١كم مجار لكل ٧٤٣ نسمة، و١ كم شوارع لكل ٧١٠ نسمات، ١ كم أرصفة لكل ٦٩٠ نسمة، وحديقة عامة لكل ٤٤٧ نسمة، إما في شرقي القدس فالارقام بالترتيب هي ٢,٨٠٩ نسمة، و٢,٤٨٨ نسمة، و٢,٩١٧ نسمة، و٧,٣٦٢ نسمة.

كما يضطر المواطن المقدسي من أجل التبليغ عن مولود حي أو تسجيل ابنه بالهوية خوض معركة تبدأ منذ ساعات منتصف الليل من أجل الحصول على دور حيث يؤم مكتب وزارة الداخلية الإسرائيلية يوميا ١٥٠ ـ ٣٠٠ مواطن يتمكن ٤٠ ـ ٥٠ من الدخول وغالبية من يدخلون كانوا قد حضروا سابقا وطلب منهم العودة مرات عديدة لإنجاز اثباتات وغالبية هؤلاء موظفون وعمال وطلاب وأمهات علما بأن عدد الموظفين في مكتب القدس الغربية ضعف العدد في مكتب القدس الشرقية.

وقد بلغ عدد بطاقات الهوية المصادرة لعام ٢٠٠٠ (٢٠٧) بطاقات أما خلال الفترة من عام ١٩٦٧م حتى عام ٢٠٠٠ فقد بلغت ٦٣٨٦ بطاقة الأمر الذي حرمهم من حقوقهم الصحية والاجتماعية والتعليمية والقانونية، أما المنازل المهدومة خلال عام ٢٠٠٠ فقد بلغت ٧٩ منزلا وخيمة.

وتتألف القدس من قسمين: القدس القديمة داخل السور والقدس الجديدة نسبيا خارج السور. وهناك الكثير من الآثار الإسلامية، ففي جبل الطور يقع مسجد الصحابي الجليل سلمان الفارسي ومسجد رابعة العدوية وفي الجهة الشمالية من القدس القديمة مقبرة ماملا ويروى أنها تضم قبور سبعة الاف شهيد استشهدوا في الحروب الصليبية وقد حولها اليهود إلى حديقة عامة بعد أن داسوا جميع القبور الموجودة فيها. وفي الجهة

الشرقية خارج السور تقع مقبرة باب الرحمة وفيها قبور جماعة من الصحابة الذين استشهدوا في القدس مثل شداد بن أوس وعبادة بن الصامت الأنصاري أما ضريح الصحابي الجليل عكاشة فيقع في الجهة الغربية من القدس وقد هدمه اليهود بالمعاول.

أما القدس القديمة فهي التي تقع على جبل موريا ويحيط بها سور المدينة من جهاتها الأربع وفيها كل المقدسات الإسلامية والمسيحية كالمسجد الأقصى وقبة الصخرة وكنيسة القيامة. وتتميز عماراتها بطراز شرقي قديم، فشوارعها ضيقة ومتعرجة ومسقوفة في بعض جهاتها وفيها أسواق قديمة.

السور القديم يبلغ محيطه خمسة أميال ومتوسط ارتفاعه أربعون قدما وعليه أربعة وثلاثون برجا وله ثمانية أبواب، بنى اليبوسيون السور الأول للمدينة عام ألفين قبل الميلاد، وبنى سليمان عليه السلام السور الثاني، وبني السور الثالث أثناء الزحف الآشوري وهدمه نبوخذ نصر وبنى هيرودوس السور الرابع وهدمه القائد الروماني طيطوس عام ٧٠ للميلاد، ولما استولى صلاح الدين على القدس رمم أسوارها وأقام عليها العديد من الأبراج وحفر حول السور خندقا. أما السور الحالي فقد رمم معظمه زمن السلطان العثماني سليمان القانوني عام ١٥٤٢ ميلادية. وللمدينة المقدسة ثمانية أبواب هي من الشرق باب الأسباط والباب الذهبي ومن الغرب باب النبي داود وباب الخليل وباب الجديد. ومن الشمال باب العمود وباب الساهرة ومن الجنوب باب المغاربة وكلها مفتوحة عدا الباب الذهبي. أما القدس الجديدة فتشمل جميع الأبنية الحديثة التي بنيت خارج السور القديم من الجهة الشرقية جبل الطور ووادي الجوز والعيساوية والشيخ جراح ومن الجهة الغربية جبل المكبر ومن الجهة الشمالية أحياء الطالبية والبقعة التحتى والبقعة الفوقا ومن الجهة الجنوبية سلوان وأبو ديس والعيزرية.

باب العمود يعرف في التاريخ باسم باب دمشق ويقع في منتصف الحائط الشمالي لسور القدس تقريبا، ويعود تاريخه إلى عهد السلطان سليمان القانوني العثماني، وتعلو هذا الباب قوس مستديرة قائمة بين برجين. أما سبب تسميته باب العامود فقد بينت حفريات جرت سنة ١٩٣٦ وجود بابين يعود أحدهما إلى زمن الإمبراطور هدير يانوس وأضيف داخل أحدهما عمود، وقد بقي هذا العمود حتى الفتح الإسلامي، ولذلك سمى العرب الباب باب العمود وكان يدعى من قبل باب دمشق لأن القوافل تخرج إليها منه.

باب الساهرة ويسميه الغربيون باب هيرودوس ويقع شمال سور القدس على بعد نصف كيلو متر شرق باب العمود. باب الأسباط يقع في الحائط الشرقي، باب المغاربة في الحائط الجنوبي لسور القدس وهو أصغر الأبواب، باب النبي داوود في الحائط الجنوبي للسور، باب الخليل يقع في الحائط الغربي، باب الجديد في الجانب الشمالي للسور على مسافة كيلومتر غرب باب العمود، وفتح عام ١٨٩٨ أثناء زيارة الإمبراطور الألماني غليوم الثاني لمدينة القدس كي يتمكن من دخول البلدة القديمة بسيارته.

هذه الأبواب مرتبطة بشبكة من الأزقة تؤدي إلى حارات القدس القديمة وأهمها حارة السعدية، حارة السلسلة، حارة الواد، حارة اليهود، حارة المغاربة، حارة باب حطة، حارة النبي داوود. وإلى عدة أسواق هي: سوق القطانين، سوق اللحامين، سوق العطارين، سوق السلسلة، السوق الكبير، سوق حارة النصارى، سوق خان الزيت، سوق باب العمود.

ننزل عبر عشرات الدرجات، توصلنا إلى باب ضخم بدفتين من حديد وخشب قديم، هو باب العمود أو (بوابة دمشق) كما تطلق عليه العديد من الكتابات التاريخية. ننفذ من الباب

فتستقبلنا طرق قديمة اسودّت أجزاء منها جراء ما تراكم عليها من غبار السنين، محاطة بمتاجر قديمة تبيع العديد من السلع، كأشرطة الكاسيت والقبعات الرياضية، وعصير (التمر هندي) و(عرق السوس) اللذين تشتهر المدينة بهما. العديد من الأسواق، معظمها مسقوفة بحجارة تتوسطها (طاقات) تتسرب منها أشعة الشمس في خيوط رفيعة، تنير عتمة المكان بضوء خافت.

في العام ٢٠٠٠ أعلنت الحاخامية الرئيسية في إسرائيل وهي أعلى مرجعية دينية لديهم، انها ستبحث طلبا لاقامة كنيس يهودي داخل محيط الحرم القدسي تمهيدا لبنا الهيكل، يذكر أن رئيس الوزراء السابق ايهود باراك كان قد تقدم قبل ذلك بطلب مماثل إلى مفاوضات كامب ديفيد.

ويضم الحرم القدسي مسجدي الأقصى والصخرة، ويقوم على جبل موريا على مساحة ١٤١ دونما وتحيط به الأوقاف الإسلامية من كل جانب، ويقع المسجد الأقصى في الجهة الجنوبية من السور بناه الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان ويبلغ طوله ٨٨ مترا وعرضه ٣٥ مترا ويقوم على ٥٣ عمودا من الرخام و٤٩ سارية مربعة الشكل وعلى يسار المسجد من الداخل جامع مستطيل يدعى مسجد عمر وإيوان كبير يسمى مقام عزيز وإيوان صغير يدعى محراب زكريا ومن معالمه الأثرية منبر نور الدين الشهيد وقد أمر بصنعه نور الدين محمود سنة ٥٦٣هجرية ليضعه في المسجد الأقصى، بعد أن يطهره من رجس الصليبيين وقد صنعه مهرة النجارين في حلب - سوريا فبدا غاية في الجمال والإتقان. مضت عشرون سنة والمنبر ينتظر حتى فتح الله القدس على يد صلاح الدين سنة ٥٨٣ هـ فأمر بنقله ونصبه في المسجد الأقصى حيث خطب عليه قاضي دمشق محيي الدين بن الزنكي خطبة الجمعة بعدما غابت عن المسجد حوالي ٩٠ عاما هي فترة الأحتلال الصليبي وقد أحرق اليهود هذا المنبر حينما حاولوا

إحراق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩م.

مسجد الصخرة يقع على قمة جبل موريا وتقع تحته قبة الصخرة التي صلى عليها رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم إماما بالأنبياء ليلة الإسراء والمعراج وقد بنى هذا المسجد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان. يقوم بناء قبة الصخرة وسط ساحة الحرم الشريف وهي ساحة فسيحة مستطيلة الشكل تمتد من الشمال إلى الجنوب بطول ٤٨٠ مترا ومن الشرق إلى الغرب بطول ٣٠٠ متر، وتشكل هذه الساحة على وجه التقريب خمس مساحة مدينة القدس القديمة.

يحاط مسجد قبة الصخرة بحجارة من الرخام وقبة من النحاس وحسب ادعاءات اليهود فإن الصخرة والتي يسمونها حجر الشرق هي قدس الأقداس وهي جزء من الهيكل يرتكز العالم عليه. كما يوجد في المدينة القديمة كنيسة القيامة وترى الرواية الدينية المسيحية أن المسيح دفن فيها بعد أن صلبه اليهود وقتلوه. وسدنة هذه الكنيسة وحملة مفاتيحها من عائلة مسلمة تتوارث هذه المهمة منذ زمن عمر بن الخطاب، حينما اختلفت الطوائف المسيحية على حيازة مفاتيح القيامة وهي عائلة نسيبة، نسبة إلى الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية. كنيسة القيامة بنتها الملكة هيلانة أم الملك قسطنطين سنة ٣٣٥ ميلادية، ولما احتل الصليبيون القدس اهتموا بها وعندما فتح صلاح الدين القدس أشار عليه بعض أصحابه أن يهدمها كي لا يبقى لنصارى أوربا حجة لغزو البلاد المقدسة، فرفض إشارتهم بل آثر الاقتداء بعمر بن الخطاب فأبقاها وأمر المسلمين بألا يصيبوها بسوء وقد بنيت في الموضع الذي اكتشفت فيه الملكة هيلانة خشبة الصليب، وهناك درب الآلام التي يعتقد المسيحيون أن السيد المسيح سلكها حاملا صليبه يوم ساقه جند الرومان للصلب بعد أن حكم عليه الوالي الروماني بالموت وهي مقسمة إلى ١٤ مرحلة.

ويقع في الجهة الغربية من كنيسة القيامة الجامع العمري وهو الجامع الذي أقيم في المكان الذي صلى فيه الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وذلك أن أمير المؤمنين حينما تسلم بيت المقدس دعاه البطريرك لتفقد كنيسة القبر المقدس (القيامة) فلبى عمر الدعوة، وبينما كان يزور الكنيسة أدركته الصلاة فالتفت إلى البطريرك قائلا: (أين أصلي؟) فقال له (مكانك صلّ)، فقال عمر: (ما كان لعمر أن يصلي في كنيسة القيامة فيأتي المسلمون من بعده ويقولون هنا صلى عمر ويبنون مسجدا فابتعد عن القيامة رمية حجر وفرش عباءته وصلى وجاء المسلمون من بعده فبنوا المسجد العمري، وقد زار الرحالة التركي أوليا جلبي القدس عام ١٦٧٠ فقال: (.. وفيها ٢٤٠ مسجدا للصلاة، و٧ دور للحديث، و١٠ دور لتعليم القرآن وتحفيظه، و٤٠ مدرسة للبنين، و٦ حمامات، و١٨ سبيلا للماء وتكايا لسبعين طريقة إسلامية).

ونحن نتحدث عن المقدسات ينبغي أن نتذكر ونذكر قراء «العربي» بمقولة (ثيودور هرتزل) مؤسس الحركة الصهيونية «إذا حصلنا يوما على القدس وكنت لا أزال حيا وقادرا على القيام بأي شيء فسوف ازيل كل ما ليس مقدسا لدى اليهود وسوف أحرق الآثار التي مرت عليها القرون». وعلينا ان نتذكر بالمقابل كيف فهم مؤرخ القدس عارف العارف السياسة البريطانية الاستعمارية التي عملت على تنفيذ طموح هيرتزل خاصة معاهدة سايكس - بيكو، حيث أصدر في ١٩١٩/٨/٩ صحيفة هي أول جريدة وطنية صدرت بعد الاحتلال البريطاني بعنوان (سوريا الجنوبية) ليؤكد أن فلسطين هي جزء من سوريا وذلك نابع من وعيه العميق بأن المواجهة السياسية لمخاطر اتفاقية سايكس - بيكو ووعد بلفور يجب أن ترسخ ثقافيا من خلال التأكيد على حقائق التاريخ والجغرافيا على امتداد ستة آلاف عام وإلا فإن تلك المخاطر سترسم واقعا ثقافيا استعماريا، وقد ركزت الجريدة

في افتتاحيتها على ضرورة الاتحاد مع سوريا كما أبدت اهتماما كبيرا بمتابعة الأحداث الجارية فيها وكانت تمثل روح الحركة الوطنية مع بدايات الاحتلال البريطاني لفلسطين وتنطق بلسان النادي العربي في القدس الذي كان مركز نشاط الشباب الوطني، وقد عملت السلطات البريطانية على تعطيل الجريدة عدة مرات قبل أن تتوقف نهائيا عن الصدور وكان آخر أعدادها العدد ٧٠ الصادر بتاريخ ١٩٢٠/٧/٢٧.

نعود لتلك التواريخ كي نقرأ بوضوح أكبر ما تمارسه إسرائيل في حربها الثقافية على القدس من تدمير للمقدسات وانتهاك للحريات الدينية، ففي الجهة الغربية من الحرم القدسي يقع حائط البراق وطوله ٣٠ مترا، وتأتي التسمية من أن الرسول عليه الصلاة والسلام ليلة الإسراء والمعراج ربط الدابة التي حملته عنده، أما التسمية اليهودية (المبكى) فتعود لان اليهود يبكون عنده أمجادهم ويعتقدون أنه جزء من هيكل سليمان المزعوم التي أثبتت مختلف الحفريات الأثرية بطلان وجوده بل واثبتت أن هذا الحائط هو أحد أسوار الحرم القديم وانه محاط بالآثار الإسلامية من كل جانب.

وفي عام ١٩٣٠ قررت لجنة تحقيق دولية تابعة لعصبة الأمم في تقرير لها على خلفية المشاحنات بين اليهود والعرب ما يلي:

– للمسلمين وحدهم تعود ملكية الحائط الغربي ولهم وحدهم الحق العيني فيه لكونه يؤلف جزءا لا يتجزأ من ساحة الحرم الشريف التي هي من أملاك الوقف.

– وللمسلمين أيضا تعود ملكية الرصيف الكائن أمام الحائط وأمام المحلة المعروفة بحارة المغاربة المقابلة للحائط لكونه موقوفا حسب الشرع الإسلامي لجهات البر والخير.

– لليهود حرية المرور إلى الحائط الغربي وإقامة التضرعات في جميع الأوقات مع مراعاة الشروط الصريحة حول أدوات

العبادة وعدم وضع هذه الأدوات بجانب الحائط.

- لا يسمح لليهود بنفخ البوق بالقرب من الحائط أو أن يسببوا أي إزعاج آخر للمسلمين.

لكن أول ما فعله اليهود بعد حرب يونيو عام ١٩٦٧ كان هدم حي المغاربة الإسلامي وتوسيع الساحة الواقعة أمام حائط البراق الذي استولوا عليه كاملا وأصبح معبدا لهم. وحينما انتهت حرب يونيو لفت الضابط الإسرائيلي أبراهام شتيرن الملقب بايتان بن موشيه نظر موشيه دايان وزير الدفاع آنذاك لوجود مراحيض ملتصقة بحائط البراق من الشمال فأعطاه إذنا لهدمها، ونظرا لكون القيادة الإسرائيلية تستعد لتستضيف مئات آلاف اليهود في عيد نزول التوراة ولم يكن المكان الضيق بين حائط المبكى وسلسلة البيوت المجاورة لا يتسع إلا لبضع مئات من الأشخاص فقد تقرر هدم الحي. في العاشر من يونيو عام ١٩٦٧ وعند منتصف ليل مساء السبت شرعت الجرافات بهدم بيوت حارة المغاربة، قبل الشروع بالهدم طالبوا السكان بمغادرة الحي خلال ربع ساعة، العديد من الناس هدمت البيوت فوق رؤوسهم، الضابط قرر انه تحت باحة المبكى توجد بقايا أثرية لعهود مختلفة ولذلك قامت الجرافات بالحفر إلى حين وصولها إلى مناطق فارغة لتلقي الزبالة (الجثث). ايتان بن موشيه وهو اليوم مهندس متقاعد يبلغ ٨١ سنة يسكن مستعمرة جيلو في القدس وقد نال لقب عزيز القدس، ويذكر أنه في طفولته عاش في الخليل والقدس سنوات العشرينيات وتحدث عن حياة آمنة عاشها في الأحياء العربية.

إلى جانب باب المغاربة في نهاية حائط البراق الذي هو جزء من الحائط الغربي للحرم يقع باب السلسلة الذي يعلوه بيت يعود بناؤه أيضا إلى عهد المماليك ومدرسة عرفت بالمدرسة التنكيزية سكنه الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين وتحول إلى

مقر للشرطة الإسرائيلية عام ١٩٦٧م، وعلى بعد أمتار من الباب وإلى اليمين يقع طريق الواد حيث بيوت الحي الإسلامي التي استولت عليها المدرسة الدينية عطيرات كهونيم وحولتها إلى مساكن ومدارس دينية توراتية يؤمها التائبون من اليهود وأشهرهم أرييل شارون. كما تعاني المدرسة التنكيزية من الأضرار الناتجة عن الحفريات بالمنطقة شأنها شأن سائر العمائر التاريخية.

يوم ٧ يونيو ١٩٦٧م ثالث أيام حرب يونيو دخل الكولونيل مردخاي غور ساحات الأقصى بسيارة مجنزرة ورفع العلم الإسرائيلي على قبة الصخرة ولم ينزل العلم إلا بعد تدخل القنصل التركي. وفي ١٠ يونيو تم هدم مائة وخمسة وثلاثين بيتا في حارة المغاربة في الساعة الثامنة من مساء السبت. وفي ١١ يونيو أزيلت حارة المغاربة بأكملها بما فيها من منازل ومدارس وزوايا ومساجد علما بأنها وقف إسلامي مخصص للمسلمين المغاربة منذ مئات السنين وفي ذات الشهر عقد اجتماع لحاخامي العالم طالبوا بهدم المسجد الأقصى وبناء الهيكل على أنقاضه وفي ١٩٦٨/٤/١٨ أعلنت إسرائيل استملاك خمسة مساجد هي مسجد المحارب ومسجد العمري ومسجد الخانقاه الفخرية ومسجد الشيخ عمر المجرد ومسجد عثمان بن عفان وعشر مدارس وزوايا، وبدأت سلسلة من الحفريات تحت أركان الأقصى الشريف استمرت حتى الآن وفي ١٩٦٩/٨/٢١ تم إحراق المسجد الأقصى من الناحية الجنوبية وفي ١٩٧٠/٢/٣ وصلت الحفريات تحت اساسات المسجد الأقصى. ومنذ ١٩٦٧/٦/٧ حتى ٢٣/ ١٩٩٣/١٢ تم تسجيل ٤٥٧ انتهاكا إسرائيليا للحرم القدسي الشريف شملت عددا من المجازر والاقتحامات والمصادرات وهدم الأبنية وتشققها والصلاة في ساحاته. وكانت آخر هذه الاعتداءات أثناء إعداد هذا الاستطلاع حيث كررت جماعة أمناء جبل الهيكل يوم ٢٠٠١/١٠/٥ محاولات لاقتحام المسجد الأقصى ووضع حجر

أساس الهيكل المزعوم عليه.

وكانت اليونسكو في العام ١٩٩٩ قد أصدرت قرارا حول القدس الشريف جاء فيه:

- إن مدينة القدس القديمة تعاني من التوسع الحضري الجاري في ضواحيها.

- ان التغييرات في التركيبة الاجتماعية يمكن أن تؤثر في المدى البعيد على تماسك النسيج الحضري والتراث المعماري للمدينة القديمة.

- إن الاعتبارات المتعلقة بعلم الآثار وصون المعالم الآثرية في المدينة القديمة وضواحيها تظل مثارا للقلق.

الأب الدكتور عطا الله حنا الناطق الرسمي باسم الكنيسة الأرثوذكسية في القدس والأراضي المقدسة يتحدث عن الحرية الدينية في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي فيقول: «لا توجد حرية عبادة في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والإنسان الفلسطيني محروم من أبسط حقوقه ولا يتمكن من الوصول إلى مقدساته الإسلامية والمسيحية ومكان عمله للحصول على لقمة العيش الكريم، وإسرائيل تعتدي على المقدسات ورجال الدين وتحاول التدخل في الشئون الإسلامية والمسيحية ولكن شعبنا يقاوم هذه السياسة ويرفضها، فهو يقاوم الاحتلال ببسالة وإيمان بالله أولا، وبحقه في أرضه ومقدساته ثانيا. إسرائيل الكيان المغتصب لحقوقنا تتغنى بالديمقراطية ولكن أين هي الحرية والديمقراطية في كيان يحرم الناس من التنقل، وحتى المواطنون في مناطق عام ١٩٤٨ فإنهم يعانون من التمييز العرقي. لذلك نعتقد أن إسرائيل أبعد ما تكون عن الحرية والديمقراطية وإعطاء حرية العبادة».

ويضيف الأب حنا حوال الاعتداءات الإسرائيلية على بيت الشرق والمؤسسات الفلسطينية في القدس: «إسرائيل تسعى منذ

عام ١٩٦٧م إلى تهويد المدينة المقدسة، والمساس بمقدساتها العربية الفلسطينية وهي إجراءات مرفوضة وغير شرعية والاستيلاء على بيت الشرق عمل استفزازي خطير تحاول إسرائيل من خلاله طمس عروبة القدس والمساس بصمود المقدسيين الذين يسعون للحفاظ على مدينتهم العربية الفلسطينية الإسلامية - المسيحية، نحن نندد ونستنكر هذه الإجراءات ونطالب العالم بأن يتدخل، فإسرائيل تعامل الفلسطينيين وهم أصحاب الديار والأرض وكأنهم غرباء، تسعى لجعلنا عابري سبيل خاصة في القدس، هي تأتي بالمهاجرين الجدد من روسيا وغيرها من الدول لكي يستوطنوا بلادنا، إن بيت الشرق رمز من رموز الوجود العربي في القدس والمساس به مساس بهذا الوجود».

وفي هذا المجال نستذكر الاعتداء الذي تعرض له سماحة الشيخ عكرمة صبري مفتي القدس والديار الفلسطينية فسألناه عن حادثة اعتقاله فأجاب: «لم يكن اعتقالا وإنما كان بأسلوب الخطف والقرصنة حيث نصبت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية كمينا لسيارتي فاعترضوها وطلبوا مني النزول في مكان محاصر منعوا مرور السيارات في حينها من المنطقة، واضطررت أن أذهب معهم إلى مركز التحقيق، تعرض عدة علماء للسجن والاعتقال والسلطات الإسرائيلية لا تمنح احتراما للعلماء المسلمين في حين تعطي حصانة واحتراما لحاخامات اليهود للدلالة على التفرقة العنصرية في المعاملة».

ويستذكر الشيخ صبري احداثا جساما تعرض لها المسجد الأقصى المبارك أثناء عمله في كنفه، فيذكر حريق المسجد الأقصى الذي وقع في ١٩٦٩/٨/٢١، والاقتحامات العسكرية في عام ١٩٨٢، وفي عام ١٩٨٤، مما أدى إلى استشهاد عدد من حراس المسجد الأقصى ومجزرة الأقصى عام ١٩٩٠، مما أدى إلى استشهاد ٢٥ شخصا، وجرح المئات وانتفاضة النفق عام ١٩٩٦

مما أدى إلى استشهاد مائة شخص وجرح الآلاف وانتفاضة الاقصى المباركة التي اندلعت في ٢٨/٩/٢٠٠٠، ولا تزال مستمرة، وقد استشهد حتى الآن ما يزيد على ٧٠٠ شخص وجرح ما يزيد على ٢٨ ألفا .إن مدينة القدس هي مدينة محتلة وسلطات الاحتلال تحاصر مدينة القدس عسكريا وتضع حواجز عسكرية على الطرقات المؤدية إلى المدينة وتمنع المصلين من الوصول إليها وعليه فلا حرية عبادة في ظل الاحتلال البغيض، إن الحصارات للمدن والقرى والمخيمات يضعف العمل ويقيد الحركة وبالتالي لا نتمكن من القيام بالاعمال المطلوبة منا .

وفي هذا الصدد تذكر المصادر أن عدد المستوطنين الذين يسكنون البلدة القديمة هو ثلاثة آلاف مستوطن مقابل ٣١ الف مقدسي حيث صادرت سلطات الاحتلال عام ١٩٦٧ حوالي ١٦٧ دونما من أصل ٨٧١ دونما وهي المساحة الكلية للبلدة القيمة وتشمل الأراضي المصادرة حي المغاربة، وجزءا من حي الشرف والمدرسة التنكيزية التي تحولت إلى مركز لحرس الحدود وكذلك المدرسة العمرية في باب الغوانمة والمدرسة البكرية في باب الملك فيصل، وعقارات سكن زهرة عويضة في سوق الحصر، ودكان حارة الشرف في حارة الشرف، ومسجد الحرير في حارة الأرمن، ومخازن مسجد القيمري في الباب الجديد ومسجد الشيخ حسن (القلعة) ومقام النبي داوود في باب الخليل، كما صادرت أرض السلودحا ٣٨ دونما في سلوان والخاتونية و٨ دونمات جنوب الحرم الشريف وارض زكي بيك أربعة دونمات ووقف أمين الخالدي ١١ دونما، وتدعي إشرافها على منطقة القعدة في الطور وغيرها من مناطق تعتبر وقفا إسلاميا .

سلطات الاحتلال تسعى للاستيلاء على أملاك الوقف الإسلامي وتهويدها علما بأن الحفريات أظهرت أن ٨٠٪ من الآثار المكتشفة إسلامية والباقي بيزنطي وروماني ولم يتم الكشف

عن أي آثار لها علاقة باليهود.

السبعيني عمر الحروب حّدق بنا بعينيه اللتين أخفتهما تجاعيد وجهه قال لنا وهو جالس أمام متجره الصغير في أحد أزقة القدس الذي تخصص في بيع الآثار وخاصة الفخار والنقود، (إن اليهود يدعون أن لهم آثارا في بلادنا ولكن التنقيبات كشفت زيف ادعاءاتهم فلا شيء لهم في هذه البلاد، كما أطلقت الحكومة الإسرائيلية العنان للتجار اليهود لممارسة أبشع أشكال التجارة والسرقة للمعالم الآثرية، وطمست معالمنا الدينية حيث أزالت حي المغاربة وحولت مسجد حي الشرف إلى كنيس يهودي، وعبثت بمقبرة باب الرحمة في باب الأسباط حيث أتت الجرافات الإسرائيلية على مئات القبور وبعثرت عظام الموتى).

وصلنا بيت الشرق، الذي يعتبره المقدسيون أكثر من مركز لاستقبال الزوار الأجانب، فهو يقدم لهم العديد من الخدمات، من قانونية واقتصادية وترميم وغير ذلك، بالإضافة لكونه الرمز الدولي بأن القدس مدينة فلسطينية.

بيت الشرق الآن مغلق، وقد أزال الجنود الإسرائيليون عن سطحه العلم الفلسطيني، وأغلقوا الطرق المؤدية إليه بحواجز أسمنتية ضخمة، مانعين أي فلسطيني من الوصول. وكانت قوات الاحتلال قد أغلقت جميع المؤسسات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية في القدس واستولت على مقارها قبل قرابة ثلاثة أشهر.

وبالرغم من ذلك، يبدو العاملون في بيت الشرق مصممين على التحدي، وهو ما عبر عنه اسحق القواسمي، مدير دائرة الترميم هناك بقوله: (نتجمع كل يوم، قرابة الساعة التاسعة صباحا، لعدة ساعات قريبا من المبنى وكأننا في حالة دوام). وعن سبب التجمع، قال القواسمي: (نحن هنا للاحتجاج من ناحية، ولمساعدة من يأتينا من أهالي المدينة من ناحية أخرى).

وبجوار القواسمي كان يجلس عجوز مقدسي في الحادية والستين من عمره هو داوود التوتنجي، بادرنا بالقول وبنبرة فيها الكثير من الحزم وهو يشير إلى رجلين جلسا إزاءه: «نحن لسنا موظفين ولكننا مقدسيون ولذا فإننا نأتي كل صباح لهذا المكان ونجلس عدة ساعات لنؤكد إسلامية وعروبة هذا المكان».

ولبيت الشرق - هذا القصر الذي يمتزج فيه جمال الطبيعة ورونقها الأخاذ في الأسلوب التوظيفي المعماري الفني، تاريخ طويل، يعود إلى عام ١٨٩٧، وهو ثاني بيت شيده الحسينيون خارج أسوار مدينة القدس، حين بناه إسماعيل حقي موسى باشا الحسيني الذي كان مديرا للمعارف في الحكومة العثمانية ثم في سلطة الانتداب، ليكون مسكنا خاصا به وعاش فيه حتى توفي عام ١٩٤٥م، كما كان القصر مقرا لاستضافة العديد من الشخصيات الأجنبية التي تزور القدس، إضافة للمناسبات المهمة التي تقام فيه.

السياسة الصهيونية لتغيير التركيبة الديموغرافية قبل أن تضيع القدس *

د. محمد أحمد صالح

تتمتع مدينة القدس بخصوصية كبيرة، لأنها تختص باستمرار فريد يتحدى التاريخ، فقد التقت داخلها حضارات العالم، ومرّ بها الأنبياء والأباطرة وجحافل الغزاة، كما كانت دائما أحد مراكز التصادم بين الإمبراطوريات القديمة والحديثة. فتعرضت للتخريب في حياتها الطويلة نحو ست عشرة مرة. وفي كل مرة كانت تنهض إلى الحياة من جديد وتعود قوية متعافية. تجلّت بها حكمة الأنبياء، فلعبت دورا مهما في حياة الأديان الثلاثة، وشهدت «الإسراء» معجزة الإسلام الكبرى، وهي أولى القبلتين وثاني الحرمين، وشهدت جبالها ووهادها دعوة السيد المسيح عليه السلام. وهي للعرب تاريخ محفوظ، وقد ظلت لفلسطين كالقلب، ومن أكبر مدنها حتى بدأت المؤامرة الصهيونية ووقعت تحت نير الاحتلال وبراثنه. وأصبحت بالتالي أخطر تحد يواجه العرب في تاريخهم الحديث. وهنا لابد من القول إنه بقدر عروبة القدس يكون حجم الإرادة العربية، وبقدر ثبوت كذب الادعاءات الإسرائيلية في القدس يكون مدى العجز العربي.

وتعد قضية القدس من أصعب وأخطر القضايا المتنازع عليها في مجمل الصراع العربي / الإسلامي - الصهيوني / الإسرائيلي، وأكثرها تعقيدا. والحقيقة هي أنه لم تواجه مدينة لا في الصراعات الإقليمية

* العربي – العدد ٥٠٥ ديسمبر ٢٠٠٠.

ولا النزاعات الدولية ما واجهته هذه المدينة من أحداث، بسبب وضعها الديني الخاص في الديانات السماوية الثلاث. ولهذا تعتبر القدس المحور الأساسي في القضية الفلسطينية، ولا يوجد أي مشروع سلام وضع لحل هذه القضية دون إبراز قضية القدس فيه، حيث طالب بعضها بالتدويل وببقائها موحّدة، وطالب البعض الآخر بعودة القدس الشرقية إلى السيادة الفلسطينية، أما إسرائيل فهي تصر على توحيدها تحت سيادتها لتبقى عاصمة لها.

ويتزايد تعقيد مشكلة القدس لتصبح عقبة في طريق القدس أي تسوية سياسية بسبب ما آلت إليه أوضاع المدينة المقدسة في ظل الخطة الصهيونية – الإسرائيلية لاستلاب عروبتها وتهويدها والقضاء التام على هويتها العربية والإسلامية وطابعها الحضاري المميز، باعتبارها المدينة المقدسة التي ظلت على مدار التاريخ العربي والإسلامي امتدادا ورمزا للتعايش بين الديانات الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية. من هنا ينظر الكثيرون إلى مدينة القدس على أنها بؤرة هذا الصراع، بكل أشكاله ومظاهره، ومحوره الرئيسي، خاصة أن الطرف الإسرائيلي يزعم – زورا وبهتانا – أن القدس يهودية.

ويتزايد وضع مدينة القدس خطورة وصعوبة وتعقيدا داخل منظومة

الصراع العربي - الإسرائيلي بمفرداتها المختلفة مع بداية العد التنازلي لحل هذه القضية على طاولة المفاوضات، لأن قضية القدس من القضايا التي أجّلت إلى مفاوضات الوضع النهائي من اتفاقيات السلام بين الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني التي أجريت في أوسلو، وتم التعرض إليها كذلك في الاتفاق الذي وقع بين الجانبين في شرم الشيخ والذي كان يقضي بالانتهاء من هذه المرحلة من مفاوضات الوضع النهائي في شهر سبتمبر من عام ٢٠٠٠م.

ويصاب المتابع العربي لتطورات قضية القدس بحالة من القلق والخوف على هذه المدينة، بسبب سلسلة من الإجراءات والخطوات المتلاحقة - التي تمثل في الحقيقة صدمات - التي أحكمتها إسرائيل لابتلاع هذه المدينة العربية المقدسة واغتيال الحق الفلسطيني العربي، الإسلامي والمسيحي.

محاور الاستراتيجية الإسرائيلية في التعامل مع القدس في مجمل الصراع العربي - الإسرائيلي:

تقوم استراتيجية إسرائيل في تعاملها مع مفردات الصراع العربي - الإسرائيلي على محاور رئيسية عدة. يتمثل المحور الأول من هذه المحاور في تفسير التاريخ البشري تفسيرا يهوديا يخدم هذه الدولة ومواطنيها والفكر الصهيوني الذي تقوم عليه. متجاهلا بشكل تام حقائق التاريخ ومعطياته وثوابته، ويتأكد هذا المحور في الادعاء بأن 'القدس يهودية، متجاهلين في ذلك الحقائق التاريخية والثوابت الجغرافية التي تؤكد على أن القدس مدينة عربية النشأة والتطور أسسها العرب الكنعانيون الذين سكنوا فلسطين في الألف الثالث قبل الميلاد. وأن هذه المدينة، كما جاء في كتاب العهد القديم نفسه، لم تكن أبدا خالصة لبني إسرائيل حتى خلال الفترة الإسرائيلية - التي تمثل الفترة المزدهرة في تاريخ بني إسرائيل في فلسطين - من تاريخها الذي يبدأ من عصر داود.

وتستغل إسرائيل جميع المحافل الدولية وأي فرصة تسنح لها

على المستوى الدعائي والإعلامي في العالم لإقحام القدس في المناسبات المختلفة والترويج - زورا وبهتانا - بأنها مدينة يهودية تضرب بجذورها في التاريخ اليهودي، وأنها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل (!!)، ومن محاولاتها في هذا الصدد ما حدث في المعرض الذي أقامته شركة «والت ديزني» في مدينة أورلاند الأمريكية بمناسبة استقبال الألفية الثالثة. قدمت إسرائيل مدينة القدس في هذا المعرض عاصمة لإسرائيل. وأنها، بشقيها الشرقي والغربي، جزء متكامل من إسرائيل، كما تقدم إسرائيل القدس بتاريخها اليهودي فقط باستثناء بعض اللحظات المسيحية والإسلامية التي عاشتها المدينة انتزاعا من الحق اليهودي. ولكي يتحقق لها ما تريد لجأت - كعادتها - إلى تزييف التاريخ وطمس معالم الحق العربي - المسيحي والإسلامي - في تلك المدينة المقدسة، فقد تم تقديم باب الخليل الذي استولت عليه القوات الإسرائيلية في عام ١٩٦٧م على أنه أثر يهودي، الأمر الذي يمثل انتهاكا سافرا وتشويها صارخا للتاريخ العربي والإسلامي للمدينة.

ويدور المحور الثاني حول امتلاك القوة العسكرية واستخدامها لمواجهة الدول العربية والإسلامية المجاورة، فبدأت في التسلح بالسلاح النووي لردع أي دولة عربية أو إسلامية تحاول التصدي لها، فأصبحت تملك ترسانة نووية تشكل تهديدا لمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. وحتى مع البدايات الأولى لعملية السلام لم تعلن إسرائيل حتى اليوم عن تخليها عن هذا السلاح المدمر الفتاك، وإنما تصر على الاحتفاظ به وتلوح بالتهديد به ضد كل من ترى فيه عدوا أو خصما لها في المنطقة. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل بها الأمر إلى حد أن وضعت في استراتيجيتها في عملية السلام أن بمقدور هذه القوة العسكرية بأشكالها المختلفة أن تقرر نتائج المفاوضات السلمية. وهكذا تبدو العملية السلمية وكأنها شكل من أشكال التسليم لإسرائيل ويتم التفاوض على الشروط المطلوبة لتحقيق هذا التسليم.

أما المحور الثالث للاستراتيجية التي تنتهجها إسرائيل، فيقوم على إلغاء المرجعية القانونية التي تخص الصراع العربي – الإسرائيلي بشكل عام، وإلغاء المرجعية القانونية التي تخص مدينة القدس بشكل خاص، والمقصود بالمرجعية القانونية هنا هي القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن هذا الصراع ومظاهره. ومن المعروف في هذا السياق أن إسرائيل تتبنى موقفا معاديا من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، لأن هذه القرارات تجمع على إدانتها وإدانة تصرفاتها. من هنا لا تعترف إسرائيل بهذه القرارات، وبالتالي لا تعمل على تنفيذها بل تسعى إلى إلغائها، كما حدث مع إلغاء قرار الأمم المتحدة الذي يقضي بالربط بين الصهيونية والعنصرية عام ١٩٨٩م.

ولكنها تعادي القرارات الدولية التي تتعارض مع ما تريد وتقبل منها ما يتفق مع ما تريد. فقد قبلت عند الإعلان عن قيامها بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ والقاضي بتقسيم فلسطين، لأن الجزء اليهودي في هذا القرار شكل نواة الدولة اليهودية الوليدة. فقد أعطى اليهود ٥٦٪ من أرض فلسطين، في حين أنهم كانوا يمثلون ٥,٦٪ من نسبة السكان قبل التقسيم. ولكن إسرائيل لم تعد تقبل بهذا القرار لأنه يسمح بإقامة دولة فلسطينية، رغم أنها أعلنت في بيان إعلان قيام الدولة احترامها لحق الفلسطينيين في إقامة دولة مماثلة.

ويهدف المحور الرابع في الاستراتيجية الإسرائيلية إلى تحقيق الهدف السابق ألا وهو إضعاف موقف المفاوض الفلسطيني في مسألة القدس، وذلك من خلال إلغاء أو الحد مما يمكن أن نسمّيه المرجعية الديموغرافية، التي تعني بطبيعة الحال أن الفلسطينيين يمثلون أغلبية واليهود أقلية. فقد شكّل الفلسطينيون – مسيحيين ومسلمين – أغلبية ساحقة في القدس، الأمر الذي يؤكد أحقيتهم بها وأنهم أصحاب

الأرض الأصليون دون غيرهم، وأن المستوطنين الإسرائيليين يشكّلون أقلية حتى في الوقت الحالي، وإن كانت نسبتهم في المدينة تتزايد، وقد فطنت إسرائيل إلى خطورة هذه المرجعية مبكرا، فأعدت لها العدة للعمل على إلغائها، برز هذا في المذكرة التي رفعها «إسرائيل كوينج»، المسئول عن المنطقة الشمالية في وزارة الداخلية الإسرائيلية، كوثيقة سرية إلى إسحاق رابين (١٩٢٢ - ١٩٩٥م) رئيس الوزراء الإسرائيلي وعدد من كبار المسئولين الإسرائيليين، فقد أشار كوينج في مذكرته إلى زيادة نسبة الزيادة الطبيعية للسكان العرب في إسرائيل (٥,٩٪ سنويا)، مقابل انخفاض نسبة الزيادة الطبيعية لليهود (١,٥٪)، الأمر الذي يشكل خطرا على إسرائيل وأمنها، وتنبأت الوثيقة بسيطرة سياسية وديموغرافية عربية في بعض الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل.

ومن هذا المنطلق، سعت إسرائيل - وما زالت - إلى تغيير هذه المرجعية الديموغرافية وتسعى إلى إلغائها من خلال العمل على مسارين متوازيين يسير كل منهما بجوار الآخر وفي الوقت ذاته: المسار الأول هو استقدام مستوطنين إسرائيليين متشددين لتوطينهم في القدس، ويدخل هؤلاء المستوطنون سباقا مع الزمن لاحتلال المزيد من أراضي المدينة وتهويدها والقضاء المبرم على هويتها العربية والإسلامية وشخصيتها الحضارية المتميزة. أما المسار الثاني فيتمثل في تضييق الخناق على أبناء الشعب الفلسطيني، أصحاب الأرض الأصليين، بحيث لا يجدون أمامهم مفرّا من مغادرتها وتركها لهم، وتحاول تحقيق هذا الهدف عن طريق سن مجموعة من القوانين والتشريعات تقوم على تنفيذها وزارة الداخلية الإسرائيلية.

والحقيقة الواضحة للعيان هي أن إسرائيل تطبّق سياسة مدروسة بعناية تهدف إلى طرد أبناء الشعب الفلسطيني من القدس، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات تبدو في ظاهرها قوانين تنظيمية ولكنها في باطنها تهدف إلى تضييق الخناق عليهم، من

خلال تشديد الإجراءات وتصعيب مظاهر الحياة على أبناء الشعب الفلسطيني، الأمر الذي سيؤدي بهم في النهاية إلى ترك المكان ليتحقق للإسرائيليين في النهاية ما يريدون وتحقق الخطة الإسرائيلية مراميها.

لكل ما سبق يلقي هذا البحث الضوء على السياسة التي تطبّقها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني بالقدس من خلال تعامل وزارة الداخلية الإسرائيلية معهم، وما لها من دور حيوي في حياتهم اليومية والمعيشية، بهدف دفعهم إلى ترك القدس ويتحقق للإسرائيليين السيادة المطلقة عليها، لتكون عاصمة لدولتهم، ولكن هيهات أن يتحقق لهم ما يحلمون به لأسباب عدة أبسطها أن القدس مدينة عربية فلسطينية تضرب بجذورها في التاريخ العربي الفلسطيني.

ولا يعلن المسئولون الإسرائيليون صراحة أهداف هذه السياسة العنصرية العدوانية وتفاصيل تطبيقها. وإنما يكتفون بالإشارة إلى أنها مجرد إجراءات تنظيمية في المقام الأول وصادرة بموجب قوانين تطبقها العديد من الدول المتقدمة، ومن هذه القوانين قانون الدخول إلى إسرائيل وقانون الإقامة وقانون المواطنة وغير ذلك. وهذا في الواقع حق أريد به باطل، فمن بين ثنايا بعض التصريحات التي يدلي بها بعض المسئولين الإسرائيليين يمكن أن نستشف الملامح العامة والخطوط العريضة لهذه السياسة وأهدافها والأسباب التي دفعت إلى وضعها.

فالهدف المعلن لهذه السياسة هو الحفاظ على ما تسميه إسرائيل «التوازن الديموغرافي في القدس»، والذي يعني بطبيعة الحال – وفق رؤيتهم – الحفاظ على وجود أغلبية يهودية ثابتة في القدس. ومن ذلك ما أوردته اللجنة الوزارية الإسرائيلية العليا المسئولة عن دراسة معدلات التنمية في القدس بأنه «يجب الحفاظ على التوازن النسبي بين اليهود والعرب كما كان في نهاية عام ١٩٧٢م، أي ٧٣,٥٪ يهودا و ٢٦,٥ فلسطينيين».

أضف إلى هذا ما نشرته الصحف الإسرائيلية من أن الحكومة الإسرائيلية السابقة برئاسة بنيامين نتانياهو درست الاقتراح المهم الذي تقدم به إيهود أولمرت رئيس بلدية القدس والقاضي بمنح القدس أولوية قومية استثنائية، باعتبارها جزءا من الصراع الديموغرافي مع الفلسطينيين بهدف زيادة نسبة السكان اليهود في المدينة.

كما صرّح وزير الداخلية في حكومة نتانياهو السابقة إلياهو سويسا بأن مصادرة الهويات من الفلسطينيين أبناء القدس الشرقية يمثل جزءا من سياسة عامة تطبّقها إسرائيل في القدس الشرقية. وأضاف الوزير قائلا: «يجب العمل على زيادة الأغلبية اليهودية في القدس إلى أكثر من ٨٠٪ لأن تدفق الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى القدس يمثل جزءا من الحرب التي يشنها علينا الفلسطينيون ضد إسرائيل حول مستقبل المدينة، ومصادرة الهويات المقدسية من فلسطينيي القدس الشرقية تمثل ردّنا على العمل الذي يمارسه الفلسطينيون ضدنا».

وتؤكد تصريحات بعض المسئولين الإسرائيليين على أن «هذه السياسة الإسرائيلية تأتي ردّا على ما لوحظ في السنوات الأخيرة من تدفق كبير على القدس من جانب أشخاص فلسطينيين تركوها من سنوات عدة».

الخطوط العريضة لسياسة إسرائيل تجاه الفلسطينيين في القدس لطردهم منها:

تنفذ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ احتلال القدس عام ١٩٦٧م سياسة هدفها تدعيم سيادة إسرائيل على القدس من خلال خلق أغلبية حاسمة لليهود في المدينة. كان الهدف المعلن لإسرائيل هو الحفاظ على ما تسميه بـ «التوازن السكاني» في القدس، والذي يعني بطبيعة الحال الحفاظ على أغلبية يهودية دائمة في القدس.

ولكي يتحقق هذا الهدف تعمل إسرائيل على مدار سنوات طوال على زيادة أعداد اليهود في القدس الشرقية من ناحية، ودفع

الفلسطينيين من سكان القدس الشرقية إلى مغادرة المدينة من ناحية أخرى، ومن الوسائل التي تتبعها إسرائيل لتحقيق ذلك:

– التمييز المنظم والموجه ضد السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية فيما يتعلق بمصادرة أراضيهم بزعم التخطيط والبناء على أسس قانونية منظمة، وفي المقابل نجد عمليات بناء واسعة النطاق واستثمارات ضخمة بهدف إنشاء أحياء سكنية لليهود في القدس الشرقية، لعل آخرها مستوطنتا رأس العمود وجبل أبوغنيم، ويترتب على هذه السياسة وجود نقص حاد يصل إلى آلاف الشقق بين السكان الفلسطينيين، ونتيجة لعدم وجود بديل آخر يضطر المواطنون الفلسطينيون إلى مغادرة المدينة والبحث عن حلول أخرى للسكن خارج حدود مدينة القدس.

– تخصيص الحد الأدنى من الاستثمارات في مجال البنى التحتية والخدمات، فقد صرح رئيس البلدية «إيهود أولمرت» في هذا الشأن بقوله: «المشكلة الأساسية التي تعانيها القدس هي الهوّة السحيقة بين البنى التحتية في شرق القدس من ناحية، وغربها من ناحية أخرى.

فحالة البنى التحتية في معظم أحياء القدس الشرقية سيئة، وقد بذلت حكومات إسرائيل في الثلاثين عاما الأخيرة جهودا محدودة وغير كافية في هذا المجال».

– رفض تلبية طلبات جمع شمل الأسر التي قدمتها نساء فلسطينيات يسكّن في القدس من أجل أزواجهن الذين لم يقيموا معهن في القدس منذ عام ١٩٩٤م، ويترتب على هذا أنه لكي تقيم هذه النسوة مع أزواجهن يضطر عدد كبير منهن إلى مغادرة المدينة.

ومازالت رغبة إسرائيل في فرض سيطرتها الواسعة على القدس وتثبيت سيادتها على كل أجزاء المدينة قائمة ومتأججة أكثر مما كانت عليه في ظل اقتراب التفاوض من المرحلة النهائية من المفاوضات، التي سيناقش خلالها موضوع القدس. فعلى سبيل المثال لا الحصر

بعد نشر التقرير النسوي لمعهد القدس (ماخون يروشا لايم) لعام ١٩٩٧م، صرح رئيس بلدية المدينة إيهود أولمرت بأن «هذا التقرير يحوي أشياء لا أحبّها، مثل الزيادة الطبيعية لدى السكان غير اليهود في المدينة».

إجراءات وزارة الداخلية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في القدس لطردهم منها:

تعمل وزارة الداخلية في القدس الشرقية منذ شهر ديسمبر من عام ١٩٩٥م على تطبيق السياسة العامة لإسرائيل، التي تستهدف الحد من أعداد الفلسطينيين الذين يقيمون في المدينة. وتتخذ الوزارة خطوات عدة في إطار تنفيذ هذه السياسة، ومن هذه الخطوات:

– سلب حق المواطنة من سكان القدس الذين أقاموا سنوات عدة خارج حدود المدينة، ونتج عن هذا أن طلبت وزارة الداخلية من آلاف الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية مغادرة منازلهم.

– يتم إلغاء حق المواطنة دون أن تتاح للفلسطيني الذي سُلب منه هذا الحق إمكان أن يطعن في القرار. وحتى إذا منح هذا الحق فهو حق شكلي فقط.

– تطلب الوزارة بشكل متكرر من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية أن يقدموا أمام موظفيها ما يثبت أنهم مازالوا يقيمون في المدينة. ولكن الحصول على الإثبات المطلوب مسألة صعبة جداً، فالأشخاص الذين أقاموا في القدس الشرقية طوال حياتهم يصعب عليهم إثبات ذلك. فالمستندات تُطلب من المواطن حتى إذا كان قد قدمها منذ فترة وجيزة إلى الوزارة ولكن ضمن طلب آخر.

– رفض تسجيل الطفل الذي وُلد لأبوين أحدهما من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية في سجل المواليد، وكذلك رفض إصدار رقم قومي له، حتى لو كانت وزارة الداخلية قد اعترفت من قبل أن هذه الأسرة تقيم في القدس.

– الامتناع التام عن قبول الطلبات الخاصة بجمع شمل الأسر،

ويترتب على ذلك أن السكان الفلسطينيين في المدينة غير قادرين على الزيادة إلا في مجال الزيادة الطبيعية. والطريقة الوحيدة الآن التي يمكن من خلالها قبول طلب جمع شمل الأسر هي إقامة دعاوى قضائية أمام محكمة العدل العليا الإسرائيلية.

ومن أبرز الإجراءات التعسفية التي تطبقها وزارة الداخلية الإسرائيلية ضد السكان الفلسطينيين في القدس لدفعهم إلى تركها الإجراءات التالية:

أولا - إلغاء حق المواطنة:

تنفذ وزارة الداخلية منذ شهر ديسمبر من عام ١٩٩٥م سياسة جديدة تقضي بأن أي فلسطيني من سكان القدس الشرقية لا ينجح في أن يثبت أمام وزارة الداخلية أنه يقيم في القدس في الوقت الحالي، وكان يسكن بها في السابق بشكل متواصل يمكن أن يفقد وللأبد حقه في أن يعيش في المدينة التي ولد فيها. فيصبح مضطرا تبعا لذلك إلى ترك بيته كما لا يعد في مقدوره الإقامة في القدس التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية دون موافقات وتأشيرات خاصة، كما لا يتاح له إمكان العمل في الأراضي الفلسطينية التي تخضع للمحتل الإسرائيلي، بما في ذلك القدس، وتسلب منه كل حقوقه الاجتماعية التي يضمنها له سداده للضرائب المستحقة عليه، مثل الانتفاع بخدمات التأمين الصحي وغير ذلك.

ويمكن القول إن إلغاء حق المواطنة بالنسبة للفلسطينيين من أبناء القدس يأتي نتيجة لتغيير في سياسات الحكومات الإسرائيلية في ضوء تطور مباحثات سلام الوضع النهائي مع الفلسطينيين.

فقد بات واضحا الآن أن سكان المدينة الذين ينتقلون للإقامة في المناطق الفلسطينية سيتم التعامل معهم كما لو أنهم انتقلوا للإقامة في دولة أخرى، خارج إسرائيل، ويمكن لحقهم في المواطنة أن يلغى، خلافا لما كان يحدث في الماضي، حيث لم يكن لذلك أي تداعيات على هذا الحق. وقد كان عدد السنوات السبع يبدأ من جديد بعد كل

زيارة للقدس وتجديد تصريح الخروج، ولكن في ظل السياسات الجديدة، فإن تجديد التصريح لا يقطع العد ولا يحافظ على حق المواطنة.

ثانيا - حق الطعن:

أعلنت وزارة الداخلية الإسرائيلية في شهر يونيو من عام ١٩٧٧م أنه يحق لأي مواطن أن يطعن في قرار إلغاء حقه في المواطنة، وأن يقدم لوزارة الداخلية بيانات تناقض النتيجة التي توصلت إليها، وتزعم وزارة الداخلية بشكل دائم ومتواصل أن حق الطعن مكفول للفلسطينيين أبناء القدس الشرقية الذين ألغي حقهم في المواطنة. والحقيقة هي أن هذا القول يفتقد الأساس الموضوعي، فحتى منتصف عام ١٩٩٧م اعتاد موظفو وزارة الداخلية إرسال خطابات للفلسطينيين أبناء القدس الشرقية الذين سلب منهم حق المواطنة يبلغونهم فيها بأنه ينبغي عليهم مغادرة البلاد خلال خمسة عشر يوما مع أفراد عائلاتهم. وقد رفضت وزارة الداخلية صراحة أن توفر لهؤلاء الفلسطينيين أي إمكان لنقض القرار، زاعمة أن «حق المواطنة» قد «ألغي من تلقاء نفسه»، من هنا ليس للموظف الذي أبلغهم بذلك أي دور للتدخل في الأمر.

ثالثا: إثبات «مركز الحياة»:

تقضي المادة الحادية عشرة (جـ) من قانون الدخول إلى إسرائيل بأن «صلاحية تصريح الإقامة الدائمة يلغى... إذا ترك صاحب التصريح إسرائيل وأقام خارجها». وجاء في المادة الحادية عشرة (أ) أن المرء يبدو في نظر القانون أنه «أقام في دولة خارج إسرائيل» إذا مكث خارج إسرائيل فترة تصل إلى سبع سنوات على الأقل أو إذا حصل على تصريح بالإقامة الدائمة أو الجنسية في دولة أخرى.

تطلب وزارة الداخلية من الفلسطينيين المقيمين في القدس الشرقية المتقدمين إليها لتقديم أي طلب من أي نوع أن يثبتوا أن «مركز الحياة» لم يتغير، وأنهم مازالوا يقطنون في المدينة. وتحقيق الأدلة التي تطلبها وزارة الداخلية مسألة صعبة جدا، فحتى الأشخاص

الذين يقيمون طوال حياتهم في القدس سيصعب عليهم الحصول عليها. ومن ضمن ما تطلبه وزارة الداخلية موافقات جهة العمل، وإيصالات سداد الضريبة العقارية، وإيصالات سداد استهلاك الكهرباء والمياه والهاتف منذ يوم الزواج، وعقد إيجار السكن وغير ذلك، وفي الحالة التي يسكن فيها الشخص في منزل والديه، وليس لديه عقد إيجار، يصبح المطلوب منه أن يقدم شهادة خطية موقعة من محام تفيد بأنه يقيم هناك.

رابعا - عدم إصدار رقم قومي للأطفال الفلسطينيين في القدس:

تعد بطاقة الهوية مسألة مهمة وحيوية في كل شيء يتم في الحياة اليومية في المناطق الفلسطينية التي تخضع لإسرائيل، بما في ذلك القدس - مثل الحصول على رخصة قيادة وفتح حساب جار في البنك، واختبارات الثانوية العامة وغير ذلك، وتزداد أهمية بطاقة الهوية بالنسبة للفلسطينيين أبناء القدس الشرقية أضعافا مضاعفة، لأنه دون بطاقة هوية يمكن لهؤلاء الفلسطينيين أن يدخلوا في مواجهات ومشاحنات مع الجنود الإسرائيليين وشرطة حرس الحدود الإسرائيلية وغيرهم. ولكي تحصل على بطاقة هوية يجب أن تحصل أولا على رقم قومي من وزارة الداخلية، وتعد هذه الخطوة بالنسبة لقطاع من السكان الفلسطينيين الذين يقيمون في القدس الشرقية خطوة طويلة ومعقدة.

يحصل الطفل الذي يولد لأبوين مواطنين في إسرائيل على رقم قومي وهو في المستشفى، وبعد ذلك يتقدم والداه إلى وزارة الداخلية لتصدر له شهادة ميلاد تحمل رقمه القومي، ويسجل الطفل في بطاقة هوية والديه.

أما بالنسبة للطفل الذي أحد والديه فلسطيني يقيم في القدس الشرقية ويتمتع بالجنسية الإسرائيلية، فهناك إجراء مختلف، فبعد الإنجاب يحصل والداه على استمارة تسمى «بلاغ عن إنجاب مولود»، دون تحديد للرقم القومي، وحينما يتقدمون إلى وزارة الداخلية

للحصول على شهادة الميلاد، تسلم لهم هذه الشهادة دون تحديد للرقم القومي. ومن أجل الحصول على الرقم القومي يجب على الوالدين أن يتقدما بـ «طلب لتسجيل طفل» وأن يرفق بالطلب أدلة على أن مركز حياة الأسرة هو القدس.

ولا يعرف دائما الوالدان اللذان يتقدمان إلى وزارة الداخلية للحصول على شهادة ميلاد وتسجيل الطفل في بطاقتي الهوية الخاصة بهما أنه ليس للطفل رقم قومي. ولا يلفت موظفو وزارة الداخلية انتباه الوالدين إلى أنه يجب عليهما البدء في إجراءات تسجيل الطفل، وإنما يصدرون للطفل شهادة ميلاد دون الرقم القومي، وفي الحالات التي يدرك فيها الوالدان فقط بأنه ليس للطفل رقم قومي يتقدمان بطلب لتسجيله. والأكثر من ذلك، أنه طبقا للمادة ٣٠ (أ) من قانون تسجيل السكان في إسرائيل، فإن «مَن يولد في إسرائيل ومسجل في دفاتر تسجيل السكان، يحق له الحصول على بطاقة هوية». من هنا يصدر موظفو وزارة الداخلية شهادة ميلاد للأطفال، وهم بذلك يقدمون مستندا مضللا للوالدين يتم بموجبه تسجيل الطفل في دفتر المواليد. وقد فشلت محاولات تسجيل الأطفال الفلسطينيين من القدس الشرقية بموجب هذه المادة القانونية، خاصة بعد طلب وزارة الداخلية أن تقدم لها الأسر الفلسطينية أدلة على إقامتها في القدس.

والحقيقة هي أن إعطاء شهادة ميلاد دون رقم قومي للوالدين اللذين يتقدمان لتسجيل طفلهما خطوة مألوفة لدى الأسر التي أحد الوالدين فيها من الفلسطينيين أبناء القدس الشرقية، فوزارة الداخلية لا تصدر رقما قوميا لطفل، حتى لو كان واضحا أن وزارة الداخلية قد اعترفت بأن مركز حياة الأسرة هو القدس.

خامسا - عدم تغيير تسجيل الحالة الاجتماعية في بطاقة الهوية:

واجه المتقدمون من الفلسطينيين أبناء القدس الشرقية - في الآونة الأخيرة - إلى وزارة الداخلية والراغبين في تسجيل التغير في حالتهم الاجتماعية في سجلات وزارة الداخلية من أعزب إلى متزوج

مشاكل جمّة. فبدلا من تغيير الحالة الاجتماعية إلى «متزوج» يكتب موظفو التسجيل «غير معروف» أو «في مرحلة الفحص»، ويرفض تغيير المكتوب، كما يرفض الموظف أيضا أن يسجل اسم الزوج أو الزوجة في بطاقة الهوية، لأن هذا يعني في نهاية المطاف أن الزوجة التي لا يكتب في خانة الحالة الاجتماعية «غير متزوجة» لن تستطيع استقدام زوجها ليعيش معها في القدس، والأمر نفسه ينطبق على كتابة اسم الزوجة في بطاقة الزوج.

ويمثل رفض وزارة الداخلية تغيير التسجيل في خانة الحالة الاجتماعية في بطاقة الهوية إزعاجا وقلقا وإجراء آخر من إجراءات التصعيب والتشديد على حياة الفلسطينيين من أبناء القدس الشرقية على المستوى اليومي المعيش من ناحية، وعلى المستوى الاجتماعي القومي من ناحية أخرى.

سادسا - رفض طلبات جمع شمل الأسرة في القدس:

يجب على الفلسطينيين أبناء القدس الشرقية والمتزوجين من أشخاص من غير أبناء القدس الشرقية أن يقدموا طلبا من أجل أزواجهم حتى يصبح في مقدورهم الإقامة معا في المدينة. وينظر إلى الموافقة على هذا الطلب من وزارة الداخلية على أنه نوع من الهبة أو المنحة، من هنا تتم الموافقة على الطلب في حالات قليلة جدا تتعامل معها السلطات الإسرائيلية على أنها «حالات استثنائية واعتبارات خاصة» وتلحق هذه السياسة ضررا بالغا بحياة الأسرة، كما تلحق ضررا بالغا بحق الزوجين في أن يسكنا معا وبحق أولادهما للعيش مع والديهما.

ويمكن القول بشكل عام أن طلبات جمع شمل الأسر التي يتقدم بها الفلسطينيون أبناء القدس الشرقية لا تتم دراستها، وقد تراكم في وزارة الداخلية حتى نهاية عام ١٩٩٧م ما يقرب من ٧٤٧٠ طلبا من هذا النوع. ويمكن رد تراكم هذا العدد الكبير من الطلبات إلى تغيير السياسة التي تطبقها وزارة الداخلية والتي بدأت في عام ١٩٩٤م.

فحتى ذلك الحين، رُفضت تماما الطلبات التي قدمتها سيدات فلسطينيات من سكان القدس الشرقية من أجل استقدام أزواجهن الذين لا يقيمون في الأصل في القدس الشرقية، وتنظر وزارة الداخلية فقط في الطلبات التي يقدمها رجال فلسطينيون من القدس الشرقية لاستقدام زوجاتهم. وفي شهر مارس ١٩٩٤م، في أعقاب إقامة دعوى قضائية في محكمة العدل العليا، غيرّت وزارة الداخلية سياسة التفرقة بين الفلسطينيين والفلسطينيات الذين يقدمون طلبات جمع شمل الأسر، وأشارت إلى أنها ستنظر في طلبات جمع شمل الأسر التي ستقدمها لها سيدات فلسطينيات من القدس الشرقية من أجل استقدام أزواجهن، ونتج عن ذلك أن قُدمت آلاف الطلبات لجمع شمل الأسر من جانب سيدات فلسطينيات من القدس الشرقية، لم يستطعن في السابق تقديم طلبات من هذا النوع، ولكن وزارة الداخلية لم تنظر في هذه الطلبات حتى الآن.

حينما يكون الطرف الثاني، الزوج أو الزوجة، من رعايا دولة أجنبية يمكنه في معظم الحالات أن يقيم في القدس حتى قبل الحصول على الموافقة على طلب جمع شمل الأسر، ولكن الوضع بالنسبة للفلسطينيين من أبناء الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مختلف تماما.

فحتى شهر مارس من عام ١٩٩٣م، حينما كان يفرض حظر أو حصار على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان بمقدور الفلسطينيين من أبناء الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة الوصول إلى القدس والإقامة فيها، ولكن الوضع في الوقت الحالي مختلف تماما، فعليهم عدم الإقامة في القدس إلى أن يبت في الطلب المقدم بهذا الخصوص.

فلسطين .. روح العرب الممزق

كتاب العربي ١٦٨

المحور
الرابع

المستقبل الفلسطيني.. نظرة حزن وأمل

■ د. مصطفى البرغوثي
■ د. عزمي بشارة
■ د. سليمان أبو ستة
■ د. محمد السيد سعيد

الثمن غال ولكن الحرية أغلى *

د. مصطفى البرغوثي

عام مضى منذ استشهد ١٢ فلسطينيا، احتجّوا على زيارة رئيس الوزراء الاسرائيلي - الذي كان زعيم المعارضة آنذاك - إرئييل شارون للحرم القدسي الشريف، وما أعقبه من اعتداءات إسرائيلية متواصلة، حاولت إسرائيل من خلالها أن تكبّد الفلسطينيين خسائر تقارب ما أنجزوه خلال سبع سنوات ماضية، وأن تدمّر حياتهم على كل المستويات.

إن تحديد أسباب الانتفاضة الثانية، يدعونا لمراجعة الأحداث منذ سبتمبر ٢٠٠٠م، وهو الشهر الذي اندلعت فيه الانتفاضة، فبعد يوم من الزيارة الاستفزازية التي قام بها شارون للحرم القدسي، أطلق جنود الاحتلال النار وبصورة وحشية على المصلين الفلسطينيين الذين تظاهروا سلميا ضد هذه الزيارة.

والواضح أن هذا الحادث لم يكن إلا عاملا مساعدا، إذ إن السبب الرئيسي للانتفاضة هو تحرر الفلسطينيين من أوهام نسجتها سبع سنوات من الترقّب والانتظار، هي عمر عملية السلام التي لم تعط في النهاية إلا ثمارا قليلة جدا، ولذا فقد كانت هذه الانتفاضة استئنافا لعملية المقاومة والكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي المتواصل منذ أربعة وثلاثين عاما.

* العربي - العدد ٥١٨ - يناير ٢٠٠٢.

ومع تصاعد أعمال المقاومة، ارتفعت وتيرة الاعتداءات الإسرائيلية، ففي السنة الماضية، استمرت الحكومة الإسرائيلية باستخدام القوة بشكل مكثّف ومتطرّف ضد المناطق الفلسطينية، وهو ما أظهر خطة ممنهجة ومصممة مسبقا، وضعت أسسها منذ أمد بعيد، متجليّة بالتوسع الاستيطاني الذي حاولت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة من خلاله فرض حقائق على الأرض، بالرغم من عملية أوسلو للسلام والمشاركة الاسمية في المفاوضات، وهو ما أظهر عدم الجاهزية الإسرائيلية للسماح بنشوء دولة فلسطينية فعلية قادرة على الحياة، إضافة إلى الخطوات التحضيرية لتدمير المنجزات التي حققها الفلسطينيون طوال الأعوام الماضية.

ولعل البرهان على الأكاذيب الإسرائيلية، هو أن الفترة اللاحقة لعملية أوسلو شهدت تمددا استيطانيا بنسبة ٥٢ بالمائة، وذلك في عدد المستوطنين والمستوطنات، إضافة إلى إنشاء ٤٦ مستوطنة (مستعمرة) جديدة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

وفي بداية الانتفاضة الحالية، بدأت إسرائيل عملية تدمير جديدة لحياة الفلسطينيين، بشكل لم يقتصر على النواحي المادية والديمجرافية فحسب، بل تعدّاها إلى النواحي الرمزية أيضا.

فطوال الخمسة عشر شهرا السابقة، تجلى التدمير المادي في الأراضي الفلسطينية بشكل واضح، مسببا تدميرا كبيرا للأرض والممتلكات، من خلال القصف والهجمات المسلحة والإغارة من قبل الجيش والمستوطنين المتطرفين، إضافة إلى تدمير منازل المدنيين الفلسطينيين.

وبالأرقام، فقد ألحق الجهد المشترك للجيش الإسرائيلي وجموع المستوطنين أضرارا بأكثر من ٣٥٠٠ منزل فلسطيني، وخمسين مكانا للعبادة، بالإضافة لردم أكثر من ١٠٨ آبار ماء، وبصيغة تقريبية، فإن ٧٠٠ منزل من التي دمّرت سويّت بالأرض بحجة بنائها من دون ترخيص.

إنها لمفارقة قاسية حقا، عندما تقارن هذه المنازل مع التمدد المستمر للمستوطنات (المستعمرات) الإسرائيلية، والتي تعتبر غير شرعية استنادا إلى القانون الدولي.

وبالإضافة لما سبق، فقد أدت هذه الشراكة غير المكتوبة بين المستوطنين والجيش الإسرائيلي، إلى إلحاق أضرار فادحة بالقطاع الزراعي الفلسطيني، حيث تم تجريف أكثر من ٤٢ ألف دونم من الأراضي الزراعية، في حين اجتثت أكثر من ١١٢ ألف شجرة زيتون وفاكهة، ملحقة أضرارا اقتصادية بالعديد من المزارعين الذين يعتمدون على ما تنتجه أراضيهم في تحصيل قوت عائلاتهم.

ولم يقتصر الأمر على ما سبق، فقد لاحقت الاعتداءات الإسرائيلية باقي المزارعين، بفرض حصار عسكري مشدد على العديد من البلدات والقرى، عازلة إياها عن بعضها البعض، ومانعة أبناءها من تصدير بضائعهم إلى الأسواق، في ثنائية غريبة: ففي حين تتعرض آلاف الكيلوجرامات من الفواكه والخضار للتلف في قرية ما، تمنع عائلات عدة من الحصول عليها في قرية أخرى مجاورة.

ومما لاشك فيه، أن تأثير الحصار لا يقتصر على المناطق الزراعية فقط، بل هو جزء من مخطط إسرائيلي يهدف إلى تدمير حياة الفلسطينيين بالكامل، وتحويل وطنهم إلى ٢٢٠ كانتونا معزولا.

فعلى طوال الأراضي الفلسطينية، ينتشر ٧٧ حاجزا عسكريا إسرائيليا، ناهيك بالإغلاقات المتتالية للطرق وما تسببه من اختناقات مرورية.

والأكثر من واضح هنا، أن هذه السياسة هي الأساس الذي تبني عليه إسرائيل سياسة العزل، حيث يعزل كل تجمّع سكاني فلسطيني عن جاره.

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد مكّنت الحواجز العسكرية الإسرائيلية بالتوازي مع سياسة الخنق وإغلاق الطرق والشوارع الالتفافية التي تربط المستوطنات بعضها بالبعض الآخر، الجيش الإسرائيلي من التحكم بحركة الناس والبضائع، داخليا وخارجيا، كما دمّرت الإجراءات المشددة على حرية التنقل تدريجيا البنى التحتية الفلسطينية، مسببة شللا كاملا لها.

ولعل المثال الواضح على هذا الأمر، منع إسرائيل لأكثر من ١٢٥ ألف فلسطيني من التوجه لأعمالهم، وهو ما نجم عنه خسائر في الدخل اليومي تقدر بـ ٦٫٢٥٠٫٠٠٠ دولار أمريكي، إضافة لانخفاض يقارب ٥١ بالمائة من ناتج الدخل القومي، ناهيك بارتفاع البطالة إلى نسبة ٥٠ بالمائة من مجموع القوى العاملة الفلسطينية، مما دفع بـ ٨٢ بالمائة من الفلسطينيين إلى تحت خط الفقر، أي العيش بأقل من دولارين يوميا للفرد الواحد.

قطاع التعليم تضرر أيضا، وعلى كل المستويات: ابتداء من عدم قدرة المعلمين على الوصول إلى مدارسهم، مرورا بصعوبة الحصول على المواد اللازمة لإدارة العملية التعليمية، وانتهاء بما أحدثه الرصاص والقصف الإسرائيلي من أضرار مادية ودمار

أصاب العديد من المؤسسات التعليمية.

فعلى سبيل المثال، وفي اليوم الأول للعام الدراسي الحالي، منع جنود الاحتلال قرابة الثلاثمائة طالبة تتراوح أعمارهن بين السادسة والثانية عشرة من دخول مدرستهن الواقعة في مدينة الخليل.

أما وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فقد أوردت في تقرير لها، أن ٤٠ بالمائة من العاملين في مدارسها لم يستطيعوا الوصول إلى أماكن عملهم، منذ أكتوبر الماضي بسبب الحصار.

ولتحاشي الوقوع في المشكلة نفسها هذا العام، أعادت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية نقل قرابة خمسة آلاف معلم إلى مدارس قريبة من أماكن سكناهم.

ولابد من الإشارة هنا إلى قيام الجيش الإسرائيلي باحتلال ثلاث مدارس، وإغلاق ست أخرى في منطقتي نابلس وبيت لحم، إضافة لعرقلة عمل العديد من المدارس الأخرى: فمنذ بدء الانتفاضة الحالية، اقتحم جنود الاحتلال ٢٣ مدرسة إضافة لقصف ٩٥ مدرسة أخرى، مما اضطر المعلمين إلى إخلاء خمسين منها.

ولم يسلم القطاع الطبي من الهجمات أيضا، فقد هدد الحصار هذا القطاع بالشلل الطويل الأمد، كما أعاق إمكان تزويد الخدمات الطبية الطارئة، فقد سجلت أكثر من ١٦٤ عملية إعاقة لعمل سيارات إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني واتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية، والأخطر من ذلك، مهاجمة جنود الاحتلال والمستوطنين، في أكثر من ١٤٠ حادثا منفصلا، ٧٣ بالمائة من سيارات إسعاف الهلال الأحمر، ناهيك بمقتل خمسة من الأطباء والممرضين، وإصابة ١٥٤ عاملا في الهلال الأحمر

والإغاثة الطبية.

وبالإضافة لما سبق، فتح الجيش الإسرائيلي، وفي أكثر من مناسبة، النار على ستة مستشفيات، مما أدى إلى إصابة عدد من العاملين والمرضى.

والواضح أن إسرائيل تنتهك باعتداءاتها كل المعاهدات والمواثيق الدولية، بما فيها معاهدة جنيف الثالثة، التي تنص في المادتين ١٦ و ١٧ على أن على الأطراف المتنازعة السعي نحو الوصول إلى اتفاقية محلية لإخلاء الجرحى والمرضى وكبار السن والأطفال وحالات الولادة من المناطق المحاصرة، إضافة للسماح بمرور رجال الدين من كل الأديان، والطواقم والمعدات الطبية المتوجهة إلى تلك المناطق.

والخطير في هذا الأمر، كون الموت هو النتيجة الحتمية غالبا لهذه الانتهاكات، ففي هذا العام توفي ٢٦ فلسطينيا نتيجة قيام جنود الاحتلال المتمركزين على الحواجز بمنعهم من تلقي الخدمات الطبية، إضافة لست حالات لنسوة أنجبن على الحواجز، وتجريف أحياء بكاملها، كما جرى في رفح وخان يونس، وهو ما يدل على سياسة تعسفية منظمة ومخططة، ليس من المغالاة اعتبارها شكلا من أشكال التطهير العرقي.

إن الخسائر البشرية التي تكبّدها الفلسطينيون في العام الماضي كانت كبيرة إذ استشهد أكثر من ٦٩٦ فلسطينيا في الخمسة عشر شهرا الماضية، كما وصل عدد الجرحى إلى ما يقارب ٢٣ ألفا، أي حوالي واحد بالمائة من عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما تساوي نسبته تسعة أضعاف عدد الذين قتلوا في الاعتداءات التي وقعت في الولايات المتحدة، بالمقارنة بين حجم السكان في كلا البلدين.

ويبدو أن نظرة متفحصة لهذه الأرقام تمنح الرأي القائل إن حكومة إسرائيل متورطة في عملية تطهير عرقي مصداقية كبرى،

ولعل الأرقام هي أكبر دليل: فأكثر من ٥٨ بالمائة من الفلسطينيين الذين استشهدوا منذ بدء الانتفاضة لم يكونوا مشتركين في أي اشتباكات، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٩٠ بالمائة في الشهر الرابع، واستمر المعدل في الارتفاع إلى ما فوق ٦٠ بالمائة، مما يعني أن الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين قتلوا، بينما كانوا يمارسون حياتهم اليومية: في البيت، أو العمل، أو المدرسة، أو وهم يقودون سياراتهم. كما تشير الإحصاءات، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تجمع ما بين عدة وسائل لإنزال أقصى أثر مميت على الفلسطينيين، وهو ما يمكن رصده من خلال نمط الإصابات التي يعانيها الفلسطينيون، والتي ستقود بالضرورة إلى الخروج باستنتاجات خطيرة، تشير إلى أن ٩٩ر٤ بالمائة من الفلسطينيين الذين قتلوا بذخيرة حيّة، أصيبوا في القسم العلوي من الجسم، في حين أصيب ٠ر٦ بالمائة المتبقين في القسم السفلي، مما يؤكد أن الجيش الإسرائيلي يطبق سياسة التصويب بهدف القتل، فإطلاق النار على القسم العلوي من أجساد مواطنين يمارسون حياتهم الطبيعية لا يشكّل مبررا معقولا (للدفاع عن النفس).

ومما يلفت الانتباه أيضا، أن ٢٩ر٩ بالمائة من الإصابات تركزت في القسم السفلي من الجسم، أي أن أكثر من ثلثي المصابين الفلسطينيين أصيبوا في القسم العلوي، مما يشير على الأغلب إلى الرغبة في إحداث إعاقات.

إن هذه الإحصاءات التي تتحدث عن نفسها، هي أقوى بكثير من الكلمات الجوفاء التي تطلقها الحكومة الإسرائيلية بأنها (تمارس سياسة الدفاع عن النفس)، وتمثل صورة جليّة للسياسة الإسرائيلية الهادفة إلى القضاء على الإنسان الفلسطيني كحلقة مكملة لسياسة هدم البيوت، وتجريف الأراضي، واقتلاع الأشجار.

ومما يلفت الانتباه أن ٨٧ بالمائة من الفلسطينيين الذين

استشهدوا كانوا من المدنيين، كما تشهد الحصيلة الشهرية للشهداء ارتفاعا مستمرا يشمل كل فئات العمر، يشكّل الأطفال فيه هدفا بحد ذاته، إذ إن ٣٠ بالمائة من القتلى شهريا هم دون سن ١٨.

ولعل من المفيد هنا التذكير بمأساة الأخوين، بلال وأشرف خليل، اللذين يعدّان أصغر ضحايا سياسة الاغتيالات الإسرائيلية الخارجة عن نطاق القانون، إذ استشهدا بينما كانا بانتظار والدتهما خارج عيادة صحية في مدينة نابلس، وذلك عندما أطلقت المروحيات الإسرائيلية الصواريخ على اثنين من القادة السياسيين الإسلاميين.

فتحت مصطلح (القتل المحدد)، اغتالت إسرائيل الأخوين بلال وأشرف، إضافة إلى أربعة فلسطينيين لم يكونوا (محددين) في الاعتداء.

والواضح أن هذه الاعتداءات قد شهدت ارتفاعا حادًا في وتيرة تكرارها في الأشهر الأخيرة، حيث حصدت أرواح ما مجموعه ٥٦ فلسطينيا في اغتيالات خارجة عن نطاق القانون، كان من بينهم ٣٨ شخصا استشهدوا في اعتداءات من شهر أبريل الماضي حتى الآن.

ومن جرائم الاغتيالات الأخرى، قيام إسرائيل باغتيال أبو علي مصطفى الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإطلاق مروحياتها الحربية صاروخين على مكتبه في البيرة.

وقد كان أبو علي مصطفى من الشخصيات السياسية البارزة التي لم تخش أن تدعو للكفاح جهرا ضد الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني للضفة الغربية وقطاع غزة، وهو ما أظهر تصعيدا خطيرا في السياسة الإسرائيلية مضمونه أن أي قائد سياسي قد أصبح هدفا محتملا لجرائم القتل الإسرائيلية هذه.

إن سياسة الاغتيالات جزء من سياسة أشمل تهدف إلى

القضاء على أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية تمتلك مقومات النجاح، كما تظهر أن إسرائيل لن تكف فجأة عن القضاء على القيادات الفلسطينية التي تشكّل جزءا من مقومات دولة فلسطينية مستقبلية.

هذه هي بعض الآثار الملموسة لسياسة التدمير التي انتهجتها الحكومة الإسرائيلية طوال العام المنصرم، وهي النتائج الطبيعية للوسائل التي أدت إلى تدمير العملية السلمية وتدمير سبع سنوات من العمل والتنمية الفلسطينية، هذا التدمير الذي شمل أيضا مشروعات حيوية أقامها الاتحاد الأوربي والممولون الدوليون مثل ميناء غزة.

ولعل الطريقة التي بنيت عليها اتفاقيات أوسلو كانت أساسا للنهج الذي دمرت به إسرائيل عملية السلام، إذ سمحت هذه الطريقة بتطوير الطرق والمستوطنات التي تسيطر عليها إسرائيل، والتي تفصل بين المناطق الفلسطينية، وهي التي لم يكن بوسع إسرائيل من دونها وضع البنية الضرورية لخنق وعزل التجمّعات الفلسطينية.

سبع سنوات قد مرّت ولايزال جزء كبير من اتفاقيات أوسلو غير منفذ، مما أوصل الوضع إلى الحضيض، والشعب الفلسطيني إلى قدر يصعبُ تخيّله من الاضطهاد.

ومع ذلك فروح مقاومة الاحتلال أقوى من أي وقت مضى في نفوس أبناء الشعب الفلسطيني، وأهم مظاهرها التطلع إلى التحرر من الاحتلال الإسرائيلي الظالم من ناحية، وإقامة دولة تمتلك مقومات النجاح والبقاء من ناحية أخرى، وهو ما يدل بشكل قاطع على تمسك الفلسطينيين الثابت بحقوقهم.

إن هذه الحقوق بحد ذاتها، يجب أن تكون مؤشرا إلى الحاجة لإجراء مفاوضات عادلة لا تحاول أن تتنكّر للحقوق الأساسية للشعوب، التي كفلها القانون الدولي.

فأي مفاوضات جديدة يجب أن تكون ضمن إطار دولي متوازن يضع آليات لتطبيق قرارات الأمم المتحدة، لاسيّما تلك التي تدعم حق الفلسطينيين في الحصول على دولتهم، وتفكيك المستوطنات المقامة على أراضيهم، إضافة إلى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء حدود الرابع من يونيو لعام ١٩٦٧، وتأمين حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وفي ظل تصاعد الضغوط الدولية لتجديد اللقاءات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، فلابد من التركيز على ثلاثة أمور أساسية:

أولا: بعد الصمود الأسطوري للشعب الفلسطيني ومعاناته الهائلة، فإن أهم ما يشغل بال الشعب الفلسطيني، هو عدم السماح بهدر تضحياته الباهظة أو الإذعان للضغوط بتقديم تنازلات سياسية تحيد عن أهداف الانتفاضة المعلنة في الحرية والاستقلال.

فغالبية أبناء الشعب الفلسطيني تجمع - حسب استطلاعات الرأي المختلفة - على عدم جواز العودة إلى مسار ما قبل الانتفاضة من الاتفاقيات الجزئية والانتقالية، بل ضرورة الإصرار على إيجاد حل جذري وشامل، ينهي الاحتلال ويزيل الاستيطان ويحقق الاستقلال.

وبكلمات أخرى، فإن الجهد السياسي الفلسطيني يجب أن يذهب في اتجاه ترجمة منجزات وتضحيات الانتفاضة إلى نتائج ومكتسبات سياسية.

ثانيا: ضرورة التعلم من أخطاء تجربة أوسلو، وعدم السماح بتكررها، وضمن ذلك لابد من عدم السماح بوقف الكفاح الفلسطيني بغض النظر عن تغيّر أشكاله، وهنا يجب التركيز على نقطة عدم الخلط بين الانتفاضة كاستئناف للكفاح الوطني، وبين بعض أشكالها التي قد تستبدل بتعزيز الطابع الشعبي

الجماهيري لهذا الكفاح.

وبعبارة أخرى، فإن العمل الدبلوماسي والسياسي يجب أن يترافق مع استمرار العمل الكفاحي، وإلا فسيجد الجانب الفلسطيني نفسه أسيرا مرة أخرى لإملاءات إسرائيل، لنتائج سياسة فرض الأمر الواقع على الأرض.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى آخر نتائج استطلاعات للرأي، والتي تشير إلى أن ٨٥ بالمائة من الفلسطينيين يؤيدون استمرار الانتفاضة، وأن أكثر من نصفهم يثقون بأنها ستحقق هدفها في الاستقلال.

وإضافة لما سبق، يتوجب على الجانب الفلسطيني عدم الانزلاق إلى نفق الاتفاقيات الجزئية والانتقالية، بل الإصرار على التركيز على الأمور الجوهرية، وهي إنهاء الاحتلال والاستيطان وإقامة الدولة المستقلة، وتحرير القدس العربية، وتأكيد حقوق اللاجئين.

ثالثا : إن أي مفاوضات جانبية تجري بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لن تؤدي إلى نتائج، بحكم تركيبة المجتمع الإسرائيلي المتطرفة وميزان القوى القائم، وبالتالي فلابد من المطالبة بإطار دولي متوازن وبضغط دولي لتطبيق الشرعية والقرارات الدولية.

وقد يكون من المفيد في هذا الإطار الدعوة لعقد مؤتمر دولي جديد على شاكلة مؤتمر مدريد، بوفد فلسطيني مستقل هذه المرة، وإرفاق ذلك بجهد منسق لبناء حركة تضامن دولية واسعة مع القضية الفلسطينية.

كما أنه لابد من استثمار الإقرار العام، بعدما جرى في الولايات المتحدة الأمريكية، بأن الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي هو عامل رئيسي في زعزعة الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة والعالم، وبالتالي فإن حل القضية الفلسطينية وتلبية حقوق الشعب الفلسطيني هو مفتاح الاستقرار والأمن والسلام.

وإذا كان الاحتلال قد استطاع تدمير جزء مهم من البنية التحتية الفلسطينية، فإنه فشل فشلا ذريعا في كسر الإرادة الفلسطينية، وإضعاف روح التحدي والمقاومة، فالصعوبات والمشاق لم تزد الشعب الفلسطيني إلا تصميما على نيل الحرية والاستقلال والخلاص من ظلم الاحتلال البغيض.

والأمر الأهم الآن، هو توفير الاستراتيجية السليمة، والرؤية القيادية الصحيحة للاستمرار في الكفاح وتعزيز مقوّمات الوحدة والصمود، وتحويل التضحيات والمنجزات الكفاحية إلى منجزات سياسية ملموسة، وليس مجرد التوصل إلى اتفاقيات مجزوءة، تغدو حلقات جديدة في سلسلة الوثائق والاتفاقيات البائسة، التي قد تصبح بدورها مغذية للإحباط والتمرّد من جديد.

الدمار الإسرائيلي وبناء الذات الفلسطينية *

د. عزمي بشارة

وكأنه قد كتب على الشعب الفلسطيني أن يدحرج صخرة سيزيف إلى أعلى منحدر النكبة في كل جولة لتحبطه من جديد تطورات دولية. عام ١٩٣٩ قررت بريطانيا ضرب الثورة بقسوة بالغة لا تتناسب مع حجم الثورة، لكي لا تنشغل بمعارك جانبية في المستعمرات عشية الحرب العالمية الثانية. وعام ١٩٤٨ اختلطت المواقف الدولية حول الشعب الفلسطيني بإسقاطات المحرقة والمسألة اليهودية التي طرحت بإلحاح على المستوى الدولي.

وعام ١٩٦٧ اتسعت المأساة الفلسطينية، وقد ساهم في ذلك قرار إسرائيل والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا الدخول في صدام مباشر مع التيار القومي العربي وضربه عسكريا. وعام ١٩٨٢ تمكنت إسرائيل من خوض مقاومتها العسكرية في لبنان لأن مخططاتها انسجمت مع توجهات ريجان وتاتشر في المواجهة على الصعيد العالمي. وقد اصطدمت الانتفاضة الأولى بحرب الخليج، كما اصطدمت بانهيار الاتحاد السوفييتي والتغيير العاصف الذي طرأ على الفضاء السياسي والاستراتيجي الإقليمي والعالمي الذي نشأت وعملت في إطاره حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

يضاف إلى ذلك كله حقيقة أن القضية الفلسطينية تتشابك منذ نشوئها مع المسألة اليهودية كقضية تحرص الصهيونية على بقائها

مفتوحة عالميا تمثلها دولة إسرائيل.

من الصعب التعامل مع تعقيدات القضية الفلسطينية، بل ونشوئها، في الوقت الذي انتصرت فيها حركات تحرر وطني في العالم أجمع، وازدياد تعقيدها مع حل القضايا الكولونيالية الاخرى في عالمنا، دون فهم حقيقة أن القضية الفلسطينية لا تشابه من حيث اتساع وكثافة حيثياتها الدولية أي قضية وطنية أخرى في التاريخ الحديث.

لا بد إذن عند الشكوى والتذمر من تعثر الإنجازات الفلسطينية على المستوى الدولي من أخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار كأحد الظروف الموضوعية المعطاة. ولا فائدة من حذفها من بين الاعتبارات عند وضع الاستراتيجية، ثم الشكوى بعد ذلك من تطورات عالمية مفاجئة. لا توجد قضية وطنية تأثرت وتتأثر بالأحداث الدولية، كما تتأثر قضية الشعب الفلسطيني.

ولذلك، فإن الشكوى من اصطدام الانتفاضة برد الفعل الإسرائيلي والعالمي على (الإرهاب) بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، واستغلال الموقف للادعاء أن الانتفاضة لم تجلب سوى الكوارث هي تعبير عن اصطناع المفاجأة مما يجري على الساحة الدولية من أجل تمرير شعور بعدم الرضى عن طريق النضال والمقاومة، وما هذا الشعور في الواقع سوى موقف سياسي سابق للتطورات الدولية.

لا يحسم الموضوع الفلسطيني بصدام إسرائيلي - فلسطيني في معركة أو معارك فاصلة، ولا بد من أخذ العامل الدولي بعين الاعتبار. ولكن هذا الأخير ليس مبررا للاستسلام له وحده والطعن بجدوى النضال. وما دمنا قد قلنا ذلك فمن حقنا أن نتابع ونقول: إن أخذ العامل الدولي وتأثيراته السلبية على إمكان حل القضية الوطنية الفلسطينية حلا عادلا منذ العام ١٩٤٨ بعين الاعتبار يجب أن يترك بصماته على استراتيجية النضال والمقاومة.

ومنذ بداية انتفاضة الأقصى والقدس تبين أن ثمن الانتفاضة بالضحايا أعلى في حين تأثيرها الدولي أقل من الأولى، وأرجعنا ذلك في حينه لأسباب حرية الحركة الممنوحة لإسرائيل دوليا في قمع الانتفاضة نتيجة لنجاح إسرائيل وأمريكا في طرحها كانتفاضة معادية للسلام، ولأنها انطلقت من رفض إملاءات إسرائيل كشروط للتسوية الدائمة.

لقد دفع الشعب الفلسطيني ثمنا باهظا بالأرواح والخسائر البشرية والمادية بلغ أضعاف ثمن الانتفاضة السابقة في سنتها الأولى. ولم يتراجع هذا الشعب البطل حتى اللحظة عن منطلقات وأهداف الانتفاضة السياسية الضمنية التي لم تعلن في يوم من الأيام: الإصرار على أن التسوية إما أن تكون عادلة ومنصفة وإما ألا تكون. لقد تبارت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية فيما بينها بإصدار بيانات على الإنترنت تعدد فيها يوميا جرائم الاحتلال بالتفصيل من قلع شجرة إلى اقتحام بيت أو حي إلى قتل طفل، وقامت هذه المنظمات بجهد عظيم لا تنتظر عليه مكافأة أو شكرا. ولكن معاناة الشعب الفلسطيني خلال السنة الأخيرة فاقت حتى تصوراته المتشائمة والقائمة على تجربة الاحتلال منذ عام ١٩٦٧.

لقد اقتحم جنود الاحتلال حياة الإنسان الفلسطيني العادي وغير الناشط سياسيا، فتحول النشاط اليومي العادي والطبيعي والروتيني إلى عملية معاناة: الذهاب إلى العمل معركة يرافقها إذلال يومي،

زيارة الأقارب في بلدة مجاورة، وحتى الأفراح والأتراح التي استثنتها أنماط أخرى من الاحتلال من عملية الإذلال والقمع تحولت إلى طريق آلام.

تبرز وسائل الإعلام، وبحق، عمليات الاغتيال والتعرض للنشطاء السياسيين، في سياق المواجهة الإسرائيلية لحركة مقاومة الاحتلال. ولكن جريمة الاحتلال الكبرى في الفترة الأخيرة تكمن في التعرض للشعب الفلسطيني ومحاولة قمعه وإذلاله وكسر إرادته السياسية من خلال تصوير وتوضيح ثمن معارضة الإملاءات الإسرائيلية. وكانت الحواجز التي قطعت الجسد الفلسطيني بشكل غير مسبوق والطائرات والدبابات وإطلاق النار العشوائي وسائل الإيضاح الأساسية.

وطيلة أعوام الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ لم تعتمل في النفوس الفلسطينية مشاعر حقد وغضب على الاحتلال كما تجسدت في عام الانتفاضة الأول. ورغم مشاعر الإحباط من السياسة لم تشهد الساحة الفلسطينية درجة التصميم السياسي الشعبي التي شهدتها في عام الانتفاضة. وتجلى هذا التصميم في الجاهزية الكفاحية العالية، كما تجلى في غياب الحدود بين الفصائل الفلسطينية على مستوى المواجهة مع الاحتلال. وكان الاحتلال الإسرائيلي يصعق في كل مرة يكتشف فيها أن المسافرين في السيارة التي استهدفتها مروحياته تألفوا من رجل أمن فلسطيني وناشط من حماس وآخر من فتح وآخر من الشعبية... وهكذا.

لقد فقد الاحتلال عيونه بفقدان عملائه المباشرين بين السكان مع زوال الاحتلال المباشر عن المناطق المأهولة وقيام السلطة الفلسطينية. وربما احتاج إلى بعض المتعاونين من أجل تنفيذ سياسة الاغتيالات الإرهابية بكثافة. ولكن الاحتلال بشكل عام بقي أعمى، كما بقي تائها في تحديد المسئولين عن المقاومة الشعبية وأعمال الاحتجاج وعن عمليات المقاومة. وقد وصل به التخبط حد اتهام عشائر وحمائل وعائلات بالمسئولية عما يجري في رفح وخان يونس

وغيرهما. ومنذ عام ١٩٤٨ لم يكن الاحتلال الإسرائيلي تائها متعثرا كما كان عليه في عام الانتفاضة الأول. فقد جهدت المخابرات العسكرية وأجهزة الأمن العام الإسرائيلية في وضع سيناريوهات من تفاصيل وشذرات معلومات فلا يجد الجيش الإسرائيلي طريقا إلا بالقصف العشوائي والبلدوزر والمواجهة الشاملة.

هكذا وجد الاحتلال نفسه في مواجهة مع الشعب الفلسطيني لم تسفر عن نتائج. وإذا اعتبرنا الاحتلال هو البادئ بالعدوان الشامل طيلة العام الماضي، فهو لم يحقق نتائج سياسية تذكر، أما إذا اعتبرنا الانتفاضة مبادرة فلسطينية للتمرد على إملاءات كامب ديفيد فقد حققت الانتفاضة إنجازا أساسيا واحدا هو منع فرض تسوية غير عادلة.

دار منذ بداية الانتفاضة نقاش فلسطيني في الندوات الداخلية وفي وسائل الإعلام حول طبيعة الانتفاضة ومصادر قوتها: هل الانتفاضة عبارة عن عصيان مدني شعبي صدامي أم هي عبارة عن عمليات مقاومة مسلحة متواصلة، ولم تحسم الانتفاضة أمرها حتى اللحظة الأخيرة. ولا أظنه كان خيارا واعيا ومدروسا أن تختلط في الانتفاضة مظاهر المقاومة المسلحة مع العمليات الاستشهادية مع التظاهرات الشعبية وتجمعات الشبان التي ترمي جنود الاحتلال بالحجارة. وفيما عدا تنظيمات شعبية قامت كلجان مقاومة محلية بدا أن تنظيم الانتفاضة عبارة عن إدارة يومية ونضال مقاومة وردود فعل انتقامية متصاعدة على القمع الإسرائيلي وتعبير عن غضب شعبي.

لقد أصرّت السلطة الفلسطينية، كما أصرّت القوى السياسية المختلفة على أن الانتفاضة بدأت بعفوية جماهيرية كرد فعل على مذبحة الأقصى يوم الجمعة ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وعلى استفزاز شارون في اليوم الذي سبقه. وكأن تنظيم الانتفاضة بشكل دائم ومثابر وبناء على استراتيجية موحدة هو أمر مرفوض لا يصح الخروج به علنيا أو

دوليا. يتجلى هذا المزاج السياسي الفلسطيني الغريب في الجمع بين اعتبار الحركة الشعبية عفوية لا أب لها من ناحية، وقبول التنافس بين التنظيمات على تبني كل عملية مقاومة، حتى عندما يتطلب الظرف عدم الإسراع في تبنيها من ناحية أخرى.

يتحمل هذا المزاج السياسي مسئولية انتشار العفوية وعدم الانضباط واعتبارها ظاهرة صحية أصيلة وشعبية واعتبار النظام والمسئولية والالتزام برأي الأغلبية وبقرارات القيادة كلها أمورا مصطنعة غير أصيلة ونخبوية وتنظيرية وغير ذلك مما يحسب مثاليا في عرف هذه الثقافة السياسية. وقد بينت انتفاضة الأقصى والقدس كما بيّن تاريخ مقاومة الاحتلال بشكل عام، وتاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية أنه لا يمكن خوض صراع طويل المدى مع إسرائيل بالتعقيدات الدولية والإقليمية التي تحف بالقضية الفلسطينية دون حد أدنى من الاستراتيجية والتنظيم حتى في ظروف التعددية السياسية.

لقد حاول تنظيم فتح في بداية الانتفاضة أن يمسك بزمام المبادرة ولكن على المستوى الميداني فحسب. وبدت الانتفاضة كأنها ظاهرة طبيعية يتسابق المحللون الفلسطينيون والعرب في وضع أهدافها وتوقع خطواتها التالية، وأخيرا قضت الديمقراطية العربية الفضائية أن يشارك المشاهدون في التحليل. ولم يعرف المواطن الفلسطيني حتى نهاية عام الانتفاضة الأول هل الانتفاضة هي:

١ ـ أداة سياسية لتحسين الوضع التفاوضي الفلسطيني، أم هي:

٢ ـ أداة لإفشال الإملاءات السياسية الإسرائيلية، أم هي:

٣ ـ انتفاضة حتى الاستقلال، أم هي:

٤ ـ انتفاضة كتعبير عن غضب لا ينتهي ضد اليهود ولدفعهم إلى الانسحاب دون اتفاق.

لا عيب في انتفاضة جماهيرية تتفجر بشكل منظم وبناء على استراتيجية علنية ولديها قيادة معروفة صاحبة قرار حول أساليب النضال وحول الجبهات التي يدور فيها، ولا بأس بإقرار علني لأهداف

الانتفاضة السياسية المرحلية والاستراتيجية. بل هذا هو الخيار الصحيح، والطريق الوحيد نحو عمل جماهيري فاعل سياسيا. ليست الانتفاضة ظاهرة مؤلفة من غبار إنساني غاضب، ولا هي عاصفة أو إعصار ينشغل المختصون بتحليل أسبابه ونتائجه ويقتصر عليهم توقع خطواته التالية بناء على تخمين منطقه الداخلي.

صحيح أن الانتفاضة عبّرت عما يعتمل في نفس الشعب الفلسطيني من مشاعر ابتداء من مشاعر الغبن والغضب وانتهاء بالتمسك بعدالة القضية الفلسطينية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن تختزل إلى ظاهرة عاطفية عفوية. يجب أن يعكس تحرك سياسي بهذا الحجم وهذه الاستمرارية استراتيجية سياسية منظمة غير عفوية تضع لنفسها أهدافا سياسية.

وإذا لم تكن الانتفاضة كذلك، فهذه كارثة محققة. لأن كل المتحمسين للعفوية المتبرمين من التنظيم والتنظير والاستراتيجية يتحولون في هذه الحالة بين ليلة وضحاها إلى أصابع اتهام موجهة للانتفاضة والقيادة بهدر دم الشهداء دون إنجازات سياسية. وهل بالإمكان تحقيق إنجازات سياسية دون أهداف سياسية، وهل بالإمكان السعي لتحقيق أهداف سياسية دون استراتيجية، ومن يضع الاستراتيجية، وهل بالإمكان النضال ضمن استراتيجيتين أو ثلاث؟

لم تعلن الانتفاضة كاستراتيجية للوصول إلى هدف سياسي، ولكن انفجارها فسر كغضب جماهيري على اقتحام المسجد الأقصى من قبل شارون بإذن باراك، ثم أصبح التمسك بهذا الموقف الجماهيري، أو الحالة الجماهيرية مصلحة فلسطينية تلتقي عليها السلطة الفلسطينية والقوى السياسية التي اصطلح على تسميتها بالمعارضة. وهكذا أصبحت استمرارية الانتفاضة هي الهدف... إلى أن يخلق الله ما لا تعلمون.

ونذكر جيدا كيف درج على اتهام القيادة الفلسطينية في حينه بإنهاء الانتفاضة الأولى وذلك بتوقيع اتفاق أوسلو. وكأن إنهاء الانتفاضة

في حينه كان تهمة، وليس لأنه كان لدى من يصر على الاستمرار استراتيجية، بل لأن غياب الأفق السياسي أمام العمل النضالي يؤدي إلى أحد ردي فعل: الاستمرار بكل ثمن، أو التوقف بكل ثمن. كلتا الحالتين تؤشر إلى غياب الاستراتيجية السياسية المتفاعلة بشكل جدلي مع المتغيرات الواثقة من ذاتها ومن شعبها.

يعني التعامل مع المتغيرات السياسية بشكل جدلي أن النضال وتوقيته وأساليبه أداة في خدمة هدف سياسي، وهو ليس هدفا، هل الهدف السياسي هو التحرر من الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وإزالة الاستيطان وإحقاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين، نعم. هذا هو هدف النضال التحرري الفلسطيني. ولكن هل هذا هو هدف الانتفاضة، هل تستمر الانتفاضة بالزخم نفسه وبأقصى درجات استنفارها لطاقات الناس وجهودهم وتضحياتهم إلى أن يتم تحقيق هذا الهدف، لقد انطلقت الانتفاضة بمبادرة سياسية متصدية لمحاولة أمريكية - إسرائيلية لفرض تسوية غير عادلة تقايض الدولة الفلسطينية بكل مركبات العدل والانصاف النسبيين - ولم تستمر الانتفاضة عفويا بل لأنه كانت هنالك مصلحة سياسية باستمرارها.

وكما في أي حركة وطنية جماهيرية بحجم انتفاضة القدس والأقصى ابتكرت رموزا وأبدعت بطولات وقدست الشهادة والتضحية، فهذه عوامل مهمة في شحن الجماهير من أجل الاستمرار، ودفعت صورة الشعب الفلسطيني الذاتية والخارجية ثمنا باهظا بسيطرة الجنازة وتشييع جثمان الشهيد، والملثمون يطلقون النار في الهواء أثناء مسيرة التشييع على المشهد. هنا تغلبت حاجات الاستمرار بالنضال من أجل إفشال تسوية غير عادلة ومن أجل اختراق حصار دولي سياسي على الشعب والقيادة الفلسطينيين على الحس الجمالي والضرورات الإعلامية.

ولكن لم يعتقد أحد أنه بإمكان الرموز وحدها ودون إنجازات

سياسية ملموسة مواصلة الطريق بالزخم نفسه حتى تحقيق انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م بما فيها القدس، وإزالة المستوطنات وإحقاق حق العودة للاجئين الفلسطينيين. المهم هو عدم التوقيع على حل دائم غير عادل. والثقة بالذات وبالشعب تعني أنه مادام الوضوح السياسي الذي يمنع الوقوع في حلول وتسويات غير عادلة متوافرا، وما دامت المثابرة والتصميم وصلابة الإرادة السياسية والنفس الطويل التي تمكن من الاستمرار متوافرة، فإنه لا مانع على الإطلاق من توفير التضحيات وتغيير الأساليب في مرحلة يرتفع فيها ثمن هذه الأساليب الكفاحية وتقل نجاعتها السياسية. والتوفير بالضحايا، خاصة البشرية والاجتماعية، عندما تكون نجاعتها السياسية محدودة هي مهمة مقدسة لقيادات مسئولة وثورية فعلا، لأن هذا النوع من المسئولية هو الضمان للاستمرار على المدى البعيد.

لا يوجد حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية خلف المنعطف القادم. وإذا أدركنا هذه الحقيقة توقفنا عن التفكير في إطار ومعادلات الحل وبدأنا التفكير باستراتيجية النضال طويل المدى. ويعني النضال طويل المدى تكييف الأساليب النضالية لتتناسب مع قدرة الناس على الصمود والتحمل لمدى أطول، كما يعني أيضا عدم تأجيل القضايا المتعلقة ببناء المجتمع والسلطة والاقتصاد، وعدم حشرها في هوامش الاهتمام السياسي.

يتضمن النضال طويل المدى الصدام مع الاحتلال على مستوى استمرار عمليات الاحتجاج والتصدي للاستيطان ولتهويد القدس وللتقييدات التي يفرضها الاحتلال على حركة المواطنين وحياتهم اليومية، كما يتضمن توسيعا مستمرا بفرض السيطرة الفلسطينية على المقدرات الاقتصادية والأمنية والسياسية كأمر واقع. ويتضمن النضال طويل المدى أيضا عملية البناء الذاتي المستمرة للمجتمع والسلطة الفلسطينيين مع تأكيد خاص على البناء الاقتصادي والتعليمي وتحديث نظم الإدارة ومأسسة عملية اتخاذ القرار من أدنى مستويات

العمل المجتمعي إلى أعلى مستويات العمل السياسي.

إذا أراد الشعب الفلسطيني، وإذا أرادت القيادة الفلسطينية الانتصار في معركة فرض الإرادة الوطنية فإنه لا يمكن تأجيل هذه القضايا ومحاولة حسم المعركة مع إسرائيل من خلال عمل نضالي واحد تستثمر فيه كل طاقات الشعب الفلسطيني وإمكاناته مما يقود إلى أحد خيارين: اليأس والاحباط أو قبول تسوية غير عادلة. وفي الحالتين يبقى هذا الشعب دون حل مسألة السيادة الوطنية كمهمة رئيسية يضاف إليها ازدياد تعقيد القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الحاسمة بالنسبة لمصيره ومستقبله.

لا يمكن أن تنتصر إسرائيل في النضال طويل المدى إذا تضمن الصراع عملية بناء الذات، ومن ضمنه بناء المؤسسات الاقتصادية والتعليمية وتشجيع الطاقات والكفاءات الفلسطينية للعودة إلى الوطن ومنحها الفرصة للمشاركة. ولا يمكن أن يتم هذا كله دون إصلاح مبنى السلطة بمشاركة القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية.

من ناحية أخرى، يجب عدم السماح لنزعة البناء الذاتي أن تُستخدم كتبرير لإزالة الحواجز النفسية والسياسية مع المؤسسة الصهيونية. فقد أثبتت مرحلة أوسلو أن هذه لا تؤدي إلى بناء اقتصادي واجتماعي يستحق الذكر، وإنما، إلى نشوء نخب فلسطينية اقتصادية وسياسية وسيطة لا تعمل على بناء صرح المجتمع الفلسطيني الحديث وإنما على بناء مصالحها كوسيط بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، الأمر الذي يطور بالضرورة موقفا سياسيا وسيطا أيضا.

المعادلة المطلوبة، والممكنة في الوقت ذاته إذا توافرت عناصر الإرادة والوعي السياسي، هي المعادلة التي تربط استمرار النضال ورفض التوقيع على تسوية غير عادلة مع عملية بناء الذات البطيئة والتدريجية والمثابرة ضمن المعطيات القائمة ومن خلال خلق حقائق واقعية تعيد تشكيل هذه المعطيات.

بإمكان المرء أن يفهم وأن يتفاعل مع النقاش الذي دار على الساحة

الفلسطينية مع نهاية عامها الأول خاصة بعد عمليتي نيويورك وواشنطن: هل بالإمكان وقف الانتفاضة، وخاصة العمليات المسلحة التي رافقتها، دون إحراز إنجاز سياسي ملموس، وهل بالإمكان العودة إلى التفاوض على تسوية دون تغيير سياسي في الموقف الإسرائيلي بل مع تدهور الموقف الإسرائيلي سياسيا، ولكن شرط إجراء نقاش حقيقي ذي معنى حول هذه الأسئلة هو التحرر من ثنائية وقف الانتفاضة والقبول بالتسوية، أو الاستمرار بالأنماط النضالية نفسها دون أخذ العوامل الدولية والإقليمية المتغيرة بعين الاعتبار؟ بالإمكان رفض التسوية غير العادلة والاستمرار بالنضال مع أخذ الأوضاع السياسية المتغيرة وضرورات الحياة في صراع طويل المدى بعين الاعتبار.

شابه المجتمع الإسرائيلي في ردود فعله على الانتفاضة إلى حد بعيد سلوك (اليشوف) اليهودي السياسي عام ١٩٤٨. اتخذ الصراع مع الشعب الفلسطيني مباشرة في الحالتين أشكالا مسلحة وفهما إسرائيليا على أنه صراع وجود.

وتتلخص ردة الفعل الأبرز في الانغلاق الوطني والتأكيد على الوحدة في مواجهة المخاطر المحدقة. ومن نافل القول أن المجتمع الإسرائيلي لم يدافع عن وجوده في الانتفاضة، وربما كان العكس هو الصحيح، أي أنه فرض صراع وجود على المجتمع الفلسطيني. ولكن الاقتناع الذي رسخه باراك وأتى في نهاية المطاف بشارون إلى سدة الحكم، أن الصراع يدور حول حق اللاجئين في العودة، وأن عدم تسليم الفلسطينيين بوجود إسرائيل هو الذي دفعهم لرفض اقتراحات كلينتون - باراك في كامب ديفيد. هذا الاقتناع جعل الصراع يبدو على المستوى الأيديولوجي صراعا على وجود الدولة اليهودية.

في مثل هذه الأجواء السياسية جاءت العمليات الفلسطينية المسلحة والموجهة ضد المدنيين لتؤكد هذه المخاوف بالطبع. ولا شك أن مخططي هذه العمليات لم يكونوا على قدر من السذاجة ليعتقدوا أن هذه

العمليات ستؤدي إلى هزيمة الاحتلال أو الإخلال بالتوازن العسكري بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

وفي غياب استراتيجية سياسية واضحة تندرج ضمنها هذه العمليات المسلحة ليس للمحلل إلا أن يقدر أنها تعكس مزاجا سياسيا معاديا لإسرائيل والاحتلال وراغبا في الاقتصاص منه. ولكي يتم نص هذا الموقف بشكل عقلاني نقول: إن هدف هذه العمليات كان إجبار إسرائيل كدولة وكمجتمع على دفع ثمن الاحتلال، وعدم قصر الثمن على الشعب الواقع تحت الاحتلال، وذلك باضطرار المجتمع الإسرائيلي إلى تغيير نمط حياته بعد تخويفه وإرهابه. لقد حققت العمليات هذا الهدف.

لدينا هنا مثال ممتاز على تحقيق هدف دون تحقيق فائدة من تحقيق هذا الهدف، أي دون أن يكون تحقيق الهدف إنجازا. لأن الإنجاز يقاس بموجب استراتيجية. وإذا تلخصت الاستراتيجية الموجهة إلى المجتمع الإسرائيلي في إجباره على استنتاج النتائج السياسية الناجمة عن عدم تحمل ثمن الاحتلال والانسحاب بالتالي من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ أو التنازل عن مواقفه السابقة، فإن الخوف وانعدام الحياة الطبيعية في إسرائيل والذي أدت إليه العمليات المسلحة في فترة الانتفاضة لم تؤد إلى هذه الاستنتاجات السياسية بل إلى الارتداد نحو اليمين والالتفاف حول (حكومة وحدة وطنية). لا توجد إذن علاقة ميكانيكية بين قطبي الوسائل والأهداف، بل هنالك علاقة جدلية لا بد أن يتم فيها التفاعل مع قطب ثالث هو الواقع السياسي القائم. وتحليل الوضع السياسي القائم في إسرائيل هو الذي يمكن من طرح السؤال: لماذا نجحت المقاومة المسلحة اللبنانية في تقسيم المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض للانسحاب من لبنان من طرف واحد ثم إلى ترجيح كفة المؤيدين على المعارضين، في حين ساهمت العمليات المسلحة الفلسطينية إبان الانتفاضة في توحيد الشعب الإسرائيلي بدل تقسيمه؟

لقد دخل المجتمع الإسرائيلي مرحلة الانتفاضة بعد مؤتمر كامب ديفيد، فماذا يعني هذا؟ لقد فشل مشروع حزب العمل الداعي إلى تسوية مع الفلسطينيين بشروط يقبلها أكثر بقليل من نصف المجتمع الإسرائيلي بما في ذلك بعض مؤيدي الأحزاب اليمينية، وأدى ذلك إلى التفاف المجتمع الإسرائيلي حول طرح اليمين الذي أكد (استنتاج) باراك في كامب ديفيد حول عدم توافر شريك فلسطيني للتسوية. تعني هيمنة هذا الاقتناع على الساحة السياسية الإسرائيلية أن العمل السياسي في المجتمع الإسرائيلي يتم في سياق فهم الانتفاضة (كحرب مفروضة)، أو بترجمة من العبرية: (غير اختيارية)... فالثقافة السياسية الإسرائيلية الاستيطانية تقسم الحرب إلى حرب (اختيارية) لا يتوحد المجتمع الإسرائيلي حولها وحرب (غير اختيارية)، أي دفاعية، يخرس فيها النقاش احتراما وإجلالا لدوي المدافع. وقد دخلت حرب لبنان التاريخ السياسي الإسرائيلي (كحرب اختيارية) تصح معارضتها حتى أثناء سير العمليات. وهنا تطرح نفسها إسرائيليا المقارنة التالية:

١ ـ حرب ١٩٦٧ كانت حربا ضرورية دفاعية بالمفهوم الإسرائيلي.

حرب ١٩٨٢ لم تكن كذلك بل فهمت منذ بدايتها كتنفيذ لخطة سياسية شارونية قائمة على قضايا خلافية.

٢ ـ لم يوجد ولا يوجد في المجتمع الإسرائيلي موقف سياسي جدي يستحق الذكر دعا أو يدعو لضم جنوب لبنان إلى إسرائيل.

توجد قوى سياسية إسرائيلية جدية دعت وتدعو إلى ضم الضفة الغربية أو ضم أجزاء منها والاستيطان فيها.

٣ ـ عند تكبيد إسرائيل خسائر بشرية في لبنان نزع تيار مركزي في المجتمع الإسرائيلي لاستغلال هذه الخسائر لتدعيم موقفه المعارض لوجود إسرائيل في لبنان بالتأكيد أنه كان بالإمكان توفير هذه الخسائر.

عندما تكبدت إسرائيل خسائر بشرية خلال الانتفاضة لم تكن هنالك قوة إسرائيلية جدية واحدة تحمل الوجود الإسرائيلي في الضفة والقطاع مسئوليتها، أو تذهب إلى إمكانية تجنب هذه الخسائر، بل

بالعكس، فقد ساد في المجتمع الإسرائيلي الاقتناع أن هذه خسائر لا بد منها وأنه لا يوجدحل سياسي يوقف (الإرهاب) ومن غير الممكن القضاء عليه (قضاء) مبرما بالوسائل العسكرية.

٤ ـ غالبية الخسائر الإسرائيلية في لبنان وقعت في صفوف الجنود، الأمر الذي يؤكد على أن المسألة الأساسية تكمن بوجودهم في جنوب لبنان، وهي مسألة تحسم سياسيا في نهاية المطاف إما من خلال اتفاق سلام أو بانسحاب من طرف واحد.

غالبية الخسائر الإسرائيلية في حالة الانتفاضة وقعت في صفوف المدنيين داخل الخط الأخضر، الأمر الذي يؤكد، نفسيا على الأقل، طرح اليمين أن قضية الصراع ليست وجود إسرائيل في الأراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ بل وجود إسرائيل بشكل عام، أي أن الصراع هو صراع وجود لا بد خلاله من التوحد للدفاع عن هذا الوجود.

تحتاج القوى السياسية الفلسطينية الفاعلة في مرحلة التحرر الوطني إلى استراتيجية تتفاعل جدليا مع معطيات الواقع الذي تثور عليه. ولا تقل أهمية عن ذلك الحاجة إلى استراتيجية موحدة ليس فقط لأن الشعب واحد، وهدفه في مرحلة التحرر الوطني واحد، بل لأنه لا يمكن خوض النضال وتحقيق النتائج دون استراتيجية موحدة.

يشكل التعامل مع متغيرات السياسة مثالا بارزا على جدلية الوسائل ـ الأهداف ـ الواقع دون الانزلاق إلى انتظار نتائج العملية السياسية الداخلية الإسرائيلية، وإنما كجزء من ضرورات النضال. والمقاومة اللبنانية لم تتعامل مع الواقع الإسرائيلي (والعربي أيضا) بشكل بارع فحسب، بل توافرت لديها استراتيجية نضالية واضحة وموحدة قائمة على وضوح الهدف ودراسة معمقة للإمكانات، بما فيها العنصر النضالي الذاتي.

فلسطين: النداء ماقبل الأخير

نكبة فلسطين.. متى يمكن أن تزول ؟ *

د. سليمان أبو ستة

ما النكبة؟ إنها فصل الشعب عن أرضه، وهي طرد أهالي ٥٣١ مدينة وقرية من ديارهم عام ١٩٤٨، وهم ٨٥٪ من أهالي الأرض التي أصبحت تسمى إسرائيل. وأرضهم هذه تساوي ٩٢٪ من مساحة إسرائيل. خلاصة القول إن ٧٠٪ من شعب فلسطين أصبح من اللاجئين الذين يصل عددهم اليوم إلى ٥,٢٠٠,٠٠٠، ومن هؤلاء أقل من ٤ ملايين مسجلون لدى وكالة الغوث الدولية التي تقدم لهم ضروريات الحياة بشكل يتناقص كل عام، أرضهم في إسرائيل مساحتها ١٨,٧٠٠ كيلومتر مربع، صادرتها إسرائيل، وتؤجرها لليهود فقط، وبدأت الآن تبيعها لكل مشتر يهودي حتى لو لم يكن يحمل الجنسية الإسرائيلية، ويعيش في أستراليا، وتمنع حتى مجرد تأجيرها لفلسطيني يحمل الجنسية الإسرائيلية.

في عام ١٩١٧، خانت بريطانيا وعودها للعرب بمنح الاستقلال لهم عند إزالة الحكم التركي عن بلادهم، وأصدرت على لسان وزير خارجيتها وعد بلفور في ٢ نوفمبر ١٩١٧ الذي (ينظر بعين العطف) إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، كان هذا وعد مَن لا يملك لمن لا يستحق دون علم صاحب الحق، وخلال ٢٨ عاما من حكم الانتداب البريطاني، سنت بريطانيا القوانين واتخذت الإجراءات التي سهلت إنشاء هذا الوطن حتى أصبح دولة عام ١٩٤٨. كان عدد اليهود عند الاحتلال البريطاني ٥٦ ألف نسمة أي ٩٪ من مجموع السكان، غالبيتهم من رعايا الدول الأجنبية.

وما إن انتهى الانتداب عام ١٩٤٨ حتى أصبح عددهم ٦٠٥ آلاف يهودي، نتيجة الهجرة الظاهرة والخفية التي سمحت بها بريطانيا رغم معارضة الأهالي ومقاومتهم وثوراتهم، وأهمها ثورة ١٩٣٦، وهكذا أصبح اليهود يمثلون ٣٠٪ من سكان فلسطين الذين بلغ عددهم حوالي مليوني نسمة عام النكبة.

وماذا عن الأرض؟ لقد كثّفت الصهيونية جهودها، وجنّدت موظفي حكومة الانتداب الصهاينة لإعطاء اليهود حق امتياز استغلال الأراضي التي اعتبرت أملاك دولة، وأنشأت بريطانيا إدارة للمساحة هدفها تحديد ملكية كل أرض لمعرفة كيفية الاستيلاء عليها. ثم تدفقت أموال اليهود لشراء الأراضي بأسعار خيالية. وكانت ضالتهم المنشودة كبار الملاك الغائبين من رعايا الدول العربية المجاورة، وبعدها اتجهوا إلى كبار الملاك الفلسطينيين الذين يعيشون في المدن. أما الفلاحون المتمسكون بأرضهم يفلحونها منذ مئات السنين، فقد ضيقت بريطانيا عليهم الخناق بفرض الضرائب الباهظة عليهم، حتى لا يجد الفلاح المسكين غير المرابي اليهودي لإقراضه مقابل رهن أرضه التي لا تلبث أن تقع في حوزة اليهودي بسبب عدم السداد. ورغم هذه الجهود المكثفة، لم تنجح الصهيونية في الاستحواذ على أكثر من ٦٪ من مساحة فلسطين، أو ١,٦٨١ كيلومترا مربعا، منها ١٧٥ كيلومترا مربعا امتيازات تأجير طويل الأمد منحتها بريطانيا لليهود، و٥٧ كيلو مترامربعا حصة في أرض غير مفروزة، و ١,٤٤٩ كيلو مترا مربعا تملكها اليهود مباشرة، وإن لم يتم تسجيلها كلها بشكل قانوني، مَن الذي باع هذه الأراضي؟ تقول إحصائية

الوكالة اليهودية إنهم اشتروا ٥٢,٦ ٪ من الأراضي من كبار الملاك الغائبين غير الفلسطينيين، و٢٤,٦ ٪ من كبار الملاك الحاضرين الفلسطينيين، و١٣,٤٪ من الكنائس والشركات الأجنبية، أما نصيب الفلاحين المرهقين ضريبيا فكان ٩,٤ ٪ من الأراضي المبيعة، أي نصف واحد في المائة من مساحة فلسطين.

وهكذا بعد تعاون بريطاني صهيوني استمر ٢٨ عاما، لم تنجح الصهيونية إلا في الاستحواذ على ٦٪ من مساحة فلسطين، لكنها نجحت في زيادة عدد اليهود إلى ٣٠٪ من مجموع السكان، عندئذ نقلت الصهيونية جهودها إلى أمريكا، واتخذت من رئيسها هاري ترومان مناصرا لها وقف ضد وزير خارجيته، لكي تضغط أمريكا بكل قواها على الدول الصغيرة، وتهددها بقطع المعونات إذا لم تصوّت لصالح تقسيم فلسطين بين أهلها أصحاب الحق فيها، وبين مهاجرين غرباء لا يعرفون اسم المدينة التي وصلوا إليها، وكانت الطامة الكبرى على العرب عندما نجح قرار التقسيم بأغلبية ضئيلة لكي يوصي بإنشاء دولة يهودية على ٥٤٪ من أرض فلسطين ودولة عربية على باقيها مع تدويل القدس تحت إدارة منفصلة. هذه المهزلة التاريخية قضت بأن تفرض أقلية أجنبية مهاجرة سيادتها على أكثر من نصف فلسطين، أي تسعة أضعاف ما كانت تملك، وتقيم فيها دولة عبرية نصف سكانها عرب وجدوا أنفسهم بين يوم وليلة رعايا دولة أجنبية غازية. أما الدولة العربية المقامة على باقي فلسطين، فكل سكانها عرب وليس فيها إلا حفنة من اليهود، والباحث في الشأن الفلسطيني يهوله عدد القرى الفلسطينية التي وقعت فريسة لهذه السيطرة الأجنبية، بينما لا توجد بالكاد مستعمرات يهودية إلا في الدولة العبرية فقط، وحتى هذه المستعمرات على كثرتها الظاهرة لم تكن إلا قواعد محصّنة يسكن الواحدة منها من ١٠٠ إلى ٢٠٠ شخص من حاملي السلاح.

بدأ تنفيذ الخطة في أوائل أبريل ١٩٤٨ أثناء وجود الانتداب البريطاني وبدأت بوصل الأراضي اليهودية ببعضها ثم الاستيلاء على الأرض العربية حولها وطرد سكانها، اتبعت القوات اليهودية سياسة التنظيف العرقي، كانت

تحيط القرية من ثلاث جهات، وتترك الرابعة مفتوحة، ثم تجمع سكان القرية في مكان، وتختار عددا من الشباب لإعدامهم، أو تقتلهم بالرصاص أو تحرقهم إذا وجدتهم مختبئين في مسجد أو كنيسة أو غار، وتترك الباقين ليهربوا وينقلوا أخبار الفظائع أو تأخذ بعضا منهم لأعمال السخرة لنقل أحجار البيوت العربيةالتي هدمتها أو حفر القبور لمن قتلتهم. لا ينسى أحد مذبحة دير ياسين وهي واحدة من ١٧ مذبحة اقترفت أثناء الانتداب و١٧ أخرى بعده، ولم تحرك القوات البريطانية ساكنا لحماية الأهالي حسب ميثاق الانتداب. وما إن جاءت نهاية الانتداب حتى سيطرت إسرائيل على ١٣٪ من مساحة فلسطين، وطردت ٤٠٠ ألف لاجئ من ١٩٩ قرية، وأعلنت قيام دولتهم على هذه الرقعة، ولكن دون تحديد أي حدود، فلايزال النهم الصهيوني لابتلاع الأرض في أوله، سيطرت الدولة الجديدة آنذاك على معظم السهل الساحلي وشريط غربي نهر الأردن حول بحيرة طبرية، وشريط يصل بينهما في مرج ابن عامر على شكل حرف N، وسقطت في يدها مدن فلسطينية مهمة مثل يافا وحيفا وطبرية وصفد وبيسان، وأشرفت عكا على السقوط. بدأت بشاعة الكارثة تظهر للعيان ووصلت أخبار المذابح وأشهرها دير ياسين إلى الشعب العربي في كل العواصم، فهاج واستنكر سكوت حكوماته وتقاعسها.

دخلت قوات نظامية صغيرة من الدول العربية، متفرقة غير متعاونة، لحماية الشعب الفلسطيني من هذه الكارثة، استجابة لغضبة الشعب العربي وتظاهراته، ولم تكن بريطانيا تسمح لها بدخول فلسطين قبل ذلك، لو أرادت، لكن قدراتها العسكرية وعددها كان أقل بكثير من القوات الصهيونية التي أصبحت الآن تسمى بإسرائيلية. جاءت القوات النظامية إلى فلسطين دون خطة موحدة، أو معرفة بالبلاد أو بالعدو، وكان عددها مجتمعة حتى لو كانت تحت قيادة موحدة لا يتجاوز ثلث القوات الإسرائيلية ونصفها في آخر مراحل الحرب، ولذلك لم تتمكن من وقف المد الإسرائيلي، الذي سرعان ما انتشر ليحتل اللد والرملة ويمد جسرا إلى القدس ويحتل مساحات واسعة في الجليل. كانت هذه إشارة أولية إلى هزيمة العرب، كان احتلال اللد

والرملة من الفصول المأساوية في تاريخ فلسطين، إذ استيقظ سكان المدينتين والمهاجرون إليهما من قرى يافا المحتلة على أخبار انسحاب القوات الأردنية بقيادة الإنجليزي جلوب باشا وهجوم القوات الإسرائيلية من الشمال والشرق. قتل من لجأ إلى المساجد والكنائس، وطرد الأهالي بقوة السلاح وبترويع المذابح، واتجهت قافلة بشرية من ستين ألفا في رمضان وتحت شمس الصيف اللاهبة إلى رام الله. ولما طال الطريق، تساقط المتاع القليل الذي حملوه على جانبي الطريق ثم تبعه الشيوخ والمرضى ثم الأطفال. والقوات الإسرائيلية تحثهم على السير، ومن عثر على ماء ليشرب أطلقوا عليه الرصاص، وعندما أعلنت الهدنة الثانية قفز عدد اللاجئين إلى ٦٣٠ ألفا، وتم طردهم من ٣٧٨ قرية حتى ذلك التاريخ، واحتلت إسرائيل أرضا تساوي ٣ أضعاف الأرض اليهودية وهي من أخصب الأراضي وأكثرها كثافة سكانية، وبذلك انتهت فعليا حرب فلسطين.

لكن النهم الإسرائيلي لم يشبع، فاتجهت قواته نحو الجنوب لتحتله وتهزم الجيش المصري أكبر قوة عربية، بينما كانت الجيوش العربية تنتظر دورها ولا تقوم بمهاجمة العدو وإشغاله، ففي منتصف أكتوبر، احتلت إسرائيل مساحات واسعة من الجنوب حتى بئر السبع وجنوب القدس، وامتدت على الساحل الجنوبي، وأصبح عدد اللاجئين ٦٦٤ ألفا طردوا من ٤١٨ قرية حتى ذلك الوقت.

ونقلت اسرائيل قواتها من الجنوب إلى الشمال، واحتلت الجليل بأكمله و١٢ قرية من لبنان في أوائل نوفمبر ١٩٤٨، وسيطرت بذلك على كامل شمال فلسطين وتعدت الحدود اللبنانية عند أصبع الجليل.. ولم يحدث قط خلال حرب فلسطين أن تدخل جيش عربي لمساعدة جيش عربي آخر في محنته، وكانت إسرائيل تنتقل من جبهة إلى جبهة بينما ينتظر الآخرون مصيرهم مستكينين.

استأثر الجليل بأكبر عدد من المذابح، وذلك لأن المنطقة جبلية، ولترويع الأهالي الذين رفضوا النزوح من الجليل الواقع في دولة عربية حسب قرار التقسيم. من أجل ذلك، اقترفت إسرائيل في الجليل ٢٤ من أصل ٣٤ مذبحة

أمكن تسجيلها، ولكن لم تخل قرية واحدة من قتل أو تدمير أو ترويع. لاشك أن المذابح كانت سياسة إسرائيلية مدروسة لترويع الأهالي وطردهم والاستيلاء على أرضهم، كانت هذه شهادة الآلاف من الناجين من هذه المذابح، ولكن الغرب لم يستمع أو يقتنع.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت أبحاث لمؤرخين إسرائيليين اطلعوا على الملفات الإسرائيلية التي أصبحت مفتوحة لهم تؤكد وجود هذه المذابح وتعزوها إلى ظروف الحرب، لكن هذا الرأي بدأ يفقد قيمته لوضوح البرهان على تكرار المذابح بشكل ثابت في جميع الظروف، والعثور على أوامر صريحة من القادة بالتخلص من الأهالي، والآن فتحت ملفات مراقبي الهدنة التي أكدت هذا الأمر، وذكرت تقارير المراقبين أنه لكثرة المذابح (ليس لدينا الوقت والإمكانات للتحقيق في كل هذه الفظائع).

لكن الدول العربية فقدت قدرتها على القتال لإنقاذ الأهالي، ولم تستطع ردم الخلافات بينها وتكوين قيادة موحدة، ولذلك سارعت إلى توقيع اتفاقيات هدنة مع إسرائيل بداية بمصر ثم الأردن ولبنان وأخيرا سوريا. وبعد توقيع الاتفاقيات، احتلت إسرائيل دون طلقة رصاص واحدة النقب الجنوبي حتى وصلت إلى أم رشرش (إيلات الآن)، وزرعت علمها على خليج العقبة، وبينما كانت مفاوضات الهدنة تدور، تنازل الملك عبدالله عن ٤٣٦ كيلومترا مربعا في المثلث الصغير الخصب والمليء بالسكان، وحسب شروط الهدنة خرجت القوات المصرية المحاصرة من الفالوجا بكامل سلاحها، وكان من بين ضباطها جمال عبدالناصر، وتخطت بذلك إسرائيل خط التقسيم في جميع الجهات باحتلالها ٧٨٪ من أرض فلسطين أي بزيادة ٢٤٪ من مشروع التقسيم، فاحتلت الجليل الأوسط المخصص للدولة العربية، واحتلت مثلثا يصلها بالقدس عبر اللد والرملة، رغم أن القدس منطقة دولية وما حوله عربي، حسب قرار التقسيم. وفي الجنوب تمددت إسرائيل نحو البحر الميت، واحتلت مدينة بئر السبع العربية، واحتلت ثلثي المنطقة الساحلية المخصصة للعرب التي بقي منها قطاع غزة الصغير.

وبذلك احتلت إسرائيل ٦,٣٠٠ كيلومتر مربع خارج مشروع التقسيم،

وأصبح كسبها من الأرض العربية اثني عشر ضعفا للأرض اليهودية عام ١٩٤٨. كان هذا كسبا، أي كسب. أما على الصعيد الإنساني فقد خلفت هذه النكبة وراءها حوالي ٩٠٠ ألف لاجئ طردوا من ٥٣١ مدينة وقرية، نزحوا إلى الجنوب المتبقي في قطاع غزة وإلى الشرق، فيما أصبح يعرف بالضفة الغربية وإلى الشمال نحو سوريا ولبنان. وأصبحت النكبة بقعة سوداء في التاريخ العربي دفع ثمنها قادة وحكام بحياتهم وأزيلت عروش وسقطت أنظمة، ولايزال يدفع ثمنها اليوم خمسة ملايين لاجئ داخل فلسطين وحولها وفي الشتات.

لم يسبق في التاريخ الحديث أن غزت أقلية أجنبية وطن الأكثرية بدعم سياسي ومالي وعسكري من الخارج، وطردتها من وطنها وأزالت ملامحها مثلما حدث في فلسطين. لقد وزعت إسرائيل البيوت الجميلة في القدس الغربية وحيفا وغيرهما على البارزين من رجال الحكم، واستوعبت مئات الآلاف من اليهود القادمين من بلاد عربية في باقي المساكن، أما القرى، فقد نسفت وهدمت بيوت ثلاثة أرباعها هدما كاملا والربع الباقي بدرجة أقل. ومن المشاهد الإنسانية المؤثرة رؤية بعض اللاجئين وقد شاخوا، يأخذون أولادهم وأحفادهم لزيارة مواقع قراهم الأصلية، بعد أن أصبح ذلك ممكنا لبعضهم، ليعرّفوهم على مواطنهم وذكراها محفوظة في قلوبهم ليجدوا حائطا هنا وشجرة هناك، ويعيدوا تركيب صورة الواقع على صورة الخيال، فيجدوها لاتزال حيّة في قلوبهم وقلوب أولادهم.

يبحثون عن قبور أجدادهم فيجدونها مبعثرة أو مكتوبا عليها عبارات عنصرية بالعبرية، يجدون وهم في ذهول واستنكار أن الجامع أصبح متحفا أو مطعما أو مخزنا للنفايات.

لقد نجحت الصهيونية في الاستيلاء على الأرض حتى الآن، وفصلت أهلها عنها وشتتهم في أنحاء الأرض فيما يمكن وصفه بالإبادة الجغرافية. لكنها لم تنجح في القضاء على الشعب الفلسطيني الذي بقي حيا ومتماسكا إلى حد كبير، ولم يندثر كما اندثرت أمم قبله في كوارث أقل جسامة.

ماذا حدث للأرض نفسها؟ نسجت إسرائيل لنفسها شبكة عنكبوتية من القوانين والتشريعات لحمايتها من الشجب الدولي. بدأت أولا بتحويل كل

الأراضي العربية إلى الوصاية تحت مسئولية (القيم على أملاك الغائبين) وتمت مصادرتها كأملاك الدولة، اعتبر اللاجئ في بلد عربي المطرود من بيته بالحرب والمذابح غائبا، كأنما كان في نزهة. واعتبر الفلسطيني الذي بقي في أرضه غائبا أيضا، إذا ذهب للاطمئنان على أقاربه في بلد مجاور ولو على بعد كيلومتر واحد، وإذا رغبت إسرائيل في الاستحواذ على أرض لايزال أهلها يقيمون فيها، فإنها تعلن أن هذه المنطقة مقفلة لأسباب أمنية، وتخرج أهلها منها، وتعتبرهم غائبين. هذا ما حدث مع قريتي إقرت وبرعم اللتين أمر أهلهما بالخروج منهما لمدة أسبوعين فقط ولم يعودوا إليهما حتى الآن بعد ٥٢ سنة. ربما لا يعرف الكثير أنه يوجد لاجئون فلسطينيون في إسرائيل نفسها، فهم مهجّرون من ديارهم واعتبروا غائبين حاضرين رغم أنهم يحملون الجنسية الإسرائيلية وعددهم الآن ٢٥٠ ألف نسمة أي حوالي ربع الفلسطينيين المقيمين بالداخل.

كانت خطوة إسرائيل الثانية هي إنشاء (هيئة تطوير) لها الحق في استغلال الأراضي الفلسطينية وتأجيرها واستثمارها لمصلحة اليهود فقط، وحوّل إليها القيم على أملاك الغائبين كل هذه الأراضي. وسلّمت هيئة التطوير هذه بدورها جميع الأراضي في خطوة ثالثة إلى (إدارة إسرائيل للأراضي) التي تتولى إدارة أراضي اللاجئين بعد أن ضمت إليها الأراضي اليهودية التابعة للصندوق القومي اليهودي. (في عام ١٩٩٩ حدث خلاف بين الحكومة والصندوق فانفصلت أراضي الصندوق واستقلت بذاتها).

أجّرت إسرائيل الأراضي الفلسطينية إلى الكيبوتس والموشاف (القرى التعاونية) بعقود تجدد كل ٤٩ سنة بشرط ألا تؤجر هذه القرى أي أرض لعربي أو يسمح له باستثمارها أو العمل فيها.

لقد نشأ معظم رجال الجيش الإسرائيلي الأوائل في الكيبوتس في حياة جماعية لا يملك فيها أحد شيئا ويتكافل الجميع على العناية بالأطفال والقيام بأعمال الزراعة وغيرها، كانت مصنعا لتفريخ أولاد الدولة الذين تربّوا على الولاء لها ولمبادئ الصهيونية وعلى العنصرية ضد العرب. ومع الزمن تضاءلت أهمية هذه المبادئ، وهجر كثيرون الكيبوتس إلى المدينة، ووقعت ثلاثة أرباع هذه المستعمرات تحت طائلة ديونها المتراكمة، فلجأ بعضها

إلى مصادر دخل أخرى مثل الصناعة الخفيفة والسياحة، ولم يعد يعيش فيها اليوم أكثر من ٢٪ من سكان إسرائيل.

هذه النخبة المختارة ذات الوزن الكبير في الجيش والكنيست تستحوذ على حوالي ١٨ ألف كيلومتر مربع هي أرض هؤلاء اللاجئين في المخيمات، وتستهلك الكيبوتس للزراعة ٨٠٪ من المياه في إسرائيل والمسروق أغلبها من العرب لكي تنتج ٣٪ من الناتج القومي لإسرائيل. هذا التناقض الصارخ في أن ٢٠٠ ألف إسرائيلي وهم سكان الكيبوتس ينعمون بخيرات أرض فلسطينية هي الإرث الشرعي لأكثر من خمسة ملايين لاجئ، لا يمكن أن يؤدي إلى سلام ولو فرض بالقوة. بل إن هناك تناقضا أكثر إيلاما، إذ يتكدس اليوم في قطاع غزة حوالي مليون وربع المليون لاجئ بكثافة سكانية تزيد على ٤٠٠٠ شخص في الكيلومتر المربع الواحد، بينما يستطيع أي واحد من هؤلاء اللاجئين أن يرى عبر السلك الشائك الإسرائيليين يرتعون في أرضه المسلوبة بكثافة لا تزيد على ٦ أشخاص في الكيلومتر المربع.

أين يهود إسرائيل إذن؟ هم مازالوا يعيشون في الأرض اليهودية نفسها التي عاشوا فيها قبل ١٩٤٨. لم تستطع الصهيونية أن تخلق منهم مزارعين مرتبطين بالأرض، فعاش معظمهم في مجتمعات مدنية متلاصقة تعمل في المال والتجارة والصناعة. وتدلنا الإحصاءات الإسرائيلية على أن ٧٨٪ من اليهود يعيشون في ١٥٪ من مساحة إسرائيل فقط. أما الباقون (٢٢٪) فيعيش ١٩٪ منهم على الأرض الفلسطينية في مدن أغلبها فلسطينية مثل القدس ويافا وحيفا وعكا والناصرة واللد والرملة وبئر السبع والمجدل عسقلان، والحفنة الضئيلة الباقية هي سكان الكيبوتس والقرى التعاونية. هذا الفشل الصهيوني أدى إلى لجوء عتاة الصهيونية مثل أريل شارون ورفائيل عيتان إلى اقتراح قوانين بإمكان (بيع) بعض أراضي الكيبوتس إلى مقاولين لبناء بيوت عليها وبيعها لليهود من أنحاء العالم مع (تعويض) سكان الكيبوتس بمقدار ٢٥٪ من قيمة البيع لأرض لا يملكونها، وقد دخل على ميزانية الدولة ابتداء من عام ١٩٩٧ ما يقارب البليون دولار سنويا من بيع الأرض الفلسطينية، وصاحب الأرض لايزال مشرّدا.

هل يحق للاجئين العودة إلى ديارهم وهل يمكنهم ذلك؟ الجواب هو أن حق العودة مقدس وقانوني وممكن، هو مقدس لأنه في وجدان كل فلسطيني شيخا أم طفلا، إذ رغم مرور نصف قرن، لايزال حق العودة هو الشعلة التي تضيء ظلام الحياة التي يعيشونها.

إن حق العودة ممكن لأنه رغم تدفق المهاجرين اليهود على إسرائيل، لاتزال معظم الأراضي الفلسطينية خالية أو بها غالبية من الفلسطينيين الذين بقوا في ديارهم، هذا ما أثبتته الدراسات الديموغرافية المبنية على الإحصاءات الإسرائيلية. وبناء على ذلك، لو تصوّرنا عودة لاجئي لبنان إلى الجليل، لما تأثرت كثافة اليهود في الوسط بأكثر من واحد في المائة. ولو عاد لاجئو غزة إلى ديارهم في الجنوب، لما تأثرت كثافة اليهود في الوسط بأكثر من ٥٪، بل إنه من المفارقات المؤلمة أن مجموع لاجئي غزة ولبنان هو نفسه عدد المهاجرين الروس الذين استوعبتهم إسرائيل بسهولة في التسعينيات.

ومما يؤسف له أن كثيرا من المسئولين لا يدركون أنه بالإمكان عودة اللاجئين إلى ديارهم في إسرائيل حسب ما أكدته الدراسات الديموغرافية الجادة. وهم يقبلون بسهولة الخرافة الإسرائيلية أن المكان مزدحم وأن حدود الملكية قد زالت. وهذا خطل في القول وادّعاء مغرض لا يمكن أن يصمد أمام البحث الجاد. فلدينا اليوم مئات من الخرائط البريطانية التي تبين حدود الأراضي العربية ومساحتها في كل القرى والمدن، ولدينا في سجلات الأمم المتحدة حوالي نصف مليون سجل، يبين ملكية كل فرد ومساحتها ومكانها، والتقنية الحديثة باستعمال الحاسوب والأقمار الصناعية تستطيع إرجاع كل متر إلى أصله.

وليس علينا أن نثبت أنه يوجد متسع في المكان لعودة اللاجئين إلى بيوتهم ولا أن نحدد مكان البيت والأرض، فحق الإنسان في العودة إلى بيته وحرمة الملكية الخاصة هي حقوق أساسية حسب الميثاق العالمي لحقوق الإنسان، لا يسقط بالتقادم ولا بالاحتلال أو فرض سيادة أجنبية، ولا يعقل أن يُفرض على صاحب البيت إثبات حقه أمام الغازي الأجنبي أو المهاجر اليهودي الذي يصل من أي بقعة من بقاع الأرض ليسكن هذا البيت.

وكثير من الناس في الغرب يقبلون الحجة الإسرائيلية بضرورة بقاء إسرائيل نقية من العرب وضرورة بقاء اليهود أغلبية مطلقة. هذا القول العنصري لا يعادله عنصرية إلا القول بأحقية جنوب إفريقيا في الحفاظ على الفصل العنصري (الأبرتهايد). هذه حجة غير قانونية وغير أخلاقية،وأيضا غير عملية. إذ تبلغ نسبة اليهود من كل سكان فلسطين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط ٥٥٪ والعرب ٤٥٪. وما هي إلا مسألة وقت حتى يتم التعادل بل يزيد لأن الزيادة الطبيعية السنوية بين الفلسطينيين تتجاوز ٣,٥٪ بكثير أحيانا، بينما تبلغ الزيادة الطبيعية لدى اليهود ١,٥٪ سنويا، تضاف إليها الهجرة التي قد تضاعف هذه الزيادة أو أكثر كما حدث في التسعينيات. لكن هذه الهجرة غير منتظمة. والاعتماد على الهجرة اليهودية أمر غير مضمون وسينضب يوما ما، إذن فإن استمرار هذا الفصل العنصري المقيت هو غير قانوني وغير أخلاقي وغير عملي أيضا.

وإذ ننظر اليوم إلى حالنا في مطلع القرن الواحد والعشرين، نجد أن إسرائيل تخلّت عن سيناء التي احتلتها مرتين مقابل تخلي مصر أكبر دولة عربية عن الخيار العسكري لإنقاذ فلسطين مع بقائها ملتزمة بالحق العربي فيها، ونجد أن الأردن أعلنت عن معاهدة سلام مع إسرائيل تصوغ قانونا ما جرى عليه التفاهم قبل سنوات عدة وتعتبر نهر الأردن حدّا فاصلا بين البلدين تاركة الضفة الغربية في قبضة إسرائيل، وتجرى المفاوضات أو تكاد بين إسرائيل وسوريا ولبنان مجتمعتين حول انسحاب إسرائيل من بلديهما بعد وقفة سياسية حازمة في سوريا وأخرى عسكرية في لبنان، وكلاهما يتحدث عن بلده.

وابتليت فلسطين وأهلها بعواقب اتفاق أوسلو العاثر وما هو اتفاق بل خلاف، لأنه جرد الحق الفلسطيني من شرعية القانون الدولي وجعله رهنا لإملاء القوي على الضعيف المستكين، وما نظن أنه سيرقى إلى معاهدة سلام تجد القبول والرضا من الشعب الفلسطيني كافة، ولا من اللاجئين الذين لاتزال أغلبيتهم الساحقة (٧١٪) خارج فلسطين بعيدا عن مناطق السلطة الفلسطينية وحكم إسرائيل. أما أرض مَن بقي على أرض فلسطين

المحتلة عام ١٩٦٧، في الضفة الغربية (مساحتها ٢١٪ من فلسطين)، وقطاع غزة (١٪ من فلسطين)، فلاتزال إسرائيل تقضم منها قطعة قطعة حتى التهمت أكثر من نصف الضفة ونصف القطاع. أما هؤلاء الباقون في أرضهم المحتلة عام ١٩٤٨، فقد صادرت إسرائيل التي يحملون جنسيتها أكثر من نصف أراضيهم، لكنهم يمرون الآن بصحوة وطنية بعد أن اعتبرتهم إسرائيل أسرى حرب حتى عام ١٩٦٦، فقد انتعشت آمالهم وكوّنوا أحزابا وجماعات لتوكيد هويتهم وإرثهم الجغرافي والتاريخي.

وهكذا يجد اللاجئون اليوم أنفسهم في أسوأ حال منذ النكبة، لأنه لا الحرب الصورية ولا السلام المزيف استعاد حقوقهم. والآن يطلبون منهم تحت غطاء السلام أن يسقطوا حقوقهم، ولم ينتظر هؤلاء اثنين وخمسين عاما في الشتات، مقاومين مناضلين صابرين، خارجين من غبار خمس حروب وعدد لا يحصى من الغارات والإغارات، لكي يقرّوا بعدها أنه ليس لهم وطن وليس لهم حق أو تاريخ، وأن هذا كله قد كان وهما وخيالا – كما أراد لهم المتلفعون بجلد اسمه السلام – حتى أصبح الصائح (القدس عربية) مختل العقل أو إرهابيا تطارده الأنظمة والحكومات المحبة للسلام!

هكذا عاد الوضع كما هو عليه قبل أكثر من نصف قرن، شعب يكافح وحيدا تحت وطأة غاز ومحتل، كان اسمه بريطانيا وربيبتها الصهيونية، وأصبح اسمه إسرائيل المتفردة بالقوة، التي لم تتخل يوما عن ثوابتها، كما تخلى الكثير بالفعل إن لم يكن بالقول عن ثوابتهم. هاهو باراك يصرح كل يوم وهو منتفخ الأوداج عن ضرورة (الفصل الجسدي عن الفلسطينيين)، وترجمة ذلك (التنظيف العرقي) أو الاستيلاء على أرضهم ونفيهم إلى مكان بعيد عنها بالتوطين أو أي نوع آخر من الإبادة الجغرافية، هكذا كان حال الصهيونية دوما ولايزال.

وبالمقابل، فإنه رغم كل النوائب سيبقى الشعب الفلسطيني متماسكا صامدا، وسيبقى مكافحا مدافعا عن حقوقه حتى يعود إلى أرضه. ولن يعود السلام الحقيقي إلا بالعودة إلى الوطن، لاشك عندي في ذلك. ويبقى أن يسجّل التاريخ كم من التضحيات ينبغي بذلها حتى يتحقق حق العودة.

نحو هيئة أركان لمناصرة فلسطين*

د.محمد السيد سعيد

لقد انتعشت خلال الفترة الأخيرة حركة مناصرة الشعب الفلسطيني في أوربا وأمريكا، ولكن المظاهر الجماهيرية المباشرة لهذا الانتعاش لا تكاد تقارن مع الحركات الاجتماعية للتضامن مع شعوب مقهورة أخرى وقعت في غضون الأعوام القليلة الماضية. فمن شاهد عن كثب مظاهر المناصرة الأوربية والأمريكية لقضية شعب البوسنة والهرسك، وخاصة في الأعوام ٩٢ ـ ١٩٩٥، ومن شاهد عن كثب مظاهر المناصرة الأوربية والأمريكية لقضية شعب كوسوفا خلال عام ١٩٩٩، لأدرك مدى بساطة وضيق نطاق المظاهر التي اتخذتها حركة مناصرة الشعب الفلسطيني في القارتين.

بل قد يدهش القارئ إذا عرف أن قضية شعب تيمور الشرقية ومطالبته بالاستقلال عن إندونيسيا قد أثارت خلال عام ١٩٩٩ مظاهر للتعاطف الجماهيري في أوربا الغربية واستراليا ـ مثلا ـ بأكثر مما نجحت القضية الفلسطينية في توليده حتى الآن، هذا كله صحيح، بالرغم من أن تلك القضايا الثلاث ـ على أهميتها ـ لا ترقى إلى مستوى ما عاناه الشعب الفلسطيني من تدمير وانتهاك الحقوق السياسية والإنسانية الجوهرية، وما ارتكبه الصهاينة بحقه من جرائم ضد الإنسانية خلال الأعوام الثلاثة والخمسين الماضية، بل وما لاقاه

من ظلم وإجحاف طوال القرن العشرين على يد المشروع الصهيوني.

لعلنا نعبر عن دهشتنا، ونثير مع أنفسنا هذه المسألة بروح الإصرار على إيقاظ الضمير العالمي ونشر حركة مناصرة الشعب الفلسطيني في أرجاء العالم كله، وتجذير هذه الحركة في الواقع الاجتماعي والثقافي في كل مناطق العالم الكبرى. ولكن الخطوة الأولى هي تفسير لماذا فشلنا كعرب حتى الآن في إنجاز هذه المهمة؟!

يحتاج تفسير أسباب ضعف حركة المناصرة على المستوى العالمي إلى جولة طويلة في أرجاء النظريات السياسية والثقافية والإعلامية، وأيضا في الحيز التاريخي الطويل للعلاقة بين العرب والغرب والعالم. غير أنه يكفينا الآن أن نرصد الشقين الرئيسيين والمباشرين للمسألة:

الشق الأول يعنى بالكفاءة السياسية والإعلامية الخارقة للعدو الصهيوني. فنحن نتعامل مع عدو خاص يتسم بكفاءة غير عادية في توظيف أوراق قوته. ولا نقصد هنا قوته الإعلامية فحسب. إذ يجب أن نفهم أن الإعلام هو وجه واحد من وجوه القوة والكفاءة السياسية والاتصالية. فلا مجال مثلا لمقارنة القوة السياسية والإعلامية بين الصرب، أو إندونيسيا مثلا والحركة الصهيونية العالمية.

لابد هنا من الإشارة إلى أن المآسي التي وقعت لليهود على يد النازي خلال سني الحرب العالمية الثانية ليست بذاتها سببا كافيا

بالمرة لقدرة الحركة الصهيونية العالمية على التأثير على الرأي العام في أوربا وأمريكا. فضحايا النازي من الصرب مثلا يعدون بمئات الآلاف، والفارق بين الحالتين ليس في عدد الضحايا، وإنما في القدرة الهائلة للحركة الصهيونية على تكوين أسطورة كاملة من المعلومات القليلة المتاحة حول جرائم النازي ضدهم، والنفاذ بها إلى العقل الأوربي والأمريكي الجمعي، بل وابتزاز الأوربيين والأمريكيين بخلق عقدة ذنب نحو اليهود تحديدا، وكأنهم هم المسئولون عن هذه الجريمة. أما بقية الشعوب التي افترسها النازي بدرجة أكبر مما افترس اليهود ففشلت في القيام بالأمر نفسه، لافتقارهم للآليات - والكفاءة التي وظفت بها الصهيونية هذه الآليات - لغرس وتجذير صورة أحادية ثابتة عن معاناة اليهود ومسئولية الغرب ككل عن هذه المعاناة. والواقع أن ما نجحت فيه الحركة الصهيونية العالمية بالنسبة لإعادة بناء رواية ما حدث خلال الحرب العالمية الثانية ليس سوى جزء من عملية أسطورية كاملة طبقت على التاريخ السياسي للغرب طوال ألفين من السنين. فقد نجحت الصهيونية في اجتزاء جانب يسير من هذا التاريخ، وأقامت حوله تاريخا كاملا يدور حول محور وحيد وهو العداء لليهود، الأمر الذي أطلقت عليه الصهيونية (العداء للسامية)، وكان لهذا الإنشاء التاريخي الأحادي والذي يستبعد معاناة عشرات من الأمم والشعوب الأخرى والتمييز المنهجي ضدهم في التاريخ الأوربي دورا بارزا في عملية الابتزاز الأخلاقي التي تقوم بها تلك الحركة على امتداد الغرب كله، وتوظيف هذا الابتزاز لصالح إسرائيل.

ولكن الأمر الأكثر ذكاء بكثير - والذي يفسر بدوره النجاح الإعلامي للصهيونية العالمية - هو الربط المصطنع بين ما تسميه الكفاح ضد العداء للسامية والشعارات والمطالب التقدمية التي طرحت بقوة في الساحتين الأوربية والأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية. فمن خلال هذا الربط الذكي تمكنت الصهيونية السياسية من نسج تحالفات قوية في القاعدة المجتمعية للسياسات الأوربية والأمريكية. وبفضل

هذه التحالفات نجحت الصهيونية في تأسيس قاعدة قوية لنفوذها السياسي داخل تلك السياسات، ونجحت أيضا في التمويه على طبيعتها العنصرية الخاصة والتي لا تفترق في شيء عن المذهب العنصري للنازية والفاشية، أو حتى العنصرية الكامنة في نزعة العداء للسامية التي تزعم محاربتها.

فاخترقت الصهيونية بنجاح حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة، وجميع الأحزاب الاشتراكية والتقدمية والليبرالية في الغرب كله، وقدمت نفسها باعتبارها طرفا أو قوة كبرى في إطار الحركات الدستورية وحركات حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية العدالية في أوربا وأمريكا. ومالت بهذه جميعا إلى تأييد ودعم إسرائيل بنفس المنطق الذي قدمت به نفسها هناك، أي باعتبارها الطرف الأضعف المسكين الذي تحاول القوى الرجعية والمحافظة تطويقه وخنقه. بينما تم تصوير هذا (الضعيف) وهو إسرائيل باعتباره التجسيد المقبول والناجح للمثل التقدمية والديمقراطية للرأي العام في الغرب. ففي المرحلة التي راجت فيها المثل الاشتراكية، قدم الصهاينة إسرائيل وكأنها نموذج اشتراكي تقدمي. وفي الوقت الحالي الذي تصعد فيه المثل الديمقراطية قدم الصهاينة إسرائيل كمجتمع ديمقراطي حديث وسط محيط من النظم الاستبدادية غير العقلانية والرجعية.

ويتعلق الشق الثاني بصورة العرب والمسلمين لدى الرأي العام الغربي ـ ولاشك أن هناك صورة سلبية عامة للعربي والمسلم في العقل الغربي موروثة عن عهود طويلة من الصراع الاستعماري.

تلك الصورة أكثر تجذرا وعنادا بالطبع لدى الاتجاهات المحافظة والعنصرية والتي تصر على الحكم على الثقافات والمجتمعات الأخرى من منظور التمركز العرقي والثقافي الأوربي حول الذات. والواقع أنها في هذا القطاع يجب ألا تقلقنا كثيرا. فهذا القطاع من الرأي العام الغربي الذي يتمسك بصورة نمطية سلبية عن الآخرين لم يكن أبدا نصيرا لحريات الشعوب أو لمبادئ الحقوق والعدالة الدولية، بل

كان على العكس سندا وقاعدة للغطرسة الامبريالية، ولكن ما يجب أن يقلقنا هو امتداد وتشوه صورة العرب والمسلمين لدى القطاع التقدمي والديمقراطي من الرأي العام في الغرب وبعض مناطق العالم الأخرى. ويجب أن نبحث أسباب هذا التشوه بعناية وروح من النزاهة والمعرفة العلمية لكي نستنبط المداخل السليمة للتعامل معه وتغييره.

وخلال العقدين الماضيين تحديدا تتلخص صورة العرب المضمرة لدى هذا القطاع من الرأي العام الغربي في مزيج معقد تكون على عدد من المحاور. فالعالم العربي تحديدا يظهر وكأنه استثناء من الموجة العامة للتحول الديمقراطي في مختلف أرجاء العالم. منطقة يسودها الاستبداد والحكم المطلق حيث تنتهك حقوق الإنسان علي نحو واسع ومتعدد المستويات، ويغيب حكم القانون، ويساء توزيع الثروة بصورة ملحوظة عن أي منطقة أخرى في العالم، ويتصرف الأغنياء فيها على نحو شديد السفاهة والحمق وروح المباهاة والادعاء. وفي الوقت الذي يتغلغل فيه الفساد، تهمل حقوق ومطالب القطاعات المستضعفة من المجتمع، وخاصة الفقراء والأقليات والمرأة. وفي سياق ذلك كله هناك قدر هائل من العنف، يبدو في أشكال متعددة تشمل حروبا أهلية قاسية وممتدة، وحركات إرهاب تهدر حياة المواطنين والأجانب على السواء.. الخ.

بل إن حركة التحرر الفلسطيني ذاتها لم تكن مطهرة من تلك المظاهر والمثالب. وقد التقطت أجهزة الدعاية الغربية بمكر ودهاء بعض مظاهر الثراء والفساد الظاهر التي أحاط بها نفسه عدد من ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج.

ويتعين علينا كعرب الاعتراف بأن العديد من تلك المظاهر والظواهر السلبية صحيحة وحقيقية. بل ويجب أن نذهب في هذا الاعتراف إلى أبعد بكثير مما يرغبه الكثيرون منا. ذلك أن هناك مسافة بعيدة تفصل بين تجربتنا القومية الحديثة، حتى في سياق النضال من أجل التحرر الوطني، والتجربة الوطنية الفيتنامية مثلا، فلم يكن من الممكن

بالمرة على أجهزة الإعلام الغربية كلها - حتى لو اجتمعت وكذبت ما شاء لها الكذب - أن تخفي حقيقة التواضع والبساطة والزهد الظاهر لدى القيادة الفيتنامية التي تزعمت حركة مجتمع متقشف وبسيط ويحقق أعظم مظاهر العدالة والمساواة في سياق نضال وطني مجيد بكل المقاييس. وكانت تلك الصورة بذاتها وراء انبثاق حركة جماهيرية واسعة النطاق لنصرة نضال الشعب الفيتنامي في أوربا، وفي أمريكا ذاتها. ولم تكن تلك الحركة مجرد تعزيز لحق شعب فقير وضعيف يناضل ببطولة، وإنما امتدت لمراجعة كل شيء في التكوين الثقافي - السياسي للحضارة الغربية، وللولايات المتحدة بالذات.

علينا أن نعترف إذن بأن تجربتنا القومية الراهنة حافلة بالسلبيات التي لا يمكن - بل ولا يجوز - إخفاؤها. ولكن علينا في نفس الوقت أن نفضح روح المبالغة والتشفي والعنصرية الكامنة في التوظيف النفعي والانتهازي لتلك السلبيات لإشاعة صورة جامدة سلبية على نحو شامل للعرب والمسلمين، وللتجربة الوطنية النضالية للشعب الفلسطيني بالذات. فالمظاهر السلبية التي تنمو على سطح التجربة القومية العربية ليست نتيجة صفات أصيلة في الثقافة العربية أو في التشكيلات العربية الاجتماعية السابقة على الاقتحام الاستعماري والرأسمالي للعالم العربي.

الأمر اللافت للنظر في ذلك كله هو نجاح الحركة الصهيونية وعملائها في الغرب في التقاط بعض المظاهر السلبية للتجربة القومية للعرب وتكثيفها وإبرازها على نحو يغطي الحقيقة بطلاء مشوه، وفشلنا في إبراز الصورة الحقيقية بسلبياتها، ولكن أيضا بإيجابياتها - بل وروعتها - في جوانب عديدة. ويرتبط بذلك أيضا فشلنا في فضح الأيديولوجية والممارسات العنصرية واللاعقلانية والبدائية للصهيونية.

إن السبب الجوهري للفشل يمكن تلخيصه بشيء من التبسيط فيما يلي: لقد عمل الصهاينة بصبر ودأب وبتوظيف أكثر عقولهم ذكاء وأكثر نماذج الدعاية فعالية على المستوى القاعدي للمجتمعات

الغربية وصولا إلى قمتها. أما نحن فقد اكتفينا بمخاطبة الحكومات والنخب الفوقية، وأهملنا تماما العمل الإعلامي والسياسي في القاعدة الاجتماعية العريضة. ويظهر ذلك أكثر ما يظهر في حالة الاتحاد السوفييتي ودول أوربا الشرقية الاشتراكية السابقة. فقد اطمأن العرب لتأييد الحكومات لحقوق ومواقف العرب وأهملوا العمل في القاعدة ووسط المثقفين والمبدعين وحركات المعارضة والفعاليات الجماهيرية عموما. وعندما انهارت الحكومات الاشتراكية انهار معها التأييد الفوقي للمواقف والحقوق العربية، وظهر على السطح المحصول الذي بذره الصهاينة بصبر ودأب في القاعدة عبر السنين، ولاشك أن تلك المفارقة تظهر بدرجة أكبر في حالة أوربا وأمريكا الشمالية، بل وبقية مناطق العالم.

ولم ترسم الدول العربية أي سياسة منهجية ودائمة حيال الجاليات العربية في أوربا أو دول الاستيطان الحديث في الأمريكتين واستراليا. وظلت المحاولات الذاتية لتنظيم هذه الجاليات سياسيا أو مدنيا - للنضال من أجل حقوقها وحقوق الشعب الفلسطيني - تترنح طويلا بسبب الخلافات السياسية والمذهبية في الوطن الأم، هذا فضلا عن الظروف المميزة لكل جالية على حدة، والتي شغلتها جزئيا عن العمل النشط من أجل مساندة الحقوق العربية.

فالمهاجرون العرب الجدد للولايات المتحدة وكندا جاءوا أساسا من صفوف الطبقة الوسطى، من أقطار عربية عاشت ظروف ركود سياسي طويل، ومن ثم فإنهم لم يتلقوا قدرا مناسبا من التدريب السياسي أو حتى الألفة بالأشكال والمستويات المختلفة للنضال المدني. وشغلتهم الظروف الصعبة للاندماج في مجتمعات الهجرة عن تخصيص وقت كاف للتعرف على العرب الآخرين والتواصل مع المنظمات العربية النشطة في هذه المجتمعات.

لقد تغيرت بعض هذه الظروف أو أخذت طريقها إلى التغير على المدى الطويل. فرغم العوائق التي تحيط بتكون مجتمعات مدنية في

شتى الأقطار العربية، فإن هناك عددا لا بأس به من المنظمات التي تشق طريقها بإصرار، وتلتمس أسباب الفعالية والتأثير في العالم الخارجي. وتعد منظمات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والمنظمات الثقافية من أكثرها نجاحا في الوقت الحاضر. كما أن انتشار تكنولوجيا الاتصال بشتى أنواعها في مختلف البلاد العربية ـ وخاصة الإنترنت ـ سهلت كثيرا على الأفراد أن يقوموا بأدوار كبرى لم يكن يقوم بها في الماضي سوى مؤسسات كبيرة. ولدينا أمثلة حية لهذه الحقيقة في اللحظة الراهنة حيث يقوم مناضلون عرب أفراد - مقيمون بالخارج أو بالداخل - بدور تخجل أمام تفرّده وفاعليته مؤسسات إعلامية وصحفية ضخمة وعريقة في العالم العربي.

وفي الوقت نفسه، ثمة تغيرات عميقة في الأدوار والموازين النسبية بين الجاليات العربية في الخارج من ناحية، والجاليات اليهودية التي توظفها الحركة الصهيونية من ناحية أخرى.

هذه المتغيرات المهمة تمثل مكونات اساسية لإطلاق مبادرة استراتيجية مدنية واعلامية عربية جديدة نحو الرأي العام العالمي يمثل نشر حركة مناصرة الشعب الفلسطيني المهمة الأساسية لهذه الاستراتيجية، ويجب أن نطلق هذه التسمية على حملة عالمية كاملة لتحريك الرأي العام في العالم كله، ودعوته لتوظيف كل الآليات المدنية والإعلامية والسياسية المتاحة لوضع نهاية عاجلة لنظام الاحتلال الإسرائيلي.

غير أن جعل تلك الحملة التي ندعو لها منصة انطلاق لاستراتيجية نضالية مدنية وإعلامية عربية في العالم الخارجي يحتاج لاستكمال المكوّنات والعناصر التي أشرنا إليها بعناصر ومكونات أساسية ومكملة.

أول وأهم تلك العناصر يتمثل في تعيين الجسم أو الكيان الأساسي الذي ننطلق منه، ولاشك أن وسائل الإعلام العربية بكل أنواعها يمكن أن تسهم بقدر كبير من الفعالية في إيقاظ هذا الكيان للمهمة المطروحة، أي نشر حركة المناصرة للشعب الفلسطيني.

الكيان الأساسي الذي يجب أن ننطلق منه - في تقديري - هو كل مواطن عربي في الداخل والخارج يتقن التواصل الإنساني بأبسط معانيه ويعرف بعض الأولويات عن وسائل الاتصال الحديثة. فكل مواطن عربي يجب أن يفهم أنه يستطيع القيام بمهمة غالية وثمينة تساهم بفعالية في تحرير فلسطين والأماكن المقدسة - الإسلامية والمسيحية - في القدس الشريف. لم يعد ذلك صعبا على أي مواطن. فكل منا يستطيع إرسال فاكس أو الحديث تليفونيا أو إرسال خطاب بالبريد الالكتروني أو حتى بالبريد العادي إلى كل الفعاليات في مختلف بلاد العالم، لقد صار باستطاعة كل فرد إعداد قائمة بالعناوين الإلكترونية لمئات من الأشخاص والمؤسسات وإرسالها دفعة واحدة عبر الإنترنت في دقائق عدة.

ولنتصور ما يمكن أن تفعله منظمات مدنية أو سياسية كاملة في هذا المجال الاتصالي وغيره من مجالات النضال المدني، وهنا تكمن الأهمية غير العادية لتنمية وتحرير المجتمعات المدنية العربية، فالالتحام المباشر وغير المباشر مع مثيلاتها في الخارج صار يمثل التيار الرئيسي للعمل الدبلوماسي الدولي، وحتى الآن، لم تفهم الحكومات العربية هذا الدرس، بكل أسف، ولكن المنظمات المدنية العربية بدءا من أصغرها حتى أكبرها - يستطيع انتزاع حريته في العمل، بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الحكومات، وخاصة فيما يتعلق بنشر حركة مناصرة الشعب الفلسطيني، على الصعيد العالمي.

إن الواجب الأول للمنظمات والمؤسسات المدنية العربية هو الالتحام ببعضها البعض من خلال تقنية غاية في البساطة وهي التشبيك Networking، وقد صار بوسع حتى أصغر المنظمات المقيمة في أي قطر عربي التواصل بفعالية مع مثيلاتها في الأقطار العربية الأخرى وفي بلاد المهجر.

إن أهم آليات نشر حركة المناصرة يتجاوز الاتصالات العفوية إلى

مستوى أكثر عمقا، وهو بناء تحالفات اجتماعية، بل ودولية واسعة. وعلى سبيل المثال، فإن الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - وموقعها الرئيسي في باريس - قد وافقت على أطروحات المنظمات الفلسطينية العربية بالتنديد بالمذابح الإسرائيلية وتقديم المسئولين عنها إلى محكمة جنائية ودولية، وعقد محاكمات شعبية لهم كتمهيد لتقديمهم لمحكمة جنائية دولية، والمطالبة بمد الحماية الدولية للشعب الفلسطيني من خلال نشر قوات دولية على خطوط الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. وبوسعنا تصوّر ما يمكن أن يؤدي إليه اتخاذ اتحادات عالمية لمختلف المهن والنقابات والفعاليات المدنية لهذه المقررات نفسها.

وهناك خطوة ثالثة يمكن - بل ويجب - اتخاذها من خلال بناء هذه التحالفات، وهي تخصيص أشخاص متفرغين لمهمة بناء حركة مناصرة الشعب الفلسطيني في عديد من البلدان. ويمكن لهؤلاء الأشخاص أن يصبحوا بعد ذلك نواة لمنظمات مستقلة. ويمكن أن نبدأ أيضا بدعوة جمعيات الصداقة لاتخاذ الخطوات نفسها في مختلف بلاد العالم، حيث توجد هذه الجمعيات.

ولاشك أن على الحكومات العربية أن تقوم بأدوار جوهرية في هذا كله. غير أنه من الضروري ألا نرهن فعاليتنا كمواطنين ومؤسسات مدنية في نشر حركة المناصرة على الحكومات. فمجرد تثبيت وتنمية الحضور الشعبي العربي في المعترك الدولي سيجبر الحكومات - إن آجلا أو عاجلا - على القيام ببعض الأدوار المطلوبة منها.

هذا كله فيما يتعلق بآليات ووسائل العمل، وهو بعض من كل أوسع وأثرى وأعمق يجب استكشافه مع أنصار الشعب الفلسطيني في كل مكان. ولكن مضمون الرسالة الإعلامية الدولية هو أمر لا يقل أهمية، بل ربما يزيد، فلدينا آلاف مؤلفة من المواطنين العرب في الداخل والخارج الذين يتقنون التواصل والاتصال بأشكاله المباشرة وغير المباشرة، ولكنهم بكل أسف لا يملكون المعارف أو الثقافة أو القدرة الحوارية اللازمة لإصدار الرسالة المطلوبة، وخوض الصراع

الإعلامي ضد الصهيونية وأنصارها بالكفاءة المعرفية المطلوبة. فيجب ألا نتصور الأمر مثلما تتصوّره الحكومات العربية، فالنضال الإعلامي الدولي ليس قصفا أو إنزالا لرسائل إعلامية بالمظلات. فالنضال الإعلامي الدولي من طرف واحد صار بائدا وعديم الفعالية، لأن الإعلام الحقيقي صار عملية تفاعلية.

يجب أن نعي مشكلتنا هنا كمواطنين عرب، فقد عشنا طويلا تحت التأثير الأحادي للإعلام التسلطي، ولم يتلق أغلبنا أي قدر مناسب من التثقيف السياسي والمهارات الحوارية. أما خصمنا التاريخي، فلم يكتف بنشر عقائده الصهيونية إلى كل موقع يوجد فيه اليهود أو أنصار التفسيرات الصهيونية والتلمودية للتاريخ. بل إنه يتابعهم كل يوم ويمدهم بالمهارات والمعلومات والحجج المبنية على نماذج إعلامية محكمة، بغض النظر عن كونها كاذبة وملفقة.

لدينا مشكلة، ولكننا لن نستطيع حل المشكلة إلا إذا طرحنا على أنفسنا مهمة حلها. والآن - حيث تدور كما قلنا أوسع وأضخم مناظرة في التاريخ على شبكات التلفاز وخطوط الإنترنت والصحف والمطبوعات - هو الوقت المناسب لحل المشكلة. ولكي نحلها يجب أن يكون لدينا مثقفون ومنظمون يمدون كل مواطن عربي راغب وقادر على المساهمة في إنجاز تلك المهمة بالمعلومات والحجج المنطقية والأدلة الميدانية.

وبتعبير آخر، يجب أن يكون لدينا هيئة أركان - أو عديد منها - لقيادة الحملة الإعلامية الدولية. ولاشك أن أفضل هذه الهيئات هي المنظمات المدنية وعلى رأسها منظمات حقوق الإنسان، ولجان المناصرة في مختلف الدول العربية، والإعلام الإلكتروني والمطبوع على امتداد الوطن العربي.

وتمتد مهمة هيئات الأركان العربية هذه من الدفاع إلى الهجوم وبالعكس. إذ يجب أن نفضح الصهيونية كأيديولوجية عنصرية، وممارسات نظام الاحتلال الإسرائيلي كأسوأ نظام استعماري شهده

التاريخ المعاصر. إننا نستطيع أن نقدم بالأرقام، ومن خلال السلاسل الإحصائية والرسوم البيانية، جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها هذا الاستعمار بحق الشعب الفلسطيني، ولاشك أننا سنتلقى مقابل ذلك رسائل مضادة تتخذ من بعض سلبيات الحياة السياسية والمدنية العربية، مثل الفساد والقسوة والتسلط السياسي وإهدار حكم القانون...إلخ مادة لها. ويجب أن نكون مستعدين لشرح هذه الأمراض في سياقها التاريخي، وأن نوضح لكل مواطن في أي مكان في العالم فساد المنطق الصهيوني الذي يتخذ من هذه الأمراض والسلبيات ستارا من الدخان الكثيف للتعمية على جرائمه بحق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية. ويجب أن نبين أن النضال من أجل انتزاع حقوق هذا الشعب هو في الوقت نفسه نضال حي ضد سلبيات الحياة السياسية العربية. وأن جانبا مهما من هذه السلبيات قد نتج عن العدوان الصهيوني، وجرائم إسرائيل ضد العرب.

وعلينا في كل ذلك أن نربط بين نضالنا العربي من أجل تصفية نظام الاحتلال الإسرائيلي ومساءلته عن جرائمه بحق الشعب الفلسطيني، والنضال الإنساني عامة، لجعل حكم القانون الدولي هو الأساس والمرجع في كل ما يتعلق بالعلاقات الدولية.



محتويات الكتاب

أسعار النسخ وقيمة الاشتراكات

الكويت ١ دينار	مصر ٢ جنيه	قطر ١٥ ريالا
السعودية ١٥ ريالا	السودان ٢٠٠ جنيه	سلطنة عمان ١ ريال
الأردن ١ دينار	تونس ٢ دينار	لبنان ٥٠٠٠ ليرة
سوريا ٥٠ ليرة	الجزائر ١٢٠ دينارا	الإمارات ١٥ درهما
البحرين ١ دينار	اليمن ١٥٠ ريالا	المغرب ٢٠ درهما

سعر النسخة خارج الوطن العربي ٣ دولارات أمريكية

الاشتراك في الكويت ٥ دنانير

في الدول العربية ٨ دولارات أمريكية

خارج الوطن العربي ١٦ دولاراً أمريكيا.

الاشتراكات

قسم الاشتراكات - مجلة العربي - وزارة الإعلام
ص.ب: ٧٤٨ الصفاة - الكويت الرمز البريدي ١٣٠٠٨
على طالب الاشتراك تحويل القيمة بموجب حوالة مصرفية
أو شيك بالدينار الكويتي باسم وزارة الإعلام.

كتاب ٢٢٢ العربي



يصدر عن مجلة العربي كل ثلاثة أشهر

مكتب العربي الرئيسي في الكويت

ص. ب ٧٤٨ الصفاة - الكويت - الرمز البريدي: ١٣٠٠٨
عمارة برج الإنمـاء العقـاري - شارع عبدالله المبارك
- المرقاب - مدينة الكويت - مقابل المتحف العلمي
تلفون ٢٤٣٤٠٩٦ - ٢٤٣٤٠٦٦ داخلي (١٤٠٠ - ١١١٤ - ١١١١ - ١١٠٠)
فاكس التحرير ٢٤٣٤٢٠٩
المراسلات باسم رئيس التحرير
P.O.Box: 748 / Al Safat Kuwait.
E.mail: alarabimag@alarabimag.net
www.alarabimag.net

مكـاتـب العربـي في الخـارج

القاهرة: الدقي - ٢٢ شارع البطل عدنان عمر صدقي
متفرع من شارع مصدق - هاتف: ٣٣٧٢٩٣٨
بيـروت: ص.ب ٧٠٨٢٧ أنطلياس / لبنان
هاتف: ٤٠٨٤٠٧ (٠٣) فاكس: ٤٠٥٠٧٢ (٠٤)
دمشـق: ص.ب ١٢٠٣٥
هاتف ٢١٢٧٧٩٧ - ٢١٢٤٨٣١ - ٢١٢٨٢٤٨ فاكس ٢١٢١٥٣٢
الجـزائر: ص.ب ١٤٤ المحطة الجزائر
هاتف ٦٩٣٣٩٣ - فاكس ٦٩١٨٤٧

كتاب العربي ٢٢٣

فلسطين
روح العرب الممزق

الطبعة الأولى:١٥/٤/٢٠٠٤
رقم الإيداع في مكتبة الكويت الوطنية :
ردمك: ٥ - ١٩- ٣٨ - ٩٩٩٠٦ ISBN: 99906-38-19 -5

كتاب ٢٢٤ العربي

هـذا الكـتـاب

هذا الكتاب بمنزلة المرآة لقضية فلسطين، جمعت من كم كبير من المقالات نشرتها «العربي» على مدى أعوام طويلة، بل إنها كانت مقالتها الرئيسية، ونحن لا نرى في هذا الكتاب - المرآة - الشعب الفلسطيني المحاصر فقط، ولكننا نرى فيه كل الذوات العربية المحاصرة. ولا تنبعث من صفحاته آلام الشعب الفلسطيني وحده، ولكن آلامنا جميعا، كأمة، حية ومسئولة، مطالبة بأن تحول هذا الألم إلى طاقة للعمل والسعي نحو التغيير، ربما تكون صورتنا أفضل في تلك المرآة الصغيرة الموجودة في عيون أطفالنا.

كتاب العربي
٥٦

فلسطين روح العرب الممزق

وزارة الإعلام
مطبعة حكومة الكويت